جامعة الجزائر-3-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

بعنوان:

دور النمو الاقتصادي في الحد من الفقر وبناء استراتيجيات فعالة لمكافحته - دراسة حالة بعض الدول العربية -

إعداد الطالبة:

زاوي هجيرة

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د.حداد محمد

أعضاء لجنة المناقشة			
الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة	مؤسسة الإنتماء
أ.د. بوعراب رابح	أستاذ	رئيسـًا	جامعة الجزائر-3-
أ.د. حداد محمد	أستاذ	مقـررًا	جامعة الجزائر-3-
أ.د. بلعيدي آمال	أستاذ محاضر- أ-	عضوًا	جامعة الجزائر-3-
أ.د. عبدلي إدريس	أستاذ	عضوًا	جامعة الجزائر-2-
د. وليد زهار	أستاذ محاضر- أ-	عضوًا	جامعة برج بوعريرج
د. توهامي محمد رضا	أستاذ محاضر- أ-	عضوًا	جامعة برج بوعريرج

السنة الجامعية: 2024-2025

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى على كرمه وتوفيقه وإلهامه لنا في إنجاز هذا المشروع العلمي

إليه يرجع الأمر كله وهو خير الحاكمين

نسأله تعالى أن يجعله في ميزان حسناتنا

أشكر الوالدين الكريمين على دعواتهما الصادقة والمتواصلة في كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل فلكما مني كل الامتنان والتقدير

أتقدم بخالص عبارات الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل ولو بأبسط الأمور

أخص بالذكر: الأستاذ المشرف "حداد محمد" على ما قدمه لنا من دعم وتوجيهات طيلة فترة العمل

كما لا يفوتني أن أُعبّر عن عميق امتناني للأساتذة: "مقراني" "شايب يمينة" "نبيلة خفاش" "دريسي أسماء" على توجيهاتهم القيِّمة ودعمهم

دون أن أنسى السند والدّعم الموصول من زميلاتي، اللاتي وقفن في مسيرتي، بروح التعاون، والمثابرة، ما جعل تجربة العمل معهنّ فريدة ومميزة.

وأشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تكرّمهم لقراءة محتويات بحثنا وتصويبه

إهداء

إلى من كان لهما الفضل بعد الله في كل خطوة خطوتها

إلى **الوالدين الكريمين**، أطال الله في عمرهما

إلى الزوج الكريم، سندي في الحياة

وأبنائي الأعزاء قرة عيني

إلى روح ابني الطاهرة رحمه الله

إلى عائلتي وعائلة زوجي

إلى كل أساتذتي وزملائي من بداية مسيرتي العلمية إلى لحظة المناقشة

أهدي هذا العمل المتواضع تقديراً لعطائكم، واعترافًا بجميلكم الذي لا يُنسى فبدعواتكم وتشجيعكم ومساندتكم، استطعت أن أواصل المسير بثقة وثبات.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير النمو الاقتصادي على الفقر وتحديد أهم القنوات التي تنقل هذا الأثر في عينة مكونة من 12 دولة عربية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022 بالاعتماد على منهجية كمية قائمة على تحليل بيانات اللوحة (Panel Data).

كشفت الدراسة التطبيقية عن تباين واضح في مستويات الفقر بين الدول، ووقع اختيارنا على نموذج الأثر الثابت بعد إجراء اختبارات المفاضلة المعيارية، فكانت أهم نتيجة هي عدم وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والفقر، واستنتجنا أنه نمو غير محابٍ للفقراء فثماره لم تصل للطبقات الفقيرة.

أقوى المحددات تفسيرا لتغير معدلات الفقر هي البطالة تليها نسب الإعالة العمرية ثم التضخم وهيكل توزيع الثروة، مما يستدعي إعادة توجيه السياسات نحو تحقيق نمو شامل يخلق فرص عمل حقيقية ومستدامة حتى يُقلِّل من الفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، النمو الاقتصادي، الدول العربية، بيانات البانل، نسب الإعالة العمرية.

Abstract :

This study, employing a quantitative methodology grounded in panel data analysis, investigates the impact of economic growth on poverty and identifies the principal transmission channels of this effect across a sample of 12 Arab countries from 2010 to 2022.

The empirical findings show that there are significant differences in poverty levels between the sampled countries Following a comprehensive diagnostic process, a Fixed-Effects model was chosen for analysis. A key conclusion drawn was the absence of an inverse relationship between economic growth was not pro-poor, as its benefits did not extend to lower-income strata.

The most significant factor that caused variations in poverty rates was unemployment, which was followed by age dependency ratios, inflation, and the structure of wealth distribution. These findings underscore the imperative to reorient policies towards achieving inclusive growth that generates authentic and sustainable employment opportunities.

Keywords : Poverty, Economic Growth, Arab Countries, Panel Data, Age Dependency Ratios.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير V

إهداء VI

فهرس المحتويات IX

قائمة الجداول ..... Erreur ! Signet non défini.

قائمة الأشكال XIII

مقدمة ..... أ

الفصل الأول الإطار النظري للنمو الاقتصادي والفقر

تمهيد 2

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأهم نظرياته 3

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي 3

المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي 7

المبحث الثاني: أهم النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي 13

المطلب الأول: نماذج النمو الخارجي: Exogenous Growth 13

المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي 19

المبحث الثالث: الفقر: من التحليل المفاهيمي إلى مكافحة تنموية مستدامة 26

المطلب الأول: مفهوم الفقر 26

المطلب الثاني: الفقر ضمن الرؤية التنموية المستدامة 30

المبحث الرابع: المقاربة المنهجية والتحديات التطبيقية لقياس الفقر 35

المطلب الأول: الأساليب الأكثر اعتمادا في قياس الفقر 35

المطلب الثاني: صعوبات قياس الفقر 40

خلاصة 44

الفصل الثاني: الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية: دراسة في اللامساواة والحرمان الأسري

تمهيد 46

المبحث الأول: أسباب انتشار ظاهرة الفقر في المنطقة العربية 47

المطلب الأول: العوائق الهيكلية في الوصول لرأس المال المادي والبشري 47
المطلب الثاني: ارتفاع معدلات البطالة، النمو السكاني وعبء الإعالة..... 52
المطلب الثالث: فشل استراتيجيات التنمية وعدم العدالة في توزيع الدخل 59
المبحث الثاني: تحليل أوجه الحرمان داخل الأسرة العربية 66
المطلب الأول: تحليل أوجه الحرمان وفق مؤشر الفقر متعدد الأبعاد..... 66
المطلب الثاني: أحداث الربيع العربي وتأثيرها على الوضع الاقتصادي للأسرة العربية 72
المبحث الثالث: اتجاهات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية..... 79
المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي (1960–2010) 79
المطلب الثاني: تحولات النمو الاقتصادي ومدى تأثُّره بالربيع العربي وجائحة كوفيد–19 83
المبحث الرابع: النمو المحابي للفقراء: الإطار المفاهيمي وتطبيقاته في الدول العربية..... 89
المطلب الأول: مفهوم النمو المحابي للفقراء 89
المطلب الثاني: قياس النمو المحابي للفقراء 92
المطلب الثالث: النمو المحابي للفقراء في الدول العربية..... 94
خلاصة 97

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر النمو على الفقر في الدول العربية

تمهيد..... 99
المبحث الأول: التحليل الوصفي الإحصائي لبيانات الدراسة القياسية 101
المطلب الأول: التعريف بعينة الدول والمتغيرات الاقتصادية ومصادرها 101
المطلب الثاني: توصيف نموذج الدراسة.....107
المطلب الثالث: التحليل الوصفي والارتباطي لبيانات الدراسة.....109
المبحث الثاني: عرض وتحليل نماذج البانل واختيار أفضل نموذج 114
المطلب الأول: تقدير النماذج الأساسية لبيانات اللوحة.....114
المطلب الثاني: اختبارات المفاضلة بين النماذج 118
المطلب الثالث: تقييم جودة التقدير في النموذج الأنسب.....121
المبحث الثالث: معالجة تحديات عدم ثبات التباين والارتباط العرضي للأخطاء 125
المطلب الأول: أسباب مشكلتي عدم ثبات التباين والارتباط العرضي في الدول العربية 126
المطلب الثاني: تطبيق منهجية المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) 129

خلاصة 133

خاتمة 138

قائمة المراجع 149

قائمة الملاحق 162

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف نماذج النمو الخارجي وفق خصائص المعلمات s و v	14
02	أهداف التنمية المستدامة المُحدّدة لعام 2030	32
03	التسرب المدرسي وارتفاع تكاليف التعليم والصحة في البلدان العربية	51
04	معدلات البطالة في العالم العربي حسب الجنس ومقارنتها بالاقتصاديات المتطورة	53
05	ترتيب الدول العربية حسب معدلات البطالة (من الأدنى إلى الأعلى)	54
06	نسبة الإعالة لسنة 2015 في الدول العربية	58
07	نسبة الأسر التي تعاني من الفقر متعدد الأبعاد في البلدان العربية وفقا للدليل الدولي والعربي	68
08	مستويات الحرمان في الدول الأقل نموا حسب المؤشر العربي للفقر متعدد الأبعاد	71
09	بعض الخصائص الهيكلية للدول العربية	74
10	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1995 و2002 –2003	82
11	معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية بعد جائحة كوفيد–19	87
12	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2010 و2015 و2020–2022)	88
13	درجات محاباة النمو الاقتصادي للفقراء حسب كاكواني وبرنيا (2000)	93
14	نصيب الشرائح السكانية من الإنفاق ومعامل جيني لبعض الدول العربية	94
15	نتائج قياس النمو المحابي للفقراء في عينة من الدول العربية	95
16	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	106
17	الإحصاءات الوصفية الأساسية لمتغيرات الدراسة	108
18	مصفوفة تباين المتغيرات بين الوحدات وعبر الزمن	110

19	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات	112
20	قياس تضخم تباين معاملات الانحدار **VIF**	114
21	ملخص نتائج تقدير نماذج البانل الساكن	116
22	نتائج اختبار **F** للآثار الثابتة	119
23	اختبار **LM test**	120
24	اختبار **Hausman**	120
25	اختبار **Modified Wald test**	122
26	**Born and Breitung (2016) HR-Test**	122
27	اختبار الكشف عن مشكل الارتباط المقطعي **Pesaran-Test**	123
28	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	124
29	ملخص نتائج اختبارات جودة التقدير لنموذج الأثر الثابت	125
30	نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة **(FGLS)**	129

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وأسعار النفط الخام 1990 -2010	80
02	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية (2010-2022)	84
03	تطورات أسعار البرميل من النفط في السوق العالمية (2011-2020)	85
04	تغيرات معدلات الفقر في عينة الدراسة (2010-2022)	102

مقدمة

مقدمة:

يعدّ الفقر أحد أكبر التحديات العالمية المعاصرة، إذ لا يزال ملايين الأفراد محرومين من أبسط مقومات العيش الكريم كالغذاء، السكن، التعليم، والرعاية الصحية. فقد ورد في تقارير المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنّ الفقر ليس مجرد نقص في الدخل بل هو ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل الحرمان الاجتماعي، ضعف الاندماج الاقتصادي، وانعدام الفرص. كما تشير الإحصاءات الحديثة إلى أنّ حوالي 9% من سكان العالم يعيشون تحت خطّ الفقر المدقع، أي بأقل من 2.15 دولار في اليوم، مع تمركز النسبة الأكبر في إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. ورغم التراجع الملحوظ في معدلات الفقر خلال العقود الأخيرة بفضل النمو الاقتصادي في عدد من الدول الصاعدة، إلا أنّ التقدّم ما يزال هشًّا وقد تأثر سلبا بالأزمات المتتالية الاقتصادية وغير الاقتصادية، مثل جائحة كوفيد-19 والأزمات الجيوسياسية، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. ما جعل الفقر يمثل تهديدا مباشرا للأمن الإنساني والتنمية المستدامة؛ وهو ما دفع المجتمع الدولي إلى إدراجه كهدف أوّل ضمن أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 (SDGs) تحت شعار *"القضاء على الفقر بكل أشكاله وفي كل مكان"*.

في نفس السياق، فإنّ العلاقة بين النموّ الاقتصادي والحدّ من الفقر ليست تلقائية بل تتطلب سياسات عمومية واستراتيجيات فعّالة تُوجِّه ثمار النمو نحو الفئات الهشّة والمحرومة، وتضمن توزيعا عادلا للثروة، وتحسينا مستمرا للخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم، الصّحة، والبنية التحتية. وهو ما جعل مكافحة الفقر ترتبط ارتباطا وثيقًا بمدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نموّ مستدام وشامل يدمج البعد الاجتماعي ضمن مقاصده الاقتصادية .

وحسب التقديرات الصادرة عن البنك الدولي، فقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة – قبل عام 2020– انخفاضا في معدلات الفقر على المستوى العالمي؛ حيث انتُشِل 1.3 بليون شخص من براثن الفقر المُدقع، بَيد أنّ سنة 2020 شهدت تعقيدا للمشهد العالمي للفقر بسبب تداعيات جائحة كورونا التي أدّت إلى انزلاق أكثر من 90 مليون شخص جديد لدائرة الفقر المدقع. بينما كشفت تقديرات البنك الدولي لعام 2025 عن ارتفاع معدل الفقر المُدقع العالمي مقارنة بعام 2024 من 9% إلى 10.5%، مما زاد عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي من 712.8 مليون فرد إلى 838 مليون فرد[1]، ومن المتوقع أنه على الرغم من الجهود المبذولة لإنهاء جميع أشكال الفقر بحلول عام 2030،

[1] Poverty & Inequality Platform (PIP) على الموقع: PIP.Worldbank.org

كجزء من الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة فإن العالم سيبقى بعيدا عن تحقيق هذا الهدف مادامت السياسات الاقتصادية الحالية لم تبنَ على شمول اجتماعي حقيقي، ولأن الأزمات البنيوية والجيوسياسية تتجاوز قدرة الدول الفقيرة على مواجهة هذه التحديات بمواردها المحدودة، خاصة شُحّ الموارد المالية؛ حيث مفهوم الفقر لم يعُد محصورا في البعد المالي فقط، بل بات يشمل أبعادا متداخلة في عدة مجالات حياتية، مثل نقص الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والسكن الملائم، إضافة إلى انعدام فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية. هذه التحديات ساهمت في إحداث تحول جوهري في أساليب ومؤشرات قياس والتحول نحو مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI : Multidimensional Poverty Index)، وهو ما اعتمدته تقارير التنمية البشرية الحديثة للوقوف على واقع الفقر بنظرة أوسع من مؤشر الدخل، حيث يُظهِر مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لعام 2024 وجود 1.1 مليار شخص من أصل 6.3 مليار شخص عبر 112 دولة يعيشون في فقر تتعدد أبعاده بين التعليم والصحة ومستوى المعيشة.

هذه المراجعة الإحصائية لخطوط الفقر من طرف المنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي، بالرغم من أنها تُضفي تحسينات منهجية في قياس الفقر، وتُوفِّر بيانات مسوح أكثر دقة وحداثة، بما يعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي ويُسهِم في تحسين جودة الدراسات المسحية، إلاّ أنّنا نلمس في كثير من الأحيان نقصا في البيانات بما يُشكِّل عائقا جوهريا يعاني منه أغلبية الباحثين.

أما بالنسبة للتوزيع الإقليمي للفقر في العالم فهو يكشف عن تباينات صارخة حيث تتحمّل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء العِبء الأكبر من هذه الأزمة الإنسانية، أين يعيش نصف سكانها في فقر مدقع،

وتفاقمت مستويات الفقر في أمريكا اللاتينية، بما فيها التشيلي، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي أعقبت جائحة كوفيد-19، هذه الأخيرة كان تأثيرها أيضا على تركيا بأن شهدت ارتفاعا حادا في معدلات الفقر بعد استقرارها بين عامي 2016 و2019. وفي المقابل تهيمن الصين على نجاح الحد من الفقر على الصعيد العالمي من خلال اعتمادها على الإصلاحات الاقتصادية منذ أواخر سبعينات القرن العشرين خصوصا في الزراعة وفتح الأسواق، وتبنّي استراتيجية تُعرف باسم " *التخفيف المستهدف* للفقر"، حيث لم يكن النمو وحده كافٍ لكنه مهّد لتقليص الفقر بشكل أسرع. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد شهدت انخفاضا في معدلات الفقر حتى العام 2013، ثم ارتفعت بسبب مزيج من الصراعات بعد الربيع العربي وجائحة كورونا عام 2020. أما بالنسبة للحرب الروسية

الأوكرانية، فقد تباينت تأثيراتها على المنطقة العربية بين مستفيد حين حققت دول الخليج مكاسب كبيرة من ارتفاع أسعار النفط فتحسّنت موازين مدفوعاتها وزادت احتياطاتها النقدية، ومتضرر حين تعرضت الدول العربية غير النفطية لصدمات اقتصادية حادة بسبب ارتفاع أسعار القمح والسلع الأساسية، وواجهت ضغوطا تضخمية شديدة، فتدهورت القدرة الشرائية للمواطنين في الدول المستوردة للطاقة والغذاء.

ضمن نفس السياق تواجه الدول العربية تحديات فريدة في الربط بين النمو الاقتصادي وخفض الفقر، حيث يتسم الاقتصاد العربي بازدواجية جوهرية تجمع بين إمكانيات استثنائية تشمل الثروات الهيدروكربونية الضخمة، الموقع الجيوسياسي المحوري، والطاقة الديموغرافية الشابة، وعوائق بنيوية مُتجذِّرة تتمثل في هيمنة الإنتاج الريعي، ضعف المؤسسات وانتشار الفساد، وعدم الاستقرار السياسي؛ حيث أفضت هذه الثنائية إلى نمط تنموي متقلب يرتبط بالأسواق العالمية للطاقة ويُعمِّق التفاوتات التنموية إقليميا ومحلّيا. فرغم المكاسب التي يحققها النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية إلا أن هذه المكاسب لا تُترجم دائما إلى خفض مستدام للفقر بسبب عوامل بنيوية وسياسية من أبرزها التوزيع غير المتكافئ للثروة والدخل.

طرح الإشكالية:

بناء على هذه المعطيات وغيرها تبلورت لدينا إشكالية هذه الدراسة، التي نصوغها على النحو التالي:

"ما مدى مساهمة النمو الاقتصادي في خفض الفقر في الدول العربية وبناء استراتيجيات فعالة للحد منه؟"

الأسئلة الفرعية:

في محاولة الإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الأول: ماهي الشروط التي تجعل النمو الاقتصادي قادرا على تخفيض معدلات الفقر في الدول العربية؟

السؤال الثاني: ما هي أسباب تعثّر استراتيجيات خفض الفقر في الدول العربية؟

السؤال الثالث: هل توجد متغيرات أخرى تؤثر على قياس دور النمو على معدلات الفقر في الاقتصادات العربية؟

الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة المطروحة نستند إلى الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:**

يحتاج النمو الاقتصادي في استهدافه للفقر وتقليص مظاهر الحرمان الاجتماعي إلى أن يكون شاملا وعادلا في توزيع عوائده.

- **الفرضية الثانية:**

تقوم السياسات التنموية في الدول العربية الرامية إلى معالجة مسببات الفقر على خلل هيكلي يتمثل في غياب التنمية الاجتماعية الشاملة بالرغم من تحقيق معدلات نمو اقتصادي متصاعدة، وهو ما يرسّخ استمرار الفقر، ويعمّق تجذّره بالرغم من الارتفاع المستمر في مؤشرات النمو.

- **الفرضية الثالثة:**

في ظل وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والفقر وتكامل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في تحديد طبيعة هذه العلاقة؛ هناك متغيرات أخرى تجعل الفقر مستمرا.

المنهج المستخدم:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وغيرها من التساؤلات اعتمدنا على **المنهج الوصفي التحليلي** الذي نعتقد أنه يتلاءم مع طبيعة هذه الدراسة.

وقد تم الاعتماد على **أدوات القياس الكمي** من خلال معالجة بيانات كمية موثوقة مستمدة من قواعد بيانات دولية معتمدة، وتمت معالجة هذه البيانات باستخدام نماذج البيانات اللوحية (**Panel Data**)، وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي **Stata 17**

حدود الدراسة:

تتقيد هذه الدراسة **مكانيا** بعينة من الدول العربية تم انتقاؤها وفق معايير موضوعية، تراعي التباين في المستوى التنموي والاستقرار السياسي والأمني النسبي، ناهيك عن مدى وفرة البيانات الإحصائية وتغطي هذه العينة إثنتي عشرة دولة هي:

الجزائر، البحرين، قطر، الكويت، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، مصر، المغرب، تونس، الأردن والعراق.

فيما تتأطر **زمنيا** ضمن الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022 استنادا إلى توافر البيانات من جهة، وإلى الأهمية التحليلية لهذه المرحلة في سياق الإشكالية المطروحة (فترة ما بعد الربيع العربي) من جهة أخرى.

أسباب اختيار الموضوع:

شهدت المنطقة العربية خلال الفترة 2010–2022 تحولات اقتصادية واجتماعية أثرت بشكل مباشر على معدلات الفقر، حيث بدأت هذه الفترة بموجة الربيع العربي في 2011 وتزامن ذلك مع تذبذب أسعار النفط العالمية، كذلك ارتفاع معدلات التضخم وضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وجاءت **جائحة كوفيد – 19** في سنة 2020 التي أحدثت صدمات اقتصادية حادة، تُرْجِمَتْ إلى تحديات مشتركة بين بلدان المنطقة تمثلت في انكماش الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع البطلة وانخفاض الدخول، مما فاقم من حدة الفقر والفقر المدقع.

هذه المعطيات وغيرها ساهمت في اختيارنا لدراسة هذا الموضوع لفهم خصوصيات المنطقة بدلا من تعميم نتائج دراسات من مناطق أخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

– تحليل كيفية تأثير النمو الاقتصادي على الفقر في السياق العربي وتحديد قنوات انتقال هذا الأثر.

– تقييم فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر خلال فترات الازمات والتحولات التي مست المنطقة (ثورات الربيع العربي وجائحة كوفيد–19).

– بناء إطار استراتيجي قائم على أدلة تجريبية لتعزيز مساهمة النمو الاقتصادي في خفض الفقر.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية:

– العلاقة بين النمو الإقتصادي وظاهرة الفقر، ومن أهمية البحث عن تفسير علمي يشرح أسباب استمرار تفشي هذه الظاهرة خاصة خلال الفترة 2010–2022 التي عرفت الكثير من الأحداث على المستوى الإقليمي.

– تفسير أثر الأزمات على طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر.

– فهم مدى قدرة النمو على توجيه السياسات الاقتصادية نحو توزيع عادل لثماره بما يساهم في خفض معدلات الفقر وتعزيز الحالة الاجتماعية في ظل التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

ضمن الجهود العلمية لفهم العلاقة بين الفقر والنمو الإقتصادي، ثم إجراء مسح مكتبي للعديد من الدراسات التي تختلف من حيث الزمان والمكان والمنهجية، وتظهر نتائج متباينة تعكس خصوصية كل حالة مدروسة، وفيما يلي ترتيب لهذه الأبحاث حسب تسلسلها الزمني، وذلك في حدود اطلاعنا:

1/– أشهر دراسة سباقة لتشخيص طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر، هي دراسة **Kuznets Simon** تحت عنوان " **Economic Growth and Income inequality**" (1955) أهم ما نصت عليه **فرضية كوزنتس** أن تفاوت الدخل يزداد في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية مع التحولات الهيكلية من الزراعة إلى الصناعة، ثم ينخفض تدريجيا بعد أن يصل الاقتصاد مستوى معين من التقدم، مشكلاً منحنى كوزنتس (مقلوب حرف U) الذي يوضح العلاقة بين التفاوت في التوزيع والنمو الاقتصادي، وتعدّ هذه الدراسة إسهاما جوهريا، وحجر زاوية في الأدبيات الاقتصادية لفهم العلاقة المعقدة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي.

يمكن الاطلاع على هذه الدراسة عبر الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.4324/9780429311208-4/economic-growth-incom-inequality-simon-kuznets

2/– دراسة **David Dollar and Art Kraay** بعنوان: " **Growth is good for the poor** " **(2000)** ضمن مجموعة بحوث تنموية للبنك الدولي، شملت هذه الدراسة عينة تضم 92 دولة من مختلف أقطار العالم ، لفترة تمتد على أربعة عقود من الزمن قبل الألفية الجديدة. سعى الباحثان إلى إثبات العلاقة الطردية بين التغيرات في دخل الخُمس الأفقر والتغيرات في متوسط الدخل الإجمالي ممثلا

بمعدلات النمو الاقتصادي، متسائلين في ذات الوقت عمّا إذا كانت العوامل المفسرة للاختلافات بين البلدان في معدلات نمو متوسط الدخل تُحدث تأثيرات متفاوتة على الخُمس الأفقر من المجتمع.

توصّل الباحثان إلى أن العلاقة بين الفقر والنمو لا تختلف في حالات النمو السلبي **(أزمات)** عن فترات النمو الطبيعي، وأن النمو الذي تحفِّزه التجارة المفتوحة، وسيادة القانون الجيدة، وانخفاض الاستهلاك الحكومي والاستقرار الكلي والتنمية المالية يكون مؤيداً للفقراء، ولكن نمو دخل الفقراء لا يستجيب لعدد من السياسات التي يُفترض أنها مؤيدة للفقراء، بما في ذلك الإنفاق على الصحة والتعليم، ما يعني أن النمو ليس كل ماهو مطلوب لتحسين حياة الفقراء، بل لابد من توزيع عادل للدخل.

يمكن الاطلاع على هذه الدراسة عبر الرابط الإلكتروني التالي:

http://link.springer.com/article/10.1023/A:1020139631000

3/- دراسة **علي عبد القادر علي " النمو الإقتصادي المحابي للفقراء " المعهد العربي للتخطيط بالكويت مجلة جسر التنمية العدد 82 أفريل 2009 السنة الثامنة،** تأتي في طليعة الدراسات التي اهتمت بطبيعة النمو الذي تحقق في عينة من الدول النامية من منتصف الثمانينات حتى منتصف تسعينات القرن الماضي، بالإضافة إلى استنتاج طبيعة النمو الذي تحقق في عينة متكونة من ست دول عربية خلال الفترة (1995-2007) أنه لم يكن محابٍ للفقراء، وذلك بالرغم من العقود الاجتماعية التي هيمنت على المشهد التنموي في الدول العربية بعد الاستقلال، وحتى منتصف تسعينات القرن العشرين، حيث اتسمت بترجيح كفة البُعد التوزيعي في السياسات التنموية المتّبعة، فهذه النتائج تثير تساؤلا جوهريًا حول ضرورة مراجعة الدول العربية لسياساتها التنموية في ظل إصلاحاتها الاقتصادية الأخيرة.

يمكن الإطلاع على هذه الدراسة عبر الرابط الإلكتروني التالي:

https://portal.arab-api.org/APiPublicationDetails.aspx?PublicationID=35

4/- تُعد دراسة **عياد هشام " أثر معدل النمو الاقتصادي على معدل الفقر في الوطن العربية: دراسة قياسية باستعمال نماذج البائل 1970-2017 " مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 4، العدد 2 أكتوبر 2018** من أبرز الدراسات التي قاربت موضوع العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الفقر في الدول العربية، حيث سعى الباحث للإجابة على الإشكالية التالية: " *هل يؤدي النمو الإقتصادي دوره الكامل في تقليص معدلات الفقر في الوطن العربي خلال الفترة (1970-2017) ؟* " .

وقد اعتمدت الدراسة منهجية بيانات البانل (Panel Data) على عينة مكونة من 21 دولة عربية (باستثناء فلسطين لغياب المعطيات)، باستخدام برنامج Stata 15، وخلصت نتائجها إلى عدم وجود تأثير معنوي للنمو الاقتصادي على معدل الفقر خلال الفترة المدروسة، و أنه لابد من استمرارية النمو الموجب وأن يترافق مع إنفاق حكومي موجه للطبقات السفلى من خلال تدعيمات وإعانات ومشاريع تنموية، وتقليص اللامساواة.

يمكن الإطلاع على هذه الدراسة عبر الرابط الالكتروني التالي:

http://asjp.cerist.dz/en/article/75497

5/- كذلك دراسة **ياسين شكيمة ومحمد البشير الأعور** " **الفقر في المنطقة العربية وآليات مكافحته بين سياسات النمو الإقتصادي وسياسات توزيع الدخل – دراسة تقويمية لجهود بعض الدول العربية** " **مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر العدد 5، ديسمبر 2018** وهي دراسة تحليلية تركّز على مضامين السياسات العامة الحكومية لمكافحة الفقر في المنطقة العربية، بين سياسات النمو الاقتصادي لخفض الفقر ومدى عدالة سياسات توزيع الدخول.

خلصت هذه الدراسة إلى نتيجتين:

– أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة دخل الفرد، وتوليد فرص عمل جديدة مما يسهم في خفض معدلات البطالة، وتحرير السكان من براثن الفقر المدقع الذي يكابدونه.

– أن الدول الأقل عدلا في سياسات التوزيع هي الأكثر والأشد فقرًا.

يمكن الاطلاع على هذه الدراسة عبر الرابط الإلكتروني التالي:

http://asup.cerist.dz/en/article/93368

6/- دراسة **علم الدين عبد الله بانقا (2022)** " **تطور الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية خلال الفترة 1981-2017 دراسة تطبيقية** " **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت. المجلد 42، العدد 596.**

تُقدم مقاربة تحليلية للأطر النظرية والعلاقات المفاهيمية بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر مع التركيز على الدول العربية، حيث استهدف الباحث رصد الاتجاهات الزمنية لتطور ظاهرة الفقر وتشخيص العوامل المسببة لها، ثم اختبر طبيعة علاقتها بالنمو الاقتصادي ضمن نمذجة قياسية متطورة، بغية تقييم فعالية آليات النمو في الحد من أعداد الفقراء، وتضييق الفجوات بين طبقات المجتمع.

تناولت الدراسة نمذجة المحددات المؤثرة في النمو الاقتصادي لدى الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وربطها بالأسباب الجذرية للفقر.

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات المسابقة في منهجيتها العلمية والإحصائية، من خلال تبنيها لمقاربة منهجية واحصائية متقدمة باستخدامها مؤشر موردخ في تحليل ديناميكيات الفقر بشكل دقيق، كما ينفرد هذا النموذج القياسي عن النماذج الأخرى في إدراجه لمتغيرات حديثة، مثل الحوكمة الرشيدة والمؤسسية لأهميتها في تفسير أسباب الفقر.

تشير نتائج تحليل ديناميكية الفقر في الدول العربية إلى تناقص عدد الفقراء بنسبة 0.58% سنويا خلال الفترة 1981–2013، وتكشف التوقعات الاستشرافية عن إمكانية خروج معظم الدول العربية من الفقر عند خط الفقر الدولي 1.9 دولار في اليوم، في غضون 10 سنوات كحد أقصى، بشرط تحقيق معدل نمو سنوي في نصيب الفرد من الدخل يبلغ 4%، باستثناء بعض الدول التي تواجه تحديات عميقة هي: السودان، اليمن، جيبوتي جزر القمر وموريتانيا. وتوصلت الدراسة أيضا إلى استنتاجات قياسية تنبىء بوجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي من جهة ومعدلات انتشار الفقر ودرجة التفاوت بين الفقراء من جهة أخرى.

دراسة منشورة على المواقع التالي:

http://journals.ku.edu.kw/aass/index.php/aass/article/view/1339/1203

7/– من بين الدراسات الحديثة، نجد دراسة **كوفان تمر غازي وعبد الحميد سليمان الظاهر (2024)** تحت عنوان " **قياس وتحليل العوامل المحددة للفقر في البلدان النامية خلال المدة 1990–2020 باستخدام نماذج البانل" مجلة جامعة كويا للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 7، العدد 1،** التي سعت إلى قياس وتحليل العوامل المحددة للفقر في البلدان النامية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020، وذلك باستخدام نماذج البانل لمتغيرات اقتصادية مثل الإنفاق الحكومي، معدلات التضخم والبطالة، والنمو الديموغرافي.

اعتمد الباحثان مزيجا منهجيا يجمع بين التحليل الوصفي القائم على النظريات الإقتصادية، والتحليل القياسي الكمي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الفقر والإنفاق العام، حيث يؤدي ارتفاع هذا الأخير بنسبة **1%** إلى خفض الفقر بنسبة **0.21%**، كما كشفت عن علاقة طردية معنوية بين الفقر من جهة، وكل من التضخم والبطالة من جهة أخرى، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.

كما أظهرت النتائج علاقة غير متوقعة بين الفقر والنمو السكاني إذ تبين وجود ارتباط عكسي ومعنوي، على خلاف ما تفترضه الأدبيات التقليدية. وتُوصي الدراسة بزيادة الإنفاق الاجتماعي، وتنفيذ مشاريع تنموية، ودعم المشروعات الصغيرة بصفتها ضرورة لتمكين الطبقات الهشة، خاصة في مجالات المياه والصحة والكهرباء.

دراسة منشورة على الرابط التالي:

https://jhss.koyauniversity.org/index.php/jhss/article/view/923

أقسام البحث:

– في إطار سعينا للإحاطة الشاملة بجوانب ظاهرة الفقر في الدول العربية، رغم اتساع الموضوع وصعوبة قياسه بدقة، افتتحنا بحثنا بمقدمة عامة، حاولنا من خلالها استعراض أحدث الإحصائيات العالمية حول ظاهرة الفقر، بغية الكشف عن ملامح الواقع المعاصر لهذه الظاهرة، لتليها بعد ذلك إضاءة على المشهد العربي، وهو ما أسهم في بلورة الإشكالية البحثية وصياغة الفرضيات كإطار مرجعي للتحقق العلمي.

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضيات التي استندت منها الدراسة، قمنا بتقسيم العمل إلى ثلاثة فصول، يُشكّل الفصلان الأول والثاني الإطار النظري للدراسة، بينما يمثّل الفصل الثالث الجزء التطبيقي.

يتضمن الفصل الأول المُعنون بـ: " **الإطار النظري للنمو الاقتصادي والفقر**" الأسس المفاهيمية والنظرية للنمو الاقتصادي والفقر، مُقدّما تدرّجا تاريخياً لتطور مفهوم الفقر، وصولا إلى رؤيته ضمن أهداف التنمية المستدامة، مع استعراض أبرز النظريات والنماذج الاقتصادية المفسرة لهما. إضافة إلى التطرق لمختلف أدوات وأساليب القياس المعتمدة في هذا المجال، والتحديات المرتبطة بعملية القياس، بهدف بناء قاعدة مفاهيمية صلبة تؤطر التحليل في مراحل متقدمة من هذا البحث.

أما الفصل الثاني المُعنون بـ: " **الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية: دراسة في اللامساواة والحرمان الأسري** "، فقد حاولنا من خلاله تقديم دراسة معمّقة للواقع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، مع التركيز على اللاّمساواة في التوزيع كأحد أهم العوامل المحورية المسببة للفقر، مع تفصيل لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) كأداة لتقييم أبعاد الحرمان الأسري وتحليل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمقياس لتحوّلات النمو الاقتصادي في سياق أبرز التحولات الإقليمية والصراعات السياسية التي شهدتها المنطقة، كأحداث الربيع العربي، وجائحة كوفيد-19.

في حين يُختتم هذا الفصل بمحاولة دمج مصطلحي النمو مع الفقر، بالبحث في مدى إمكانية تحقيق نمو محابٍ للفقراء من خلال تحليل مدى شمول النمو للفئات الهشّة والمهمّشة في المنطقة.

وأخيراً، خصّصنا الفصل الثالث المعنون بـ " **دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على الفقر في الدول العربية** " لقياس أثر النمو الاقتصادي على الفقر في عينة من 12 دولة عربية، خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022، باتباع منهج البيانات اللوحية، اعتمادا على البرنامج الإحصائي Stata-17 لتحليل النتائج وتقدير النموذج الاقتصادي.

حيث نستهلُّ الفصل بتحليل وصفي إحصائي لبيانات الدراسة القياسية، الذي يتضمن بدوره التحليل الارتباطي بين المتغير التابع (معدلات الفقر) والمتغيرات المستقلة (معدلات النمو الاقتصادي، نسب تمركز الثروة عند أغنى عُشير، معدلات البطالة، معدلات التضخم، ونسب عبء الإعالة العُمرية)، وبين المتغيرات المستقلة فيما بينها.

في خطوة ثانية قمنا بتقدير النماذج الأساسية لبيانات اللوحة الساكنة (Static Panel Models) وإجراء اختبارات المفاضلة بينها لاختيار النموذج الأمثل، مع تقييم جودة التقدير في النموذج المُختار

فكشفنا عن وجود مشكلتين هما عدم ثبات تباينات الأخطاء العشوائية (Heteroskedasticity) والارتباط العرضي للأخطاء العشوائية (Cross-sectional Dependence). حاولنا بعد ذلك إبراز أسباب ظهور هاتين المشكلتين في النموذج. حيث قمنا بتطبيق منهجية المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) كأسلوب يأخذ في الاعتبار وجود هاتين المشكلتين، مما سيُعزّز عملية التقدير.

في الأخير، تضمنت الخاتمة العامة جملة النتائج المتوصّل إليها، ثم صياغة بعض التوصيات والتدابير المقترحة التي نعتقد بأنها قد تعزّز جهود الحد من تنامي الفقر في ظل التحديات الراهنة التي تعرفها المنطقة العربية من أزمات وصراعات.

الفصل الأول

الإطار النظري للنمو الاقتصادي والفقر

تمهيد:

نسعى من خلال هذا الفصل إلى تقديم تحليل شامل لأهم الأفكار في النظريات الاقتصادية حول النمو الاقتصادي والفقر.

حيث سنستهل الفصل بعرض المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي، خصائصه وكيفية قياسه، وتطور نظرياته، واستعراض أهم النماذج التي تخللت هذه النظريات، بدءا بالنظرية الكلاسيكية الرائدة، إلى غاية الوصول إلى النماذج الحديثة للنمو الداخلي.

يليه توضيح لمفهوم الفقر، وإبراز محاولات الحد منه ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030، ثم نستعرض أهم الأساليب المستخدمة لقياسه، من خطوط ومؤشرات، تليها الصعوبات والتحديات المرتبطة بعمليات القياس.

في هذا السياق، قسمنا الفصل إلى أربعة مباحث تعالج بالتفصيل المحاور المذكورة أعلاه:

- المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأهم نظرياته.
- المبحث الثاني: أهم النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.
- المبحث الثالث: الفقر: من التحليل المفاهيمي إلى مكافحة تنموية مستدامة.
- المبحث الرابع: المقاربة المنهجية والتحديات التطبيقية لقياس الفقر.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأهم نظرياته

تُعتبر دراسة النمو الاقتصادي، من أهم أهداف صانعي السياسات الاقتصادية، لاتخاذ القرار المناسب للتخفيف من حدة الفقر وزيادة دخل المجتمع، وتعزيز التنمية البشرية.

سنحاول خلال هذا المبحث إبراز المفاهيم والاتجاهات الفكرية التي كُتبت لتفسير النمو الاقتصادي كهدف من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، باعتباره مؤشراً من مؤشرات رخائها.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي (Economic growth) من أكثر المفاهيم أهمية لتقييم وقياس الجانب الكمي للنشاط الاقتصادي وسنحاول في هذا المطلب التطرق باختصار لمفهوم النمو الاقتصادي، خصائصه وأهم المؤشرات المستعملة في قياسه، وكذا الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

يختلف مفهوم النمو الاقتصادي باختلاف المذاهب، إلا أننا نعتقد أنه يمكننا تحديد مفهوم للنمو بما يتناسب مع هذه الدراسة من خلال التعاريف التالية:

1- يُعرّف "سيمون كوزنتس" – وهو الذي كرّس أعماله في دراسة شروط النمو الاقتصادي الحديث وموجباته، والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 –النمو الاقتصادي على أنه: "ارتفاع طويل الأجل في القدرة (إمكانيات) على توفير سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية على التكنولوجيا المتقدمة، والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية المطلوبة لها"[1]

2- من جانب آخر يُعرّفه "ميشيل تودارو" بأنه "العملية المستمرة التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي والدخل القومي".[2]

---

[1] Kuzents, S. (1973). Modern Economic Growth: Findings and Reflections. The American Economic Review, 63(3), 247-258, P247

[2] ميشيل ب تودارو، "التنمية الاقتصادية" ،ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق،دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 831.

3- كما يُعرّفه "محمود علي الشرقاوي" بأنه عبارة عن "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن)، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية".[1]

4- النمو الاقتصادي هو "عملية التوسع (الارتفاع) المُستدام في حجم الإنتاج الكلي لبلد ما، مُقاسا بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، خلال فترة زمنية مدّتها سنة واحدة".[2]

من الواضح انه رغم اختلاف آراء الباحثين في تعريف النمو الاقتصادي، إلا اننا سنحاول صياغه تعريف شامل كما يلي: "النمو الاقتصادي هو تلك **الزيادة** في الناتج المحلي الإجمالي : GDP) (Gross Domestic Product التي تبقى على **المدى الطويل**، بحيث تؤدي إلى الزيادة **المستمرة** في **متوسط نصيب الفرد** من الدخل **الحقيقي** "

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي

من هذا التعريف، يتضح أن النمو الاقتصادي هو أحد الشروط الأساسية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، ومؤشر من مؤشرات رخائها، إذ نلاحظ فيه مجموعة من السمات، أهمها:

- التركيز على النمو طويل الأجل (المستدام) وليس العابر، مما يؤدي إلى ارتفاع تراكمي.
- النمو الاقتصادي يتجلى في زيادة الناتج القومي بين فترتين، ويترتب عنها زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أي باستبعاد أثر التضخم (GDP بالأسعار الثابتة).
- يستند هذا النمو إلى توسع وتنوع السلع والخدمات المنتجة بزيادة تفوق الزيادة في معدل النمو السكاني.
- إهمال جانب هيكل توزيع الدخل الحقيقي بين أفراد المجتمع.

ثالثا: قياس النمو الاقتصادي:

بما أن النمو يُعبّر عن المفهوم الكمي لنسبة الزيادة السنوية المسجّلة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، فالدخل هو المؤشر الأساسي الذي يُستخدم في قياسه، وهنا لا بد أن ننبه إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في البلدان النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي، وذلك لعدم ثبات أسعار

[1] محمود علي الشرقاوي، "النمو الاقتصادي وتحديات الواقع" الطبعة الأولى 2016 (كتاب منشور على الموقع google livre دار النشر و بلد النشر غير موجودين) لا يظهر رقم الصفحة.

[2] Mladen M.Ivic, "Economic Growth and Development", *Journal of Process Management – New. Technologies,* International 3, no. 1 (2015): P55

الصرف الخارجية والوطنية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقية، وهي من الأمور التي يتعين أخذها في الحُسبان عند تقدير هذا المؤشر، ولعل أهم المؤشرات المستعملة في قياس النمو:[1]

1. قياس نمو الناتج الوطني (الدخل القومي الكلي): وهو مقياس لم يُقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، لأنه يتم بمعزل عن العوامل الديموغرافية، مما يؤدي إلى استنتاجات مضللة.

كما تتعذر الاستفادة من هذا المقياس لو انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

2. قياس متوسط الدخل الفردي: يُعتبر هذا المعيار هو الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، حيث يُمثّل متوسط الدخل الفردي بالعلاقة التالية:[2]

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان .....(1)

لكن، أمام صعوبات القياس التي يواجهها الاقتصاديون في الدول النامية، بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد، يجعل استخدامه أكثر من ناحية الاستهلاك، إذا قُسِّم الدخل على إجمالي السكان، أما بتقسيمه على السكان العاملين فقط، فيكون أكثر إفادة من نواحي الإنتاج.

لكن، ما يجب التأكيد عليه هنا هو أن النمو الاقتصادي في هذه الحالة، يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي، فإذا كان الدخل الحقيقي يشير إلى الدخل النقدي مقسما على المستوى العام للأسعار، فإن:[3]

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم ...(2)

يقاس معدل النمو الاقتصادي في هذه الحالة باستعمال العلاقة التالية:[4]

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} * 100 \quad \ldots\ldots\ldots(3)$$

3. معادلة سينجر للنمو الاقتصادي: وصل الأستاذ سينجر عام 1952 إلى وضع معادلة للنمو الاقتصادي بمساعدة الاقتصاديين هيكس و هارود– دومار، و عبّر عنها بالشكل التالي:[5]

$$D = S\,P - R \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية (الدار الجامعية – الإسكندرية 2006 –) ص 89 (بتصرف)

[2] محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية و أثرها على النمو الاقتصادي (دار حميترا للنشر و الترجمة –2017) ص 195.

[3] المرجع نفسه، ص 196.

[4] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[5] المرجع نفسه، ص 92 – 93 (بتصرف)

حيث: D هو معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S هو معدل الادخار الصافي.

P هي إنتاجية رأس المال.

R هو معدل نمو السكان السنوي.

بالرغم من أن افتراضات سينجر كانت مقبولة وقت صياغته لمعادلته، إلا أن النسب التي اقترحها آنذاك تغيرت في الوقت الحالي.

رابعا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد.

أما التنمية الاقتصادية فهي أوسع من النمو، حيث تتضمن الزيادات الكمية للإنتاج المادي، مقرونا بالتغيرات النوعية (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بل وحتى العلاقات الخارجية التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي) التي تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة والرفاهية، و التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي، ما يستغرق فترة أطول من النمو.[1]

وهي تشمل تغييرات هيكلية في الاقتصاد، مثل إنشاء قطاعات جديدة، أو تطوير قطاع الصناعة أو الخدمات، أو تقنيات حديثة، أو تحسين التوزيع أو الكفاءة، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.[2]

فإذا كان النمو يُقاس بمعدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، أو في متوسط نصيب الفرد منه، فإن التنمية الاقتصادية تُعنى بحدوث تغير في هيكل توزيع الدخل، وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، ولا يعنِي هذا أنها تركز على التغير الكمي فقط بل يمتد تركيزها ليشمل التغير النوعي، كمعدل تعليم الكبار، وتحسين الخدمات الصحية والإسكان....

كما تطور تعريف التنمية الاقتصادية في تقرير البنك الدولي للتنمية (1991) ليشمل الجهود المبذولة لتخفيف الفقر، وتحسين مستويات التعليم والتغذية والصحة العامة، وبيئة نظيفة، وتحقيق العدالة والحرية، وتوفير فرص العمل.[1]

[1] Mladen M.Ivic, 2015, OP.Cit, PP 55 - 56

[2] عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية: المنهج، النظرية والقياس (دار التعليم الجامعي –الإسكندرية 2011) ص 36 و37.

فالتنمية الاقتصادية تُعنى في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه، وزيادة ما بينها من روابط، وتُقاس عادة بأهمية قطاع الصناعة التحويلية، ومقدار إسهامه في الناتج القومي الإجمالي[2] بالإضافة إلى مؤشرات أخرى، كمؤشرات التعليم والصحة وعدالة التوزيع، والتكنولوجيا.

مما سبق يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي، فهي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:[3]

- إحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد (تحسين، توسيع وكفاءة) بمعنى إحداث نُقلة نوعية في أساليب أو طرق ووسائل الإنتاج، مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان الحياة الكريمة للأفراد.
- ضمان استمرارية النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، وتوجيهه للاستثمار، فالنمو المُطرد (متزايد باستمرار) هو الذي يقود للتنمية.

المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

عرفت نظريات النمو الاقتصادي تطورا كبيرا بدءا من إسهامات الفكر التقليدي (النظرية الكلاسيكية)، ثم الماركسية والنيوكلاسيكية، إلى نظرية النمو الكينزية، ثم الفكر الحديث.

1/ النمو الاقتصادي عند الكلاسيك: (القرن الثامن عشر والتاسع عشر)

أُسِّست المدرسة الكلاسيكية برؤى رائدة لروادها، يأتي في مقدمتهم آدم سميث الذي ركز على أهمية تقسيم العمل وتخصيص العمالة، ودافيد ريكاردو الذي اهتم بالتجارة الخارجية، بالإضافة إلى إسهامات جون ستيوارت ميل في حرية الأسواق كمحرك أساسي للنمو، في حين حذر مالتوس من الآثار السلبية للنمو السكاني غير المقيد على الاقتصاد

ويمكن حصر عناصر هذه النظرية فيما يلي:[1]

---

[1] شايب يمينة، دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص ص 35-36.

[2] صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، الطبعة الأولى 2007 ص 67.

[3] جلال خشيب، "النمو الاقتصادي: مفاهيم ونظريات" المجلد 1 جامع الكتب الإسلامية، ص 6، منشورة على الموقع https://ketabonline.com/ar/books/97730/read?page=6&part=1#p-97730-6-8

- تراكم راس المال: اعتقد الكلاسيك أن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي هي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية التقدم التكنولوجي، وأنّ تكوين رأس المال (الاستثمار) يعتمد على الأرباح، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال، وزيادة الاستثمار في رأس المال يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة.

– اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي (الإدخار) يؤدي إلى زيادة حجم السكان، ومن جهة أخرى أن النمو السكاني يؤدي إلى تناقص الغلة الزراعية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية والأجور، وانخفاض الأرباح والمدخرات.

– ميل الأرباح نحو التراجع: يرى الكلاسيك أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر، بل تتجه نحو الانخفاض نظرا لزيادة حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

– يرى الكلاسيك أنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية[2] من شأنها أن تُحفِّز الإنتاجية والابتكار مما يُعظّم الدخل القومي، وفي هذا السياق تؤكد النظرية على ضرورة محدودية دور الدولة في تنظيم السوق لأنه يعيق النمو.

– حالة الثبات (السكون): كلّ مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، بسبب ندرة الموارد الطبيعية، والمنافسة فيما بين الرأسماليين.

– قانون العوائد المتناقصة: الذي ينص على أن أي زيادة في أحد عوامل الإنتاج مع ثبات العوامل الأخرى، من شأنه أن يزيد من الإنتاج الكلي، لكن بمعدلات متناقصة.

– تقسيم العمل: يؤكد الكلاسيكيون على أهمية التخصص في العمل لزيادة الكفاءة في الإنتاجية

– أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهي تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام شرعي قانوني، ونظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة.

---

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات–دار وائل للنشر و التوزيع– عمان الأردن الطبعة الأولى 2007 ص 62 – 64 (بتصرف) و لمزيد من المعلومات أنظر أيضا: Dominique Guellec , les nouvelles théories de la croissance –édition la découverte- France 2001 P25.

[2] مصطلح اليد الخفية هي استعارة ابتكرها الاقتصادي آدم سميث، مفادها أن الشخص الذي يقوم بالاهتمام بمصلحته الشخصية هو يساهم أيضا في ارتقاء مصلحة مجتمعه، وهو بذلك يشرح أن العائد العام للمجتمع هو مجموع عوائد الأفراد، فزيادة العائد الشخصي لفرد ما تساهم في زيادة العائد الإجمالي للمجتمع ككل، وعلى الرغم من أن آدم سميث استعمل المصطلح لثلاث مرات فقط إلا أن المصطلح انتشر بشكل واسع لاحقا.

لقد كانت نظرية النمو عند الكلاسيك محل انتقادات أهمها:[1]

– هناك مصادر أخرى للادخار غير الأرباح، منها ادخار الطبقة الوسطى وادخار القطاع العام.

– إهمال القطاع العام، رغم أنه يؤدي دورا مهما في تعجيل التراكم الرأسمالي، خاصة في البلدان النامية، بتنظيم الأسواق وحماية المستهلكين وتوفير البنية التحتية ودعم البحث والتطوير.

– ليس صحيحا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، فهذا الأخير يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

– قوانينهم غير واقعية، كالنظرة التشاؤمية للنمو السكاني، الذي حتى لم يكن بالمعدلات التي افترضوها بل أن نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان.

– ضعف التحليل الاقتصادي في تأييد أطروحة التجارة الحرة، خاصة أن مؤسسات المنافسة التامة تحولت إلى احتكارات، نتج عنها أزمات وعدم استقرار اقتصادي، يؤدي بدوره إلى الركود والكساد.

– فشلهم في إعطاء أهمية للتأثير الذي يتركه العلم والتكولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة، وهو ما يؤكد عدم كفاية قانون العوائد المتناقصة.

2/ نظرية النمو الاقتصادي عند المدرسة النيوكلاسيكية (أواخر القرن 19 وأوائل القرن الـ 20)

ظهر الفكر النيوكلاسيكي بمساهمة جيفنس، منجر ووالراس وألفريد مارشال، مركزين على دور التكنولوجيا في تحقيق النمو على المدى الطويل، وتقوم هذه النظرية على:[2]

– النمو المتوازن: فالنمو الاقتصادي المستدام يتحقق بالتوازن بين الاستثمار، والادخار والنمو الديموغرافي، إذ ترى هذه النظرية أن نمو قطاع معين يدفع بالقطاعات الاخرى للنمو، وهنا تبرز فكرة مارشال "الوفرات الخارجية"[3] حيث جمع بين جانبي الطلب والعرض لتحديد التوازن، واستخدم فكرة التوازن في حالتي المنافسة التامة والاحتكار، وفكرة توزيع الدخل القومي بين الأجور والريع والأرباح

[1] مدحت القريشي، المرجع السابق، ص 64 – 66 (بتصرف)

[2] جلال خشيب، النمو الاقتصادي: مفاهيم ونظريات، مرجع سبق ذكره، ص 13(بتصرف)

[3] يرى مارشال أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي، لا يتحقق فجأة بل تدريجيا، واستعان في ذلك على أسلوب التحليل الجزئي في المدى القصير، فالمشروع الصغير جزء من كلٍ ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

والفائدة (نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح)، كما أدخل عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي.[1]

– أهم الافتراضات المتعلقة بالنمو في هذه النظرية، هي إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، أي إمكانية تكوين راس المال دون الحاجة إلى زيادة العمل[2] فزيادة تكوين رأس المال تُحسِّنُ من الإنتاجية الحدية للعمل، لأنه يزيد من الاستثمار، فتزيد القدرة الإنتاجية، ومن جهة أخرى الاستثمارات في التكنولوجيا الحديثة تزيد في تراكم رأس المال، مما يُحسِّن في الإنتاجية أكثر مقارنة بالاستثمار في رأس المال المادي التقليدي، وهو ما يدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام على المدى الطويل.

– يعتبر النيوكلاسيك الادخار سمة متأصلة في الدول التي تسعى نحو التقدم، ليعطي بذلك كل من الاستثمار والنمو نتائج إيجابية بشكل تلقائي.

– يرتكز النمو الاقتصادي على مدى توفر عناصر الإنتاج في مجتمع ما، والتي تشمل كلا من العمل والأرض، الموارد الطبيعية، راس المال، التنظيم والتكنولوجيا.

– يعتمد النمو الاقتصادي على تقسيم العمل، التخصص في العمل وحرية التجارة.

تعرضت هذه المدرسة إلى مجموعة من الانتقادات، أهمها:[3]

– ركز النيوكلاسيك على النواحي الاقتصادية، متجاهلين النواحي الاجتماعية، الثقافية والسياسية في تشكيل السلوك الاقتصادي.

– القول بأن التنمية تتم تدريجيا، وهذا مخالف لما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية من أجل حدوث التنمية.

– افتراض حرية التجارة الخارجية أمر صعُب تطبيقه بوجود تدخل حكومي وحواجز تجارية، فهذه النظرية تتجاهل دور الدولة في توفير الخدمات العامة وتنظيم الأسواق، كما أن تركيز النظرية على حرية السوق دون الاهتمام بالتوزيع العادل للثروة، يوسّع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

3/ نظرية النمو الكينزية (القرن العشرين)

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مينارد كينز الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة لأزمة الكساد العالمي للفترة (1929–1932)، مؤكدا أن الطلب الكلي، والذي هو مجموع أربع

[1] مدحت القريشي، المرجع السابق، ص 66.

[2] المرجع نفسه، ص 67.

[3] جلال خشيب، مرجع سبق ذكره، ص 14 (بتصرف)

مكونات: الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي وصافي الصادرات، يمثل حصيلة الناتج الاقتصادي من بضائع وخدمات، (وبذلك فهي تمثل المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي)، فأي زيادة في الطلب على السوق يكون مصدرها أحد هذه المكونات الأربعة، لكن خلال فترة الركود تقل ثقة المستهلكين فيقل الإنفاق الاستهلاكي، واستجابة لضعف الطلب على المنتجات سيقل الإنفاق الاستثماري، وهنا يتجلى الدور النشط للحكومة من خلال السياسات النقدية (مثل خفض أسعار الفائدة) والمالية (مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب) من أجل زيادة الطلب الكلي والتقليل من البطالة.

واعتبر كينز أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة (علاقة عكسية), والادخار دالة للدخل (علاقة طردية)، وحسب كنز فإن البطالة لا تنشأ بسبب الأجور الكبيرة كما تراه النظرية الكلاسيكية، إنما تنشأ عندما يفشل حافز رجال الأعمال في الاستثمار في مواكبة ميل المجتمع إلى الادخار (الميل هو أحد مرادفات كينز للطلب)، وأكد أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم (على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة)، وأن المشاكل التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات، بل في جانب الطلب الفعال.

4/ نظرية النمو النقدية

جاءت النظرية النقدية التي اقترحها Milton Friedman كتحد اقتصادي نظري للاقتصادات الكينزية، بحجة التضخم الذي كان سائدا نتيجة عدم تطبيق النظرية الكينزية سياسات ملائمة، للتصدي لصدمات العرض الناجمة خلال سنوات الركود، ويُرجع رواد النظرية النقدية سبب التضخم إلى إفراط الحكومة اهتمامها بالسياسة المالية التوسعية، والزيادات السريعة في المعروض النقدي.

حيث يولي أصحاب النظرية النقدية اهتماما لدور الحكومة في استخدام سياستها النقدية للسيطرة على التضخم (التحكم في عرض النقود)، وسياسات جانب العرض التي تحسن من عمل الأسواق، وتقلل من البطالة، مما يساعد في حل المشاكل الاقتصادية، ويحفز النمو طويل الأجل.[1]

يشير أصحاب هذه النظرية إلى أن المحدد الأساسي للناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير هو عرض النقود، وفي المدى الطويل هو مستوى الأسعار، كما يرون أنه لا ينبغي ترك إدارة عرض

[1] **Gérard Henry** Milton Friedman, la politique monétaire et la liberté économique. https://www.researchgate.net/publication/336718210_Milton_Friedman_la_politique_monetaire_et_la_liberte_economique 22 October 2019

النقود خاضعة بالكامل لتقديرات محافظي البنوك المركزية، ويشككون في فعالية السياسة المالية، مفضلين السياسة النقدية لتحقيق نتائج أكثر إيجابية.

5 / نظرية النمو الحديثة

مع تزايد تعقيد الاقتصاد العالمي، وزيادة التقدم التكنولوجي، وظهور قطاعات اقتصادية جديدة، ومع ازدياد حدة أزمة ديون العالم الثالث في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، استدعى تطوير نماذج أكثر شمولية ودقة، لتحقيق نمو مستدام وعدالة اجتماعية، وهنا يبرز دور النظرية الحديثة (الداخلية) التي تركز على عوامل النمو الداخلية للاقتصاد، التي تدفع بالنمو المستدام على المدى الطويل، بدلا من الاعتماد على عوامل خارجية.

تعتبر هذه النظرية بمثابة إطار تحليلي قوي لرؤية حديثة أكثر عمقا، تمكننا من فهم آليات النمو الاقتصادي في العالم المعاصر، فهي تساعد في فهم أسباب الاختلاف في معدلات النمو فيما بين الدول، بتركيزها على عوامل داخلية، بهدف سد الثغرات الموجودة في النماذج السابقة، والتركيز على المحددات النوعية التي لم تتطرق إليها النظريات التي سبقتها، والتي تعرف في الأدبيات الاقتصادية بمتبقى سولو، مثل تحسين جودة المؤسسات، العلاقات المؤسساتية، نظام التعليم، تطوير المعرفة والابتكار والاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق نمو مستدام، الثقة المجتمعية، والبنية التحتية..... الخ.

كما أن النظرية الحديثة لا تهمل دور السياسات الحكومية في التأثير على مسار النمو الاقتصادي، مما يعوض التناقص الطبيعي للعوائد الذي تشير إليه النماذج الكلاسيكية.

المبحث الثاني: أهم النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي

على الرغم من الإسهامات النظرية التي قدمها رواد النظرية الكلاسيكية في تفسير نظرية النمو الاقتصادي، إلا أن المدرسة الكينزية، كان لها الفضل في صياغة أول نموذج نمو اقتصادي، ومع ذلك يبقى تصنيف هذه النماذج بناءا على طبيعة هيكلها والافتراضات التي تقوم عليها، والمتغيرات التي تؤثر فيها، بغض النظر عن الانتماء الفكري للمدرسة الاقتصادية، وفي هذا السياق نميز بين نوعين من النماذج، نماذج النمو الخارجي ونماذج النمو الداخلي.

المطلب الأول: نماذج النمو الخارجي: Exogenous Growth

سميت كذلك لأنها تعتبر أن مصادر النمو طويل المدى خارجية عن النظام فقيمة المتغيرات تتغير خارج إطار النموذج، أي دون أن يستطيع هذا الأخير تفسيرها.

بصفة عامة، تبدأ هذه النماذج بفرضية تساوي الادخار (S) والاستثمار (I)، سواء كان ذلك في المدى القصير أو الطويل، ما يعني وجوب استيفاء شرط التوازن (S=I) في الاقتصاد سواء في مسار النمو الديناميكي أو الساكن.

وان الاقتصاد يدخر جزءا من الدخل، بمعنى: S=sY

حيث: s هو الميل الحدي للادخار $(0 \leqslant s \leqslant 1)$، و Y هو الدخل

اما عن الاستثمار الاجمالي (I)، فهو الاستثمار الضروري لزيادة مخزون رأس المال (K) واستبدال الجزء المهتلك (δK), حيث نرمز لزيادة مخزون رأس المال بالرمز dK

بمعنى: $I = dK + \delta K$ ...,...(الاستثمار الاجمالي)

وبالتالي: $dK = I - \delta K$.....(الاستثمار الصافي)

وباستبدال شرط التوازن في معادلة الاستثمار الصافي نجد:. $dK = sY - \delta K$

بقسمة طرفي المعادلة على(K)، نجد: $\frac{dK}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$

هذه المعادلة تعبر عن معدل نمو مخزون رأس المال $(\frac{dK}{K})$

فإذا كانت النسبة $\frac{K}{Y}$ (نسبة رأس المال إلى الناتج) نرمز لها بـ v، تصبح المعادلة:

$$\frac{dK}{K} = \frac{s}{v} - \delta \ \dots\dots\dots (5)$$

بمعنى أن معدل نمو مخزون رأس المال يتحدد بدلالة الميل الحدي للادخار(s), نسبة رأس المال إلى الناتج (v) ومعدل الاهتلاك .(δ)

فمن أجل تحقيق نمو موجب لابد ان تكون المعادلة (5) موجبة، بمعنى: $\frac{s}{v} \succ \delta$

وفق سلوك المعلمات s (كمحدد داخليا او خارجي), و v (كمحدد ثابت أو متغير) يمكن تصنيف نماذج النمو كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تصنيف نماذج النمو الخارجي وفق خصائص المعلمات s وv

v / s	الإدخار s كمحدد خارجي	الإدخار s كمحدد داخلي
v ثابت	نموذج Harrod – Domar	نموذج Kaldor نموذج Pasinetti
v متغير	نموذج Solow – Swan نموذج Uzawa (ذو قطاعين)	نموذج Ramsey – Cass – Koopmans نموذج Diamond

المصدر: أمين حواس نماذج النمو الاقتصادي منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر 2021 ص 93

سوف نستعرض بإسهاب أهم هذه النماذج، مع الإشارة بشكل موجز للنماذج الأقل أهمية.

1/ نموذج هارود دومار :

نموذج **Harrod–Domar** هو من أبرز النماذج الكمية في التحليل الكينزي، يهدف إلى تفسير النمو الاقتصادي في المدى الطويل، باعتبار الادخار ورأس المال أساس عملية النمو، تحت طائلة أن أي زيادة في الاستثمارات الكلية –يركّز النموذج على دور الاستثمار في زيادة القدرة الإنتاجية– بنسبة أكبر من نسبة الاهتلاك السنوي لقيمة الموجودات، (من معدات وأبنية وجسور ....) من شأنها أن ترفع من مستوى الناتج الوطني وفقا للمعادلة التالية:(6)..... $g = \frac{s}{k}$

حيث: g تمثل معدل نمو الناتج، وs تمثل معدل الادخار

k تمثل المعامل الحدي لرأس المال، أي نسبة الزيادة في رأس المال اللازمة لزيادة الناتج بوحدة واحدة.

تبرز أهمية هذا النموذج في العلاقة الوثيقة بين الادخار والاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي، حيث أن أي زيادة في الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار، هذه الأخيرة من شأنها أن تزيد في القدرة الإنتاجية للاقتصاد–هنا يبرز دور الدولة في تشجيع الادخار والاستثمار من أجل زيادة معدل النمو– مما يفي بزيادة الناتج القومي الإجمالي، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي، كما يوضح النموذج أهمية

زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال، فتخفيض معامل رأس المال (استثمار أقل من رأس المال) من أجل الحصول على نفس الزيادة في الناتج[1], يعني أن الاستثمار أكثر كفاءة.[2]

من جملة الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج، بساطة فرضياته وعدم واقعيتها، وهو ما يقلل من دقته في تفسير العديد من السيناريوهات الاقتصادية الحقيقية، خاصة بالنسبة للدول النامية، بسبب اعتماده على وجود مستوى عال من الادخار والاستثمار وهو ما لا يتوفر في العديد من هذه الاقتصادات

كما أن هذا النموذج يفترض أن الميل الحدي للادخار والاستهلاك يتحددان بشكل خارجي عن النموذج، لذلك لا يمكن أن يحقق الاقتصاد نموا ولا استقرارا عند مستوى التوظيف الكامل.[3]

إضافة إلى أنه لم يأخذ في عين الاعتبار متغيرات اقتصادية مهمة كالتضخم وأسعار الفائدة.[4]

2/ نموذج سولو سوان(1956) :

استطاع نموذج **Solow Swan**، في محاولة لأن يتضمن حلا للانتقاد الموجه للنموذج السابق (هارود دومار)، حول عدم الاستقرار واستحالة النمو عند مستوى التوظيف الكامل، وذلك بافتراضه إمكانية إحلال عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل)، حيث بهذه الطريقة ستتغير نسبة رأس المال إلى الناتج وهو ما يسمح باقتراب الاقتصاد نحو حالته المستقرة، ولا يوجد سبب لحدوث النمو في ظل بطالة لا إرادية ولا لحدوث عدم الاستقرار.

1- نموذج سولو سوان دون تقدم تكنولوجي:

يتنبأ النموذج بوجود حالة توازن طويلة الأجل تسمى "الدولة الثابتة" يكون فيها معدل النمو الاقتصادي مستقرا ومعدل الادخار والاستثمار متساويان، معتمدا في ذلك على جملة المعادلات التالية:

$$S = sY \quad \ldots\ldots\ldots \quad \text{(معادلة الادخار)}$$

$$I = K + \delta K \quad \ldots\ldots\ldots \quad \text{(معادلة الاستثمار)}$$

[1] غالبا ما يتم تخفيض معامل رأس المال باستخدام التكنولوجيا الجديدة، التي تزيد في الإنتاجية وتقلل من الحاجة إلى رأس المال.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات (مرجع سبق ذكره) ص 76 (بتصرف)

[3] أمين حواس، نماذج النمو الاقتصادي منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر 2021 ص 133-134 (بتصرف)

[4] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 2014 ص 29 – 30 (بتصرف)

$S = I$ ..... (شرط التوازن)

$Y = F(K, L)$ ..... (دالة الإنتاج)

حيث: s هو الميل الحدي للادخار $(0 \leq s \leq 1)$، δ هو معدل اهتلاك رأس المال، بالاضافة الى n معدل نمو عنصر العمل (يفترض أن هذه المتغيرات الثلاثة محددة خارج النموذج).

وبما أن هذا النموذج يُهمل تأثير التجارة الخارجية والاستهلاك الحكومي، فهو يفترض أن الشركات تعتمد على رأس المال والعمالة، ليتم توجيه الإنتاج إما للاستهلاك أو يتراكم على شكل رأس مال مادي، فلا وجود للاستهلاك العام أو أي تبادل مع القطاع الخارجي.

من جهة أخرى يتعرض رأس المال للاهتلاك بمعدل سنوي ثابت $(\delta \geq 0)$ وكذلك ينمو عدد السكان بمعدل سنوي ثابت $(n \geq 0)$، إضافة إلى فرضية التوظيف الكامل (عدم استبعاد أي هيكل عمري للسكان)، تتساوى القوى العاملة مع التوظيف (يصبح n الذي يمثل معدل النمو السكاني هو نفسه معدل نمو عنصر العمل).[1]

وبما أن دالة الإنتاج النيوكلاسيكي تتميز بعوائد حجم ثابتة، ومتجانسة من الدرجة الأولى، فإن هذا النموذج يأخذ نصيب العامل من الناتج (y=Y/L) – نسبة الناتج إلى العمل– كدالة تابعة لنصيب العامل من رأس المال (k=K/L).

الاستنتاج الذي يثيره هذا النموذج مفاده أن الافتراضات النيوكلاسية تسمح بنمو الناتج بمعدل يساوي النمو السكاني عند مستوى التوظيف الكامل، لكنها بالمقابل ستولد ركود في نصيب الفرد من الدخل على المدى الطويل

2– نموذج سولو سوان مع تقدم تكنولوجي خارجي:

بعد جملة من الاستنتاجات التي توصل إليها نموذج سولو حول عدم إمكانية نمو نصيب الفرد من الناتج في المدى الطويل، أشارت بعض الأدلة التجريبية إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يشهد نموا موجبا عبر الزمن وباختلاف البلدان، وهو ما لم يستطع نموذج سولو تفسيره الا بعد إدراج عامل خارجي آخر في النموذج، إنه التقدم التقني (أو التقدم التكنولوجي).

وفقا لدالة الإنتاج Cobb–Douglas ذات التكنولوجيا الموسعة (A)، حيث تدرج هذه الأخيرة مع القوة العاملة (L) في الدالة، فمع تطور التكنولوجيا الحالية ترتفع كفاءة العمل لتسهم كل ساعة من

[1] أمين حواس، مرجع سابق، ص 135 (بتصرف)

ساعات العمل أكثر في إنتاج السلع والخدمات، وهنا لابد من الاشارة الى أن التقدم التكنولوجي لا يزيد في العدد الكمي للعمال بقدر ما يسبب زيادة العدد الفعال للعمال (نوعيا).

وتكتب دالة الإنتاج بالعلاقة التالية:[1]

$$Y = K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots(7)$$

حيث: Y هو الناتج الإجمالي.

K هو رأس المال.

L هو العمل.

A هو مجموع إنتاجية العوامل، ويسمى أيضا بمتبقى سولو، عادة ما يُشار إليه بـ Total Factor Productivity TFP باعتباره الجزء من النمو الاقتصادي الذي لا يُعزى لتراكم رأس المال أو العمل، بل هو يعكس مستوى التقدم في التكنولوجيا، والكفاءة الإنتاجية.

α و $(1-\alpha)$ تمثلان حصة مساهمة كل من رأس المال والعمل على التوالي في الناتج (مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر رأس المال، ومرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل)،حيث تكون $(0 \leqslant \alpha \leqslant 1)$

وتوصّل هذا النموذج إلى أنه بافتراض ارتفاع معدلات الادخار مع بقاء العوامل الأخرى على حالها يصبح البلد غنيا نسبيا [2]في المدى القصير، أما في المدى الطويل، فسيرتفع مستوى دخل الفرد الواحد.

بالإضافة إلى دور التكنولوجيا كمحرك أساسي للنمو على المدى الطويل، لما له من دور في زيادة الإنتاجية بشكل مستمر، كما ينظر النموذج إلى معدل نمو السكان الذي يزيد بشكل أسرع من تراكم رأس المال، على أنه سيؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل للفرد الواحد.

3/ نموذج Uzawa:

في أوائل الستينات نشر Uzawa نموذجا للنمو الاقتصادي ذو قطاعين، القطاع C ينتج سلعة استهلاكية واحدة متجانسة (الذرى) موجهة نحو الاستهلاك النهائي، والقطاع M ينتج سلعة رأسمالية واحدة متجانسة (الجرار) موجهة نحو الاستثمار، باستعمال عاملي الإنتاج (رأس المال والعمل)، وفق دوال إنتاج متجانسة، تستوفي شروط دالة الإنتاج النيوكلاسيكية (عوائد الحجم موجبة ومتناقصة).

[1] Daron Acemoglu, (2007) **Introduction to Modern Economic Growth** Department of Economics, Massachusetts Institute of Technology P 87

[2] وعيل ميلود، مرجع سابق، ص 25 (بتصرف)

على افتراض عدم وجود تقدم تكنولوجي تأخذ دوال الإنتاج لكل قطاع الشكل التالي:[1]

$Ym = Fm(Km, Lm)$ ..... دالة إنتاج القطاع M

$Yc = Fc(Kc, Lc)$ ..... دالة إنتاج القطاع C

شرط التوظيف الكامل هو: (دالة الاستثمار الكلي) ..... $I = Ym$

(دالة الاستهلاك الكلي) ..... $C = Yc$

ومعادلة توازن الاقتصاد الكلي هي: ..... $Y = C + I$

ويفترض النموذج الانتقال الحر لعوامل الإنتاج بين القطاعين بدون تكاليف.

من إيجابيات هذا النموذج أنه جلب مزيدا من الواقعية لتحليل عملية النمو الاقتصادي، لكنه بالمقابل تعرّض لعدد من الانتقادات أهمها:

قيامه على فرضيات جد صارمة وليست واقعية، فمثلا يعتمد تحقيق التوازن اللحظي على فرضية عدم وجود ادخار مشتق من الأجور، وأن كل الأرباح تنفق على السلع الرأسمالية.

يتحقق شرط استقرارية مسار النمو المتوازن عند Uzawa إذا كانت كثافة رأس المال في قطاع الاستهلاك أكبر من قطاع الاستثمار، بناءا على ذلك يقترح سولو دالة كوب دوجلاس خاصة بكل قطاع.

4/ نموذج:Ramsey–Cass–Koopmans

يُعرف اختصارا بنموذج RCK، وهو تطوير لنموذج سولو، بإضافة عنصر جوهري يسمح للأسر بالاختيار الأمثل لقرار الاستهلاك والادخار، مستعملا في ذلك التحليل الاقتصادي الجزئي خاصه نظرية المنفعة، مقدما مبدأ الاعظمية كأداة لحل مشكلات التحسين الديناميكي.[2]

مفترضا ان المستهلكين (الأسر) يملكون نفس وحدات رأس المال، ويتمتعون بتفضيلات متشابهة، بما في ذلك نفس دالة المنفعة، ويشتري هؤلاء الأعوان السلع، بهدف الاستهلاك والادخار (يسمح نموذج RCK بتقديم صورة أكثر واقعية لسلوك المستهلك مقارنة بنموذج Solow–Swan).

ما يسعى هذا النموذج لتعظيم أرباح الشركات، في ظل دالة الإنتاج ذات عوائد ثابتة الحجم، والأهم من ذلك أنه يربط سلوك الأسر بسلوك الشركات، مما يؤدي إلى نظام ديناميكي بمتغيرين أساسيين هما: الاستهلاك ورأس المال، لكل وحدة من العمالة الفعالة.[3]

---

[1] أمين حواس، مرجع سابق، ص 235

[2] Gourinchas, P.O. (2014) **Notes for Econ202A: The Ramsey-Cass-Koopmans Model.** UC Berkeley. P 8-9

[3] Ibid P 11

باستخدام هذا النموذج يمكننا تحديد مستوى الرفاهية التي يحققها الأفراد، ويسمح لنا بفهم التفضيلات الفردية والآثار المترتبة على القرارات الاقتصادية على المستوى الجزئي.

المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي

واجهت نماذج النمو الخارجي تحديا جوهريا مفاده أن تفسير النمو الاقتصادي المستدام يعتمد على افتراض وجود تقدم تكنولوجي خارجي، والذي يُعتبر من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، مهملة أهمية العوامل الداخلية للدولة، وبهذا فشلت هذه النماذج في تفسير التنوع الكبير في معدلات النمو بين الدول على مر الزمن.

وللتغلب على هذا التحدي، اقترحت نماذج النمو الداخلي الابتكار التكنولوجي كقوة دافعة داخلية للنمو الاقتصادي، [1] ووسّعت مفهوم رأس المال، ليشمل رأس المال البشري، مما يسمح بتفسير النمو الاقتصادي من خلال تراكم المعرفة والمهارات، وهو ما يجعل معدل النمو أكثر حساسية للسياسات الاقتصادية، التي تستهدف تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، هنا لابد من التركيز على الدور المحوري للعوامل الداخلية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، من بينها: الابتكار، التفاعلات بين الشركات، والسياسات الحكومية .....

كما تسعى هذه النماذج إلى تفسير التباينات الكبيرة في معدلات النمو بين الدول، وكيف يمكن للدول النامية أن تستفيد من تجارب الدول المتقدمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

1/ نموذج Romer:

يعتبر هذا النموذج حجر الزاوية في نظرية النمو الداخلي، يركز على دور المعرفة والابتكار في النمو الاقتصادي، فالمعرفة تؤدي الى زيادة الانتاجية الحدية للتطور التكنولوجي، ويمثل تراكم المعرفة شكلا من أشكال التعلم بالممارسة، مما يشير إلى أن الآثار غير المباشرة للمعرفة تعزز الإنتاجية عبر القطاعات.

ويتم التمثيل الرياضي للنموذج من خلال وظيفة الإنتاج كما يلي:

$$Y = K^{\alpha}(AL_y)^{1-\alpha} \text{ ..... } (8)$$

حيث: L_y هو العمل المكرس للإنتاج

[1] Ruifa, Hu., Changxin, Yu., Yanhong,Jin., Carl, E., Pray., Haiyan, Deng. (2022).**5. Impact of Government Policies on Research and Development (R&D) Investment, Innovation, and Productivity: Evidence from Pesticide Firms in China. Agriculture**, doi: 10.3390/agriculture12050709 P 5

وباعتبار الإنتاجية A عامل داخلي مرتبط برأس المال الإجمالي للاقتصاد، تأخذ الشكل التالي: $A_t = K_{it}^{\beta}$ مع $K_t = \sum_{i=1}^{N} K_{it}$، والحالة التي يتحقق فيها: $\alpha + \beta = 1$، هي حالة النموذج AK.

هنا، ستصبح دالة الإنتاج تتسم بالغلات المتزايدة:

$$F(tK, tA, tL) = \left(t^{\alpha}K^{\beta}\right).\left(t^{1-\alpha}.A^{1-\alpha}\right).\left(t^{1-\alpha}.L_y^{1-\alpha}\right)$$
$$= t^{2-\alpha}F(K, A, L) \succ t.F(K, A, L)$$

2/ نموذج Lucas:

يعتبر هذا النموذج أن رأس المال البشري هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، ويفترض أن زيادة استثمار فرد واحد في تعليمه سيؤدي إلى زيادة إنتاجية الأفراد الآخرين في الاقتصاد، هنا يبرز الدور الحكومي في تعزيز الاستثمار في التعليم والتدريب، كما يفترض أن النموذج يتحرك نحو حالة توازن ديناميكي، بمعنى أن الاقتصاد يستمر في النمو بمعدل ثابت على المدى الطويل.

تمت صياغه نموذجين متشابهين للاقتصادي Lucas كما يلي:

النموذج الأول:[1] مفاده تخصيص وقت مقتطع من عمل الأجراء من أجل التكوين المهني، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية للعامل، بحيث يتم قياس التراكم في رأس المال البشري من خلال متابعة تطور مؤشرات الأداء المرتبطة بالمهارات والمعارف المكتسبة، ثم قياس العلاقة بين هذا التراكم وزيادة الإنتاجية.

تكتب دالة الإنتاج لهذا النموذج بالشكل التالي:

$$\boldsymbol{Y = AK^{\alpha}(uhL)^{1-\alpha}h_a^{\gamma}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

حيث: u: حصة الوقت المكرس للإنتاج h: مستوى تأهيل رأس المال البشري

h_a: متوسط المستوى الاجتماعي لرأس المال البشري K: رأس المال المادي

يتحدد تراكم رأس المال المادي حسب العلاقة التالية:

$$\boldsymbol{Y = AK^{\beta}(uhN)^{1-\beta}h_{a\alpha}^{\gamma}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

بينما يتحدد تراكم راس المال البشري وفق المعادلة الخطية التالية:

$$h^{\cdot} = h\phi(1-u) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

تمثل ϕ معدل الاستثمار في رأس المال البشري.

[1] R.Lucas, On the Mechanics of Economic Development, **Journal of Monetary Economics,** Vol 22 (1988) PP18-23.

يتّضح أن هذا النموذج يفسر الاختلافات في متوسط الدخل الفردي بين الدول، بتركيزه على أهمية رأس المال البشري، وحجم رأس المال المادي، خاصة أن هذه العوامل تفسر الفروقات في مستويات الدخل فيما بين الدول على المدى الطويل، وهو ما يشير أيضا إلى دور الهجرة في تعزيز هذه الفروقات.

النموذج الثاني :هنا نعتبر أن تراكم رأس المال البشري ناجم عن أثر التعلم بالعمل أو العمل التدريبي، فترقية الكفاءات تأتي تبعا للنشاط الإنتاجي، كما يلي: [1]

يرتفع نمو رأس المال البشري $h_i(t)$ للقطاع i حيث: i تأخذ القيم 1، 2، 3 . . . الخ . . .

$h_i(t) = h_i(t)\, \phi_i u_i(t)$ . . . . (12) مع زيادة الجهد $U_i\ (t)$ المكرس لإنتاج السلعة i.

وبالتالي ستكون $\phi_1 \succ \phi_2$، بمعنى أن معدل الاستثمار في رأس المال البشري لتطوير السلعة الأولى أعلى من نظيره بالنسبة للسلعة الثانية.

هنا تتلخص ديناميكية تخصيص قوة العمل حسب مرونة الإحلال في دالة منفعة المستهلك، وترتبط المفاضلة بين السلع بإدراج التجارة الخارجية ضمن معطيات النموذج، مع افتراض ثبات السعر العالمي المعتمد، وبالتالي فسيتخصص كل بلد في إنتاج إحدى السلع بناءا على حركية تراكم رأس المال البشري.

يعني أن المجتمع سيحقق نموا أعلى لرأس المال البشري كلما استطاع تخصيص عدد أكبر من المستخدمين في التكوين.

واجه نموذج Lucas كغيره من النماذج مجموعة من الانتقادات أهمها:

1- التبسيط الزائد للواقع الاقتصادي: فبساطة النموذج تجعله لا يأخذ في الاعتبار العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

2- صعوبة قياس رأس المال البشري بشكل دقيق: مما يُصعِّب عملية تقييم تأثيره على النمو الاقتصادي.

[1] عبد الله الحرتسي حميد، النمو الاقتصادي ودوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر بالجزائر (الفرص والتحديات وسبل التفعيل في آفاق 2025)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014/2013 ص 43 - 44 (بتصرف)

3- التركيز بشكل أساسي على رأس المال البشري مع إهمال أو تجاهل دور العوامل الأخرى كرأس المال المادي والتقدم التكنولوجي.

3/ نموذج :AK

في هذا النموذج تكون تكنولوجيا الإنتاج خطية في رأس المال[1]، بمعنى أن هذا النموذج يدمج التكنولوجيا كمنتج للقرارات الاقتصادية مما يجعلها داخلية بطبيعتها[2]، وقد اشتُقّت تسمية AK من حالة استثنائية في نموذج Solow، حيث يكون التقدم التكنولوجي معدوما $A'/A = 0$ و $\alpha = 1$ (الفرضية الأساسية لنموذج AK هي ثبات الغلة الحدية لرأس المال، بينما يُؤكّد نموذج Solow على تناقص الغلة الحدية) وهنا تصبح دالة الإنتاج: $Y = AK \ldots\ldots\ldots (13)$

ولعل أكثر ما يُنتقد عليه هذا النموذج افتراضه استمرار النمو الاقتصادي دون حدود، وهو ما يتناقض مع الواقع الاقتصادي، ومع ذلك يمكن معالجة هذه المسألة بإدخال تعديلات على النموذج، مثل دمج معدل النمو السكاني، مما يسمح بتجاوز حالة التفاوت المستمر في الدخل، حيث يتحقق توازن طويل الأجل عندما يتساوى معدل نمو الناتج الفردي مع نصيب الفرد من رأس المال.[3]

وقد قدمت هذه النماذج تفسيرات مقنعة للنمو المستدام، إلا أنها واجهت بعض الانتقادات بسبب بساطتها وعدم قدرتها على تفسير بعض الظواهر الاقتصادية المعقدة، بالإضافة إلى تجاهل بعض العوامل الخارجية الهامة كالاستقرار السياسي، والتي يمكن أن تؤثر أيضا بشكل كبير على الأداء الاقتصادي.

لذلك، شهدنا في السنوات الأخيرة ظهور الجيل الثاني من نماذج النمو الداخلي، والذي سعى إلى معالجة بعض القيود التي واجهها الجيل الأول، حيث تتميز نماذج الجيل الثاني بكونها أكثر تعقيدا وتشمل مجموعة أوسع من العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، مثل دور المؤسسات، التفاوت في الدخل، التغير المناخي .... الخ...

كما أنها تأخذ في الاعتبار التفاعلات المعقدة بين هذه العوامل، ولذلك لا يسعنا الخوض في التفاصيل بل سنكتفي بعرض مبسط عن أهم هذه النماذج:

1- نموذج : Grossman & Helpman

[1] Daron Acemoglu, op. cit, P 506

[2] Clapton, Munongerwa. (2016). **An Evoluation of the Relevance of the AK Model to Developing Countries Such as Zimbabwe**. Journal of economics and sustainable development. P 1

[3] Gaston, Cayssials, Santiago, Picasso. (2020). **The Solow-Swan model with endogenous population growth.** doi: 10.3934/JDG.2020014 P 18.

يركز هذا النموذج على دور الابتكار والبحث والتطوير في دفع عجلة النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ويظهر ذلك باستثمار الشركات في ابتكار منتجات جديدة، وتطوير منتجاتها القائمة.

وهو يؤكد على أهمية الدور الحكومي في تشجيع البحث والتطوير بتوفير حوافز تمويلية، كما يفترض وجود علاقة طردية تربط بين حجم الاقتصاد والاستثمار في البحث والتطوير.

2- نموذج : Aghion & Howitt

يركز هذا النموذج على التفاعل بين الابتكار والانتشار التكنولوجي، مفترضا أن الشركات في تنافس مستمر فيما بينها لتطوير تكنولوجيا الإنتاج، هذا الإحلال المستمر للمنتجات الجديدة محل سابقتها (أو ما يُطلق عليه اسم "التدمير الإبداعي"[1] يُؤدي بدوره إلى تحسين مستمر في الإنتاجية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

كما يولي النموذج أهمية للحرية الاقتصادية ممثلة في حقوق الملكية، لتسهيل الابتكار من خلال خلق بيئة مواتية للتجارة والاستثمار.[2]

إضافة إلى أهمية الحكومة في قراراتها من خلال تبني سياسات تشجيع الابتكار، في ظل التحديات المعاصرة المتزايدة (مثل الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية)، والتي من شأنها التأثير حتى على القرارات السياسية، مما يُلزم صانعي السياسات النظر في كيفية مُواءمة هذه التطورات مع متطلبات التنمية المستدامة، لبناء اقتصادات أكثر عدالة، تحمي الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

3- نموذج :Mankiw, Romer & Weil

هو تطوير لنموذج Solow للنمو الاقتصادي، من خلال دمج رأس المال البشري الذي يشمل مهارات القوى العاملة وتعليمها ومعرفتها, كعامل إضافي للانتاج (إلى جانب رأس المال المادي والعمالة)، لما له من دور حاسم في تفسير الاختلافات عبر البلدان سواء في النمو الاقتصادي أو في مستويات المعيشة.

صياغة النموذج:

$$Y = AK^{\alpha}H^{\beta}L^{\gamma} \quad \ldots\ldots \quad (14)$$

حيث: Y : هو الناتج الإجمالي.

A : هي إجمالي إنتاجية العامل، والتي تمثل التكنولوجيا والكفاءة.

[1] Selim, Yildirim. (2015). **Aghion-howitt buyume modeli çerçevesinde. ekonomik ozgurluk ve ekonomik buyume arasindaki iliskinin panel veri analizi** Dumlupinar Universitesi Sosyal Bilimler Dergisi Sayi 25 Aralik 2009, P 263.

[2] Ibid, P 259.

K : هو مخزون رأس المال المادي.

H : هو مخزون رأس المال البشري.

L : هو القوة العاملة.

γ, β, α : هي مرونة مخرجات رأس المال المادي، والبشري، والعمل، على التوالي.

يسمح هذا الإدراج لرأس المال البشري في هذا النموذج، بالتقاط الاختلافات في النمو الاقتصادي بين البلدان، بإدراك أهمية جودة القوى العاملة وليس فقط كميتها. [1]

يشدد النموذج على الأهمية البالغة للعلاقة السببية القوية بين مستوى رأس المال البشري ومعدلات النمو الاقتصادي، فالدول التي تستثمر أكثر في التعليم والتدريب تتمتع بقوى عاملة مؤهلة وواعية وتحقق مستويات دخل أعلى ومعدلات نمو أسرع، ويقدم النموذج رؤى قيمة لصانعي السياسات الذين يسعون إلى تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

تضمنت التوسعات في هذا النموذج عوامل إضافية، كالتقدم التكنولوجي الداخلي، والترابط التكنولوجي على الناتج الاقتصادي الإقليمي[2] (عبر المناطق) والعوامل المؤسسية والعناصر الجغرافية، والعمالة الأجنبية.... وغيرها.

4/ نموذج :Barro & Sala-i-Martin

في ورقتهما البحثية لعام 1992 بعنوان "التقارب" [3] قام المؤلفان Barro و Sala-i-Martin بدراسة حول فكرة أن الدول أو المناطق الفقيرة تميل إلى النمو بسرعة أكبر من الدول أو المناطق الغنية، مما يؤدي إلى تقارب مستويات الدخل القومي، وفعلا وجدت الدراسة أدلة واضحة على التقارب

---

[1] أحد التنبؤات الرئيسية لنموذج MRW أنه في ظل ثبات النمو السكاني وثبات تراكم رأس المال، ستتقارب البلدان إلى مستويات مماثلة من نصيب الفرد من الدخل، بمعدل يتوافق مع توقعات النموذج، وتدعّم الأدلة التجريبية فرضية التقارب هذه، بأن الاختلافات في معدلات الادخار، ومعدلات النمو السكاني، ومعدلات تراكم رأس المال البشري، تمثل جزءا كبيرا من التباين بين البلدان في نصيب الفرد من الدخل.

[2] انظر على سبيل المثال دراسة:

Manfred, M., Fisher. (2018). **Spatial Externalities and Growth in a Mankiw-Romer-Weil World: Theory and Evidence.** International Regional Science Review, doi: 10.1177/0160017616628602.

حيث يسلط الضوء على أهمية الترابط التكنولوجي بين المناطق (تركز هذه الورقة على الترابط التكنولوجي بين المناطق الأوروبية) وكيف تؤثر التغيرات في منطقة ما على الاقتصادات المجاورة، مع التأكيد على الحاجة للفهم الدقيق لديناميات النمو الإقليمي.

[3] Barro, Robert J., and Xavier Sala-i-Martin. (1992) "**Convergence**" Journal of Political Economy, University of Chicago Press, vol. 100, no. 2, PP 223-251. doi: 10.1086/261816.

شملت عينة الدراسة الولايات الأمريكية الـ 48 المتجاورة، ثم أضافت الدراسة مقارنة النتائج المتوصل إليها بدراسات أخرى عبر البلدان، على مدار الفترة الزمنية من 1840 إلى 1988.

بين الولايات الأمريكية، حيث تنمو الاقتصادات الفقيرة بسرعة أكبر من الغنية فيما يتعلق بالدخل الفردي، بمعدل تقارب يصل إلى حوالي 2% سنويا، بينما في مقارنة مع البلدان، وجدت الدراسة أن هذه الظاهرة ليست واضحة على مستوى البلدان، (عدم وجود علاقة قوية) بسبب الفروق الكبيرة في المستويات المستدامة للناتج والتقدم التكنولوجي. [1]

بناء على الرؤى التأسيسية لـ Barros و Sala–i–Martin قام المؤلفان سنة 1995 ببناء نموذج يرقى إلى مصاف نظرية النمو الداخلية، بتركيزه على عوامل داخلية ترفع النمو الاقتصادي، كالسياسات الحكومية والقرارات الاستثمارية، بدلا من اعتماده على عوامل خارجية كالتقدم التكنولوجي الخارجي.

علاوة على ذلك فإن هذه النقاط تظهر تفوق هذا النموذج في توفير إطار تحليلي دقيق للعلاقة المباشرة بين معدلات الادخار وقرارات الإنفاق الحكومي، مما يُفضي إلى صياغة نموذج ديناميكي يستشرف مسارات النمو على المدى الطويل.

خلاصة القول أن نماذج النمو الاقتصادي الداخلي تمثل منظومة تحليلية ذات قيمة عالية في استجلاء ميكانيزمات النمو الاقتصادي المستدام، وعلى الرغم من المزايا الجوهرية التي تتمتع بها هذه النماذج، إلا أنها لم تسلم من النقد فمن أبرز الانتقادات أنها تبالغ في تبسيط التفاعلات الاقتصادية المعقدة، لا سيما في السياقات الإقليمية المتباينة.

هذا التوازن الدقيق بين قوه التحليل النظري وضرورة مراعاة الخصوصيات الإقليمية، يطرح تحديا منهجيا أمام الباحثين في مجال الاقتصاد، ويفتح آفاقا جديدة لتطوير نماذج أكثر دقة وشمولية في المستقبل.

[1] في هذا السياق تم تطبيق دراسات تجريبية، على غرار طريقة انحدار بارو المُوسّعة لتحليل التقارب في سياقات مختلفة، بما في ذلك تحليل التقارب في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في الفيتنام، مثال ذلك دراسة:
Nguyen, Khac, Minh, Pham, Van, Khanh. (2014). **Expanded Barro Regression in Studying Convergence Problem**. American Journal of Operations Research. doi: 10.4236/AJOR.2014.45029.

المبحث الثالث: الفقر: من التحليل المفاهيمي إلى مكافحة تنموية مستدامة

الفقر مفهوم معقد، يتجاوز العديد من التعريفات البسيطة والمحدودة، ويتطلب فهمه العميق استيعاب مختلف جوانب الحياة الإنسانية، الاجتماعية، الاقتصادية، والدينية. لذلك لابد لنا من التعمق أكثر في شرحنا القادم للتعرف على الفقر، مع رؤية شاملة لأهم الطرق المستخدمة في قياسه.

المطلب الأول: مفهوم الفقر

سنقوم بتعريف الفقر من ثلاثة جوانب مهمة هي التعريف اللغوي، والتعريف في الإسلام، والتعريف الوضعي الذي اجتهد في وضعه بعض المفكرين:

1. التعريف اللغوي:

من الناحية اللغوية نجد كلمة "الفقر" تعني "الحاجة"، وهي ضد "الغنى"، وهي تعبير عن حالة انقطاع الحيل، [1]أي أنه حالة نقص في المال والثروة والموارد، وعدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية للحياة الكريمة، وهذا ما ينطبق على الجانب المادي فقط للفقر، بمعنى أن تعريف الفقر متجذّر في المصطلحات الاقتصادية، بالرغم من أنه موضوع اجتماعي أكثر منه اقتصادي.

2. تعريف الفقر في الفكر الإسلامي:

لم يُعرف في تاريخ الأديان اهتمام بفئة الفقراء كما في الإسلام، حتى أن الشريعة الإسلامية أوجبت الزكاة كركن من أركان الإسلام، مأخوذة من أموال الأغنياء حقا للفقراء،[2] بناء على ذلك، حدّد الشرع الشريف النصاب والحول كشرطين لإخراج الزكاة، باختلاف نوع المال (ذهب وفضة، أموال، سلع ....).

والنصاب هو حدّ يمكن من خلاله التفريق بين الغني والفقير، وهو مرتبط بقدرة الفرد على توفير مقومات الحياة الأساسية، أو ما يملكه من مال يكفيه هو وأسرته لمدة سنة كاملة.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، المجلد التاسع، دار الحديث، 2003، ص 140.

[2] يمكن العودة إلى الآية 60 من سورة التوبة في القرآن الكريم، لمعرفة الأبواب الثمانية للزكاة، حيث تعكس هذه الآية التوزيع العادل للثروة في المجتمع، ودور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي، وفي هذا السياق نشير إلى كتاب "تفسير القرآن العظيم" لابن كثير، وهو من أبرز كتب التفسير، وأكثرها اعتمادا في الأوساط الأكاديمية والدينية.

علاوة على ذلك يمكننا تعريف الفقراء وفقا للتعاليم الإسلامية على أنهم "أفراد لا يملكون النصاب الشرعي، ولا يملكون ما يكفيهم من المال لتلبية احتياجاتهم الأساسية طوال العام".[1]، فإذا كان الفقر في إطاره الاجتماعي والاقتصادي، "حالة تتسم بالعجز عن توفير حد أدنى من الاحتياجات المعيشية لمدة سنة كاملة"، فإن المسكين هو أشد حالة من الفقير، بحيث يكون مُعدما أو خاليا من أي أصول مالية أو مادية، وهو أشد احتياجا من الفقير.

كما يتجاوز مفهوم الفقر في الإسلام مجرد الحرمان المادي، بل يشمل الجانب المعنوي والروحي، ليُعرّف على أساس حالة الحرمان الأخلاقي، ونقص في الإيمان، وفي هذا السياق تُؤكد الإدارة المركزية للإحصاء في إندونيسيا (BPS: Badan Pusat Statistik) على نظرة أوسع وأكثر شمولية في تعريف الفقر من منظور الاقتصاد الإسلامي، ليشمل نهجا متعدد الأبعاد يتضمن أبعادا روحية واجتماعية سامية تدعو إلى عدالة اجتماعية ودعم المجتمع.[2]

فالعناية بالفقراء من منظور إسلامي تُعدُّ أحد أوجه الإسهام في إصلاح المجتمع والفرد، كما تُسهم في حفظ الدين وتنظيم الثروة، وحماية النسل، والحفاظ على النفس. [3]

ولهذا السبب نجد اهتمام الإسلام بالفقراء لا يقتصر على فريضة الزكاة فقط، بل يتّسع ليشمل أعمال الخير الأخرى، مثل: الكفارات، الإنفاق، صدقة السر، الوقف... وغيرها... ناهيك عن زكاة الفطر، ويُشجّع على السخاء والكرم والجود والعطاء، وينبُذُ الشُّحّ والبخل.

لذلك يحث الإسلام دائما على تحريك الأموال الرّاكدة وتفعيل دورتها الاقتصادية، من أجل توفير فرص العمل، وبهذا يكون الإسلام قد رسم صورة واضحة تجعل من مشاركة الأغنياء للفقراء في مجتمعاتهم واجبا شرعيا وأخلاقيا لتحقيق التكافل الاجتماعي، وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

3. التعريف الوضعي للفقر:

في ستينيات القرن العشرين، لم يكن من الصّعب وضع تعريف للفقر، نظرا لسهولة إيجاد معايير بسيطة ودقيقة لصياغته، بينما نجد اليوم تعدّد هذه المعايير، ممّا يعقّد ذلك. [1]

---

[1] طيب لحيلح، محمد جصاص. (2010) الفقر... التعريف ومحاولات القياس. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (7) ص 169. (بتصرف)

[2] Riyukuri, A. Suryadi, M. (2022) **Consepts Analysis of poverty (Comparative Study of the Concepts of the Statisics Agency of North Sumatra Province and the Concepts of Islamic Economy).** Jurnal Economi, Manajemen, Akuntansi dan Keuangan, 3(2) P 575 doi: https://doi.org/10.53697/emak.v3i2

[3] Fauziyah, N. (2023). **The Theology of Poverty in the Perspective Al Qur'an Maqasidi** Interpretation. Jurnal Aliflam: Journal of Islamic Studies and Humanities, 3(2). P 23. http://doi.org/10.51700/Aliflam.v3i2.427.

رغم ذلك، لا تخلو الأدبيات من محاولات المفكرين والاقتصاديين في صياغة تعريفات وضعية للفقر تتماشى مع المعايير والمؤشرات القابلة للقياس، حسب التطور التاريخي لهذه المؤشرات، حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية هذه المؤشرات في ثلاثة عناصر هي: [2]

1- مؤشر الدخل :

يركز هذا المؤشر على القدرة النقدية للأفراد أو الأسر في تلبية احتياجاتهم الأساسية، فمن منظور الدخل يعتبر الشخص فقيرا فقط إذا كان مستوى دخله يقلُّ عن الخط المقرر للفقر، ويعرف هذا الخط بأنه "مستوى الدخل الذي يسمح للفرد بتلبية احتياجاته الأساسية"، [3] فهو بمثابة عتبة نقدية تشير إلى حد أدنى للدخل يُعتبر مرجعا للفصل بين الفقير وغيره، تم اعتماد هذا المؤشر في ستينات القرن الماضي.

ما دام الفقر حسب هذا المؤشر هو فقر الدخل فقط، فإنه نتيجة لهذا الفهم دعا الاقتصاديون إلى زيادة النمو الاقتصادي كوسيلة أو آلية لتخفيف الفقر.

من الواضح أن هذا المؤشر يسهّل عملية القياس الكمي للفقر، مما يسمح بإجراء مقارنات بين الأفراد وفي فترات زمنية مختلفة، إلا أنه يُنتقد بسبب إغفاله على جوانب غير نقدية، كالحرمان من التعليم والصحة والفرص الاقتصادية.

2- مؤشر الحاجات الأساسية:

يعتبر مؤشر الحاجات الأساسية أداة قياس للفقر تتجاوز النظرة التقليدية المتمثلة في مجرد نقص في الدخل، إذ يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار أبعادا أخرى للحياة، كالصحة والتعليم والمستوى المعيشي.

عرف مفهوم الفقر تطورا حسب هذا المؤشر في سنوات السبعينات، حيث كان الهدف من هذا المؤشر هو توفير صورة أكثر شمولية عن الفقر وعدم الاقتصار على القياس المادي فقط، بل يشمل جوانب اجتماعية وثقافية بجانب الدخل، وبذلك تم تنقيح مفهوم أوسع للفقر، بالتأكيد على الحرمان النسبي (نسبة للدخل السائد في المجتمع، بمعنى، فشل الفرد في مواكبة المستوى السائد في مجتمعه)، بدلا من الحرمان المطلق، ومن ثم ظهر التمييز بين الفقر المطلق والنسبي.

---

[1] Ernest-Marie, Mbonda. (2004) **Poverty as a violation of human rights: towards a right to non-poverty.** International Social Science Journal, P 277. doi: 10.1111/J.0020-8701.2004.00490.X.

[2] طيب لحيلح، محمد جصاص، مرجع سابق، ص ص 169-171.

[3] UNDP. (1997). **Human Development Report.** Oxford University Press, P 23

مما يعطي مصداقية أكبر للنتائج عند المقارنة بين مختلف البلدان والمناطق، ويساعد في تقييم مدى فعالية السياسات والبرامج الحكومية في الحد من الفقر.

3- مؤشر القدرة:

من هذا المنظور يمثل الفقر "عدم وجود بعض القدرات الأساسية التي تعتبر ضرورية في حياة الفرد، والتي ستزيد من تمكين الفرد في أن يكون فاعلا في المجتمع، كالمستوى التعليمي، ومستوى الصحة، ومستوى الدخل، وغيرها...."

وهذا شبيه بالتعريف الشامل الذي حاول البنك الدولي وضعه لهذه الظاهرة، حيث يقول أن الفقر هو " عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة ".[1]

واضعوا هذا التعريف نظروا إلى الفقر من زاوية العوامل المسببة له، وذلك بعد دراسة في المجتمع الفقير للعوامل المشتركة بين الفقراء، من حيث واقعهم وما أوصلهم لهذه الحال، حيث توسع نطاق مفهوم الفقر بهذا المؤشر حسب المحور الزمني التالي: [2]

1- في الثمانينات:

- تم إدراج مفهوم العجز الاجتماعي بالنسبة للأشخاص المعزولين عن المجتمع بسبب شدة فقرهم، وهو ما تم تطويره فيما بعد إلى مبدأ الشمولية (مشاركة كل أفراد المجتمع).

- تم إدخال مفهوم الهشاشة (Vulnerability)، وهي عدم قدرة بعض أفراد المجتمع على الصمود في أوقات الأزمات، كالكوارث الطبيعية (الزلازل والفيضانات مثلا) والأزمات الاقتصادية (مثل حالة ارتفاع أسعار الغذاء أو الدواء)، مما يستلزم وجود حد أدنى للمدخرات المالية من جهة، وتوطيد العلاقات الاجتماعية، لتوفير الحماية والدعم وتعزيز التكافل لهؤلاء الأفراد من جهة أخرى.

2- في التسعينات:

1. تم إدخال مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index -HDI) - بدلا من التنمية الاقتصادية - كأحد أهم المفاهيم المستعملة حديثا في مجال التنمية الاجتماعية والفقر، من قبل هيئة الأمم المتحدة، بمعنى توسيع الخيارات أمام البشر، على أساس المزج بين ثلاثة مؤشرات فرعية

[1] عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 19.

[2] علم الدين بانقا، تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، 2018، ص ص 6-14 (بتصرف).

هي: التعليم (مقاسا بمدى انتشار الأمية)، الصحة (مقاسا بالعمر المتوقع عند الولادة)، ومؤشر الدخل (مقاسا بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل وفقا لتعادل القوة الشرائية)، وتم إطلاق اسم "الفقر البشري" على هذا الحرمان.

2. ركز مفهوم الفقر على الحرمان المتعدد (Multiple Deprivation) بدلا من الحرمان النسبي (Relative Deprivation).

3- في الألفية الثالثة:

1/ إعلان الأمم المتحدة عن أول هدف من أهداف الألفية التنموية في سبتمبر عام 2000، متمثلا في "القضاء على الفقر المدقع والجوع"، بوضع خطة لتخفيض الفقر وأسبابه ومظاهره بحلول العام 2015، وفعلا شهد العالم تحسنا ملحوظا في معدلات الفقر المدقع، من 47% سنة 1990 إلى 14% فقط عام 2015، وتزامن ذلك مع زيادة في معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وتحسن مستوى المساواة بين الجنسين، ناهيك عن تطور ملموس شهدته المؤشرات الصحية.

2/ تطور مفهوم الفقر، في أعقاب إعلان الأمم المتحدة لأجندة التنمية المستدامة للعام 2030، ممثّلة بذلك نقلة نوعية في الرؤية التنموية، حيث أولت الأجندة أولوية قصوى للقضاء على الفقر بشتى أنواعه، وتجسّد ذلك في الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، دون إهمال أهداف أخرى ذات صلة، كالقضاء على الجوع، وتحسين الصحة والرفاه، وتوفير التعليم الجيد، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وهنا تبرز الحاجة إلى استكشاف أعمق لمفهوم التنمية المستدامة، كما سنتطرق إليها بشكل مفصّل في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: الفقر ضمن الرؤية التنموية المستدامة

كان أول ظهور لمفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية المُنعقد في ستوكهولم سنة 1972، تلاه مباشرة في ذات العام تقرير "حدود النمو" الصادر عن نادي روما، هذا الأخير أثار نقاشا عالميا حول العلاقة المعقدة بين البيئة والتنمية، وتبلور المفهوم أكثر مع صدور تقرير "مستقبلنا المشترك" سنة 1987، المعروف بتقرير "برونتلاند"[1] وهو الذي قدّم أكثر

[1] لجنة برونتلاند التي عُرفت سابقا باسم اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، كانت مهمتها توحيد البلدان للعمل معا من أجل التنمية المستدامة ومتابعتها.

التعريفات تداولا للتنمية المستدامة، حيث عرّفها على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" [1]

ويرتكز هذا المفهوم على جانبين رئيسيين:

1- إعطاء الأولوية لتلبية "الاحتياجات"، مع التركيز على الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم.

2- إدراك فكرة "القيود"، وهي الحدود والإمكانات التي يفرضها التقدم التكنولوجي والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية احتياجات البشر، الحالية والمستقبلية.

ويأتي الاهتمام المتزايد بهذا التوجه نتيجة إدراك متنام لمخاطر النمو الاقتصادي اللامحدود، الذي يهدد استنزاف الموارد الطبيعية، وتفاقم الفقر والإقصاء الاجتماعي.

وقد قام مؤتمر "قمة الأرض" في ريو دي جانيرو (البرازيل) عام 1992 بتعزيز هذا المفهوم، بإصدار إعلان ريو حول البيئة والتنمية، وبرنامج "أجندة 21"، واتفاقيات دولية مهمة، كاتفاقية المناخ والتنوع البيولوجي، ودعت هذه القمة إلى التكامل بين الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، في جميع السياسات الدولية والمحلية، كما ألزمت الدول بوضع خطط وطنية للتنمية المستدامة، وجعلت هذا المفهوم هدفا مشتركا يعتمده العالم أجمع.

وفي مطلع الألفية بدأت الأمم المتحدة بعقد اجتماعات تهدف إلى وضع أهداف تنموية عالمية عُرفت باسم "الأهداف الإنمائية للألفية" للفترة 2000-2015، وفي عام 2015 أُطلقت "أجندة 2030 للتنمية المستدامة"، التي تضمنت 17 هدفا محوريا، لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحا في العالم، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة وتدهور البيئة، فضلا عن الترابط الوثيق فيما بين هذه الأهداف لضمان عدم تخلف أي طرف عن الركب بحلول العام 2030.

والجدول الموالي يلخص هذه الأهداف:

[1] World Commission on Environment and Development (WCED). (1987). Our Common Future. Oxford: Oxford University Press, P 41.

الجدول رقم (02) أهداف التنمية المستدامة المُحدّدة لعام 2030

رقم الهدف	اسم الهدف	تفاصيل مختصرة عن الهدف
1	القضاء على الفقر	القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده
2	القضاء التام على الجوع	ضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية والزراعة
3	الصحة الجيدة والرفاه	ضمان الحياة الصحية وتعزيز الرفاه لجميع الأعمار
4	التعليم الجيد	ضمان التعليم الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعليم للجميع
5	المساواة بين الجنسين	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
6	المياه النظيفة والنظافة الصحية	ضمان وفرة المياه وإدارتها المستدامة للنظافة الصحية
7	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	ضمان وفرة الطاقة المتجددة للجميع وبأقل تكلفة
8	العمل اللائق ونمو الاقتصاد	توفير فرص عمل كريمة لتعزيز النمو الاقتصادي
9	الصناعة والابتكار	تعزيز بنية تحتية مرنة وقوية وصناعات مبتكرة
10	الحدّ من أوجه عدم المساواة	تقليل عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها
11	مدن ومجتمعات محلية ومستدامة	تشييد مدن آمنة ومستدامة للمجتمعات المحلية
12	الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	التشجيع على أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولين ومستدامين
13	العمل المناخي	مكافحة تغير المناخ وآثاره
14	الحياة تحت الماء	حماية حياة البحار والمحيطات وجعل مواردها مستدامة
15	الحياة في البرّ	حماية النُّظم البيئية البرية وإدارة الغابات ومكافحة التّصحُّر
16	السلام والعدل والمؤسسات القوية	دعم المجتمعات السلمية وبناء مؤسسات ديمقراطية قوية
17	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	تعزيز وتنشيط الشراكات العالمية القوية لتحقيق الأهداف

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير الأمم المتحدة "أهداف التنمية المستدامة" مأخوذ من الموقع: https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty/ بتاريخ : 2025/08/05 على 07:53

يتضح من الجدول أن الحد من الفقر هو في صميم الجهود الدولية، صنفته الأمم المتحدة كأولوية قصوى في أهداف التنمية المستدامة، حيث يحتل المرتبة الأولى ضمن سبعة عشر هدفا، مما يجعله هدفا محوريا يتطلب تظافر الجهود الدولية والوطنية لتحقيق عالم أكثر عدالة واستدامة.

من بين المقاصد الرئيسية لهذا الهدف "القضاء التام على الفقر المدقع بحلول عام 2030"، وفي هذا السياق، تشير أحدث تقديرات البنك العالمي أن معدل الفقر المدقع –الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 2.15 دولار في اليوم (تحديث 2022)– في العالم وفقا لتعادل القوة الشرائية لعام 2021، قد انخفض من 10.5% في 2022 إلى حوالي 9.9% عام 2025، رغم هذا الانخفاض، إلاّ أن هذه

النسبة تمثل قرابة 800 مليون شخص لايزالون في فقر مدقع، يتمركز 80% منهم في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وترتقي مقاصد هذا الهدف إلى تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر **بجميع أبعاده** (ظروف المعيشة، التعليم والصحة)، على الأقل إلى النصف في نهاية العقد الثالث للألفية.

حسب إحصائيات البنك الدولي لعام 2013، يعيش 11 مليون شخص في العالم العربي على أقل من دولار واحد في اليوم (وهو الذي تُصنِّفه الأمم المتحدة آنذاك على أنه فقر **مدقع**)، بينما في 2014 يُشير تقرير التنمية البشرية إلى أن 7.4% من السكان في الدول العربية يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم.

كما تُظهر البيانات أن الحد من الفقر لا يُواكب المعدلات العالمية، فإذا كانت جهود خفض الفقر قد أثمرت خلال نحو ثلاثين عاما خفضا لعدد الفقراء في الصين بنسبة 63%، ناهيك عن خروج الملايين من الأشخاص من براثن الفقر في دول مثل الهند والبرازيل، إلا أن الدول العربية شأنها شأن العديد من دول العالم الثالث، لم تحظ بمساعدات الدول الكبرى، نظرا لما شهدته هذه الأخيرة من تداعيات الأزمة العالمية، وهو ما جعلها تُخفِّض من مساعداتها للدول الفقيرة، بما فيها الدول العربية.

ففي العام 2018، بلغ معدل السكان في المنطقة الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي المُقدّر آنذاك بـ 1.9 دولار في اليوم 9.4%، بما يعكس **ارتفاعا** بنسبة 13.93% مقارنة بعام 2015، وهي إحصائيات لا تواكب المعدلات العالمية، فقد بلغت ذات النسبة 8.76% من سكان العالم الذين يعيشون تحت هذا الخط، وهي نسبة شهدت **انخفاضا** بـ 3.69% مقارنة بالعام 2015.[1]

كما أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الوحيدة عالميا التي شهدت ارتفاع معدلات الفقر خلال الفترة 2010-2025، وفقا لمؤشر الفقر المحدد بـ 4.2 دولار يوميا – باعتباره المقياس الأنسب لخصائص منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – شهدت المنطقة تصاعدا ملحوظا في معدلات الفقر، من 11.7% عام 2010 إلى 15.7% في 2021، مع تحسُّن طفيف وصل 15% عام 2022، يعقُبه ارتفاع متوقّع يصل 15.6% في 2025.

[1] الاسكوا، المنتدى العربي للتنمية المستدامة (إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد) 29-31 مارس 2021 ص6 متوفر على الرابط https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/bgkd_sdg1_ar.pdf
تاريخ الإطلاع: 2025/08/12 على الساعة 12:55

تعكس هذه المؤشرات تدهورا مستمرا في الأوضاع الاقتصادية الإقليمية، وتأثيرها على الأمن الاجتماعي لشرائح واسعة من السكان، حيث تتمثل الأسباب الرئيسية لهذا الوضع في النزاعات المسلحة، كالتي شهدتها سوريا واليمن، والأزمات الاقتصادية في مصر، ناهيك عن الصراعات والتقلبات في لبنان والعراق والسودان وغيرها...

في ظل فجوة تنموية هائلة فيما بين الدول، تشير التقارير إلى أن المنطقة تتّسم بتفاوت جوهري من حيث التّقدُّم المُحرزِ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث من المُتوقّع أن تحقّق بلدان مجلس التعاون الخليجي المقاصد المنشودة بحلول عام 2030، في خمسة أهداف من بينها الهدف الأول.

على غرار بلدان المغرب العربي التي أحرزت هي الأخرى تقدُّما ملموسا، على صعيد الهدف الأول والهدف 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)، غير أن هذه المجموعة من البلدان سجلت تراجعا في تحقيق الهدف 2 (القضاء على الجوع)، والهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، حيث بلغت نسب تقليل الفقر المدقع في بعض هذه البلدان مستوى يتجاوز متوسط القارة الإفريقية، مع تحسُّن مؤشرات الدخل وفُرص التّعليم. فمثلا، سجّلت تونس انخفاض معدل الفقر من 15.2% عام 2010 إلى حوالي 12% عام 2020 [1]

بينما تواجه دول أخرى عقبات هيكلية تحُدّ من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التنموية في هذا المجال (سوريا واليمن تشكلان أكبر مساهم في ارتفاع معدلات الفقر بالمنطقة، بسبب الدمار الشامل والصراعات الطويلة).

المنطقة تحتاج إلى سياسات فعالة، من شأنها خلق فرص العمل وتوفير الحماية الاجتماعية، وتعزيز الاستثمار في التعليم والصِّحّة، لضمان تحقيق هدف القضاء على الفقر

[1] UNDP (2023). Arab Human Development Report 2023. New York: United Nations Development Programme P 45.

المبحث الرابع: المقاربة المنهجية والتحديات التطبيقية لقياس الفقر

سنتناول في هذا المبحث المقاربة المنهجية لقياس الفقر، والتحديات التطبيقية المصاحبة لها، مع عرض منظّم للأساليب وأطرها النظرية، وسنركِّز بشكل خاص على الصعوبات العملية والإحصائية التي تواجه عملية القياس في الدول العربية.

المطلب الأول: الأساليب الأكثر اعتمادا في قياس الفقر

يُعتبر قياس الفقر أمرا بالغ الأهمية، من أجل تطوير السياسات والبرامج الرامية للحد منه، سنقوم في هذا المطلب باستعراض واسع للمناهج التي استُخدمت في قياسه، بدءا بالمنهج التقليدي الذي يعتمد على المؤشرات النقدية، مما يوفر إطارا كميا بسيطا ومباشرا، ثم نتطرق إلى منهجيات حديثة تدمج بين الأساليب الكمية والنوعية، سعيا منا إلى تقديم منظور أكثر شمولية، هذا التنوع في أساليب القياس، من شأنه أن يتيح لنا استعراض مساهمات كل منهج لبيان إسهامات كل منها في فهم هذه الظاهرة المتعددة.

أولا: المنهج أحادي البعد

يُركّز هذا المنهج على قياس الفقر من خلال البعد المادي، الذي يُؤخذ عادة على أساس الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي، فهو يعتمد على أسلوب خط الفقر، كحد أدنى للدخل اللازم للفرد لتلبية احتياجاته الأساسية والعيش بكرامة، بحيث يتم قياس الفقر من خلال هذا النهج بشكل فعال على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: يتم في هذه المرحلة تشخيص الظاهرة وتحديد الفقراء، ويتضمن ذلك فهم الخصائص المحددة لسياق الفقر في مجال الاهتمام عن طريق:

1- تحديد خط الف: وضع عتبة واضحة تفرق بين أولئك الذين يعتبرون فقراء وأولئك الذين ليسوا كذلك بناء على مستويات الدخل.[1]

---

[1] تجدر الإشارة إلى وجود عدة أنواع لخطوط الفقر أهمها:

خط الفقر المطلق: وهو إجمالي تكلفة سلة السلع الأساسية للمواد الغذائية والملابس، إضافة إلى تكلفة السكن والتعليم والصحة

خط الفقر المدقع: (الفقر الشديد) ويشمل تكلفة السلع الاستهلاكية الأساسية من المواد الغذائية فقط

خط الفقر الذاتي: يتم تحديد هذا الخط من طرف الفرد أو الأسرة بناءا على ظروفه ودخله الفعلي الذي يراه لازما لمقابلة احتياجاته الأساسية

خط الفقر النسبي: يتحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط للبلد، وهو يعبر عن نسبة السكان الذين يعانون من قصور الموارد اللازمة لمستوى معيشي مقبول في المجتمع محل الدراسة

2- جمع البيانات: المتعلقة بمستويات الدخل أو العوامل الأخرى ذات الصلة، خلال المسوحات الحقلية أو المصادر الإحصائية المتاحة، لتحديد الأفراد أو الأسر التي تقع تحت خط الفقر المحدد مسبقا.

المرحلة الثانية: هي مرحلة تحليل البيانات التي تم جمعها في المجتمع المدروس، وتشمل تصنيف الأفراد أو الأسر لتحديد عدد الفقراء، وفهم خصائصها الديموغرافية.

المرحلة الثالثة: على أساس خط الفقر المحدد سابقا، يتم تقدير منظومة من مؤشرات الفقر، تم اقتراحها من طرف الاقتصاديين: Thorbecke و Foster ,Greer سنة 1984 حين وضعوا مقياسا شاملا للفقر، أطلق عليه اسم مؤشرات الفقر (F.G.T) و الصيغة العامة للمؤشر هي:

$$P_{\propto} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q} \left[\frac{(Z - Y_i)}{Z}\right]^{\propto} \quad \ldots\ldots (15)$$

حيث :(∝)غير سالبة، وهي تعبر عن درجة اهتمام المجتمع برفاه أفقر الفقراء، و(q)هو عدد الفقراء.

ومن أجل قيم مختلفة لـ (∝) نتحصل على عدد من المؤشرات المعروفة، وكلما ارتفعت قيمة (∝) كلما كان الاهتمام أكبر برفاه أفقر الفقراء، وذلك على النحو التالي :[1]

- لما α=0(مؤشر نسبة الفقر)

$$P_0 = H = \frac{q}{n} \ldots\ldots\ldots (16)$$

يُسمى هذا المؤشر أيضا بمؤشر عدد الرؤوس، وهو يقيس مدى تفشي الفقر في المجتمع.

- لما α= 1(مؤشر فجوة الفقر)

$$P_1 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q} \frac{(Z - Y_i)}{Z} = \frac{q}{n}\left(1 - \frac{Y_P}{Z}\right) = H.\left(1 - \frac{Y_P}{Z}\right) = H.I \quad \ldots\ldots\ldots (17)$$

حيث: Y_p هو متوسط دخل الفقراء و Iهو متوسط فجوة الدخل بين الفقراء

يُسمى هذا المؤشر أيضا بمؤشر فجوة الفقر، الذي يقيس عُمق الفقر.

- لما α=2 (مؤشر حدة أو شدة الفقر)

خط فقر المقارنات الدولية: يستخدمه البنك الدولي للمقارنات فيما بين الدول حيث اعتمد خطين للفقر هما: واحد دولار في اليوم، ودولارين في اليوم، فمن يقل دخله أو إنفاقه اليومي عن دولار أو دولارين هو في فئة الفقراء، ومن تجاوز هذا الخط لا يعتبر فقيرا.

[1] من أجل نظرة مفصلة لمؤشرات FGT ومناقشة الأدبيات التي تم إنشاؤها وفقا لهذه المنهجية، ومن أجل توضيح الدور الذي لعبته في العديد من الأدبيات المزدهرة، مما زادها مساهمة في تصميم وتنفيذ وتقييم برامج بارزة، يمكن العودة إلى المرجع التالي:
James E, Foster ;Joël Greer and Erik Thorbecke /The Foster -Greer- Thorbeeke (FGT) Poverty Measures :Twenty -Five Years Later (Institute for International Economic policy) April.2010

$$P_2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q} \left[\frac{(Z-Y_I)}{Z}\right]^2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (18)$$

وكما هو موضح فإن المعادلة (18) تعطي "مؤشر تربيع فجوة الفقر" الذي يقيس شدة الفقر، وتمثل هذه المؤشرات أكثر المؤشرات استخداما في الأدبيات التطبيقية.

إلا أن فهم الفقر يتطلب أكثر من مجرد تحديد عدد الفقراء ومدى انتشار الفقر، بل من الضروري فهم طبيعة الحرمان الذي يعاني منه هؤلاء الأفراد، وهذه الرؤية ضرورية لتوجيه الإجراءات السياسية الفعالة وتخصيص الموارد الرامية إلى الحد من الفقر، لذلك كان التحول كبيرا نحو الاعتراف بالفقر متعدد الأبعاد.[1]

ثانيا: قياس الفقر باستخدام المنهج متعدد الأبعاد

لا شك أن محدودية مقياس الدخل أو الإنفاق في التقاط أبعاد الفقر المتعدد، هو ما دفع بالباحثين إلى ابتكار آليات جديدة لقياسه، فبدل الاكتفاء بالنظرة التقليدية للفقر على أنه حالة نقص موارد مادية، فقد تطور الاهتمام إلى استقصاء أبعاد الحرمان الأخرى، التي تعيق استفادة الفرد من الموارد المتاحة.

هذا التوجه المتزايد نحو المقاربة متعددة الأبعاد لقياس الفقر، هو ما أدى إلى ظهور مناهج ونظريات كان أهمها نظرية المجموعات المبهمة أو الغامضةٍ[2]، التي ساهمت في إثراء حقل الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما في مجال قياس الفقر التي تتميز بقدرتها على التعامل مع طبيعة الفقر المعقدة المتعددة الأبعاد، فتسمح هذه النظرية بالكشف عن حالات وسطية بين الفقر والرفاهية، بدلا من التصنيف الثنائي التقليدي للفقراء وغير الفقراء، الذي يقضي بتحديد عتبات الفقر، وبفضل

[1] Wagle, U.R.(2024). "**Chapter 2: Poverty measurement: evolving concepts and measurement frameworks".** *In Research Handbook on Poverty and Inequality.* Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing. Retrieved Nov 7, 2024, P 15 from https://doi.org/10.4337/9781800882300.00008

[2] أو نظرية المجموعات الضبابية (Fuzzy Set Theory)، قدّم العالم "لطفي زاده" عام 1965 أساس هذه النظرية لتطبيقها في المجال الرياضي لمعالجة الأنظمة التي لا تخضع لحدود دقيقة أو تصنيفات صارمة، فبينما تعتمد التصنيفات التقليدية على إعطاء قيمة 0 أو 1 للعنصر المدروس (قيمة 0 لغير الفقراء وقيمة 1 للفقراء مثلا)، تعطي هذه النظرية قيما تتراوح بين 0 و1، وهو ما يؤكد أن الفقر ليس حالة ثنائية بل يتراوح بين عدة مستويات وفعلا فقد عمل باحثون اقتصاديون أمثال Cerioli et Zani عام 1990 عليها كطريقة لقياس الفقر عن طريق بناء مؤشر يعتمد أبعادا مختلفة، وفي ذات السياق ساهم Dagum Camilio عام 2002 في تعميق هذه المقاربة باقتراح منهجية بحثية تهدف لصياغة سياسات أكثر فعالية لمكافحة الفقر. حيث تسمح هذه النظرية بتحديد درجة الفقر في كل بعد، فقد يكون شخص ما فقيرا من ناحية الدخل، إلا أنه غني من الناحية الصحية أو من ناحية تعليمه، ومن ثم يتم تجميع النتائج للحصول على درجة فقر كلية، وبالتالي يُمكن أن يُعطى شخص ما درجة 0.7 في مجموعة الفقراء، ما يعني أنه فقير بدرجة متوسطة، أو 0.3 مثلا ما يعني أنه فقير لكن بدرجة أقل، ويقر هذا النهج بان الافراد قد ينتمون الى فئات متعددة من الفقر في وقت واحد مما يعكس تعقيد وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.

مرونة هذه النظرية فهي توفر وصفا أكثر دقة لحالات الفقر، مما يتيح لنا تتبع التغيرات في مستويات الفقر على نحو مستمر.[1]

يتماشى هذا النهج جيدا مع المناقشات المعاصرة لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) حول الحاجة إلى أطر شاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد المختلفة للحرمان، فبعد الأخذ بنظرية المجموعات المبهمة كإطار مفاهيمي يساعد في فهم ومعالجة الغموض في البيانات المتعلقة بالفقر (بحيث يمكن لهذه النظرية أن تتيح تطوير مؤشرات بديلة للفقر، أو تحسين تفسير نتائج مؤشر MPI عندما تكون البيانات غير واضحة)، يمكن لمؤشر MPI كأداة تطبيقية قياسية تستند إلى بيانات دقيقة نسبيا، مأخوذة من مسوح الأسر المعيشية، استعمال معايير واضحة لحساب الفقر، بناءا على أوزان محددة مسبقا لكل بعد من الأبعاد الثلاثة: التعليم، الصحة، والمستوى المعيشي، حيث يساهم كل بعد بالتساوي في النتيجة الإجمالية، بحيث تصنّف الأسرة على أنها فقيرة إذا استوفت 33.3% أو أكثر من المعايير المرجحة، من خلال عشر مؤشرات تتوزع على الأبعاد الثلاثة كما يلي:[2]

- يتم قياس الحرمان في بعد الصحة بمؤشرين هما: التغذية عتبة الحرمان من خلال هذا المؤشر هي وجود أي شخص بالغ أو طفل في المنزل يعاني من سوء التغذية، ووفيات الأطفال الذي يقيس الحرمان بوفاة أي طفل في الأسرة.
- يتم قياس الحرمان في بعد التعليم بمؤشرين هما: سنوات الدراسة وتقاس بعدم إكمال أي فرد من أفراد الأسرة خمس سنوات دراسية، والالتحاق بالمدارس يقاس بعدم تمكن أي طفل في الأسرة وهو في سن التمدرس، بالالتحاق بالمدرسة حتى الصف الثامن.
- يتم قياس الحرمان في بعد مستوى المعيشة بستة مؤشرات هي: الكهرباء يقاس بعدم توفر الكهرباء لدى الأسرة، الصرف الصحي يقاس بعدم توفر الأسرة على مرافق صحية أو أن تتقاسمها مع أسر أخرى، مياه الشرب ويقاس هذا المؤشر بعدم تمكن الأسرة من الحصول على مياه صالحة للشرب، أو أن توفرها يتطلب أكثر من نصف ساعة سيرا على الأقدام من منزلهم (ذهابا وإيابا)، مواد الأرضيات، يُقاس بوجود أرضية المنزل من تراب أو رمل أو روث، وقود الطهي، يقاس باستعمال الأسرة وقودا للطهي يتمثل في الروث أو الخشب أو الفحم، الممتلكات والأصول، يقاس بعدم امتلاك

---

[1] عمر بوزيد احمد، لخلف عثمان (2014). إشكالية قياس الفقر مقاربة نظرية. Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT, 13 (2), p 118 http://www.asjp.cerist.dz/en/article/106836

[2] Raziuddin, Khaleel., Ashtar, Hussain. (2023). **Measurement of Acute Poverty in Achini Bala-Peshawar, Pakistan; A Multidimensional Poverty Index (MPI) Approach**. Journal of Advances in Humanities Research. P154 doi: 10.56868/jadhur.v2i3.175

الأسرة لأكثر من واحد من الأجهزة أو الوسائل التالية: راديو، أو هاتف، أو تلفزيون، أو ثلاجة، أو دراجة أو دراجة نارية، أو لا تملك الأسرة سيارة أو شاحنة.

من خلال تقييم هذه الأبعاد يمكن تعزيز التداخلات السياسية، بعد تحديد المجالات التي تشتد فيها الحاجة إلى الدّعم، وبالتالي تمكين الاستراتيجيات المستهدفة من معالجة الطبيعة متعددة الأوجه للفقر بفعالية.

منهجية حساب :MPI

يتم الاعتماد في حساب MPI على منهجية Alkire–Foster التي تم تطويرها في جامعة أكسفورد، فبعد تحديد الأبعاد والمؤشرات في كل بعد، بناءا على عتبة الفقر متعدد الأبعاد (K=33.3%)، يتم جمع البيانات من مصادر موثوقة، كالتعدادات السكانية والاستبيانات المنزلية، أو حتى من الدراسات الصحية.

نستأنف الحساب بنسبة السكان الفقراء، بقسمة عدد الأشخاص المحرومين من عتبة الفقر على إجمالي عدد السكان ($H = \frac{q}{n}$)، كما يتضح من خلال المعادلة (16) أعلاه، ثم حساب شدة الفقر (A= $\left[\frac{(Z-Y_I)}{Z}\right]^2$ $\left(\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\right.$)، وهي المعادلة (18) أعلاه.

وغالبا ما تُقاس شدة الفقر كمتوسط النسب المئوية للمؤشرات التي يُحرم منها الأشخاص الفقراء، بمعنى مجموع نسب المؤشرات المحروم منها للأفراد الفقراء على عدد الأفراد الفقراء، وفي الأخير نستنتج قيمة المؤشر: [1] $MPI = H \times A$ ... ... (19)

فبافتراض أن لدينا بيانات 1000 فرد، وبعد التحليل تبين أن 300 فردا يُعانون من الفقر متعدد الأبعاد، فإذا كان متوسط نسبة المؤشرات التي يُحرم منها الأفراد الفقراء هو 50%، فإن:

$$H = \frac{300}{1000} = 0.3 \quad A = 50\% = 0.5 \quad MPI = 0.3 \times 0.5 = 0.15$$

[1] OPHI, Multidimensional Poverty and the AF method https://ophi.org.uk/md-poverty-and-AF-method#:~:text=The%20MPI%20is%20computed%20by,to%20describe%20this%20headline%20figure. تاريخ الإطلاع 2025/08/13 على الساعة 15:59

هذا يعني أن 15% من السكان يُعانون من الفقر متعدد الأبعاد بشدة متوسطة تبلغ 50%.

المطلب الثاني: صعوبات قياس الفقر

الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، يتطلب قياسها دقة عالية، ومنهجيات علمية متقدمة، وبيانات شاملة وموثوقة، لضمان صياغة سياسات فعالة تهدف إلى الحد منه، لذا تواجه عملية القياس صعوبات جمة، تتراوح بين التحديات النظرية في تعريف الفقر، وجمع بياناته، وكيفية تحليلها ....

الصعوبات العامة في قياس الفقر

أظهرت الأبحاث أن **تغيير تعريف الفقر** من شأنه أن يُؤدّي إلى تباينات كبيرة في معدلاته، فالفقر مفهوم نسبي ، يختلف باختلاف السياقات الثقافية والاقتصادية، فمثلا اعتماد البنك الدولي على خط الفقر الدولي المحدد بـ 2.15 دولار أمريكي يوميا بالأسعار الثابتة لعام 2017 لقياس الفقر المدقع، باعتباره مقياسا نقديا يركز على القدرة على شراء سلة أساسية من السلع والخدمات، يُعطي نتائج مخالفة تماما للمقاييس التي تُراعي الأبعاد غير النقدية، كالصحة والتعليم والوصول إلى الخدمات الأساسية ....

ففي الهند لا يزال الأطفال الذين يعيشون على 2.15 دولار في اليوم يواجهون احتمال الإصابة بسوء التغذية يصل حتى 60 بالمائة، وفي النيجر يبلغ معدل وفيات الرُّضّعِ الذين يعيشون على 2.15 دولار ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي. [1]

كما أن هناك أشخاصا يعيشون في مساكن هشّة، يُكافحون من أجل تحمُّل تكاليف السلع والخدمات الأساسية (التدفئة والنقل والطعام الصحي لهم ولأسرهم)، لذا يختلف تعريف الفقر من بلد لآخر.

بالمقابل، في البلدان ذات الدخل المرتفع (في السويد مثلا)، يصل خط الفقر نحو 30 دولارا في اليوم، حيث أن تطبيقه على توزيع الدخل العالمي، سيُظهر أن 85 بالمائة من سكان العالم فقراء (6.7 مليار شخص) يعيشون على أقل من 30 دولار في اليوم.

[1] خط الفقر الذي يحدده البنك الدولي أقل من مستوى العبيد وأقنان الأرض
https://kassioun.org/economic/item/81406-2024-10-20-17-15-05
تاريخ الإطلاع 2025/08/13 على الساعة 12:45

فإذا كان استخدام مؤشر الفقر المدقع الصادر عن البنك الدولي قد أعطى إحصائيات تشير إلى تحقيق تقدُّم ملحوظ، تمثّل في انتشال نحو مليار شخص من براثن الفقر، بانخفاض نسبة الفقر العالمية من 35 بالمائة عام 1990 إلى 9بالمائة فقط عام 2018، فإن استخدام مؤشر الفقر الأعلى الذي يُحدّدُ عند 5 دولارات في اليوم، يُبرِزُ أنّ نحو 40 بالمائة من سكان العالم لا يزالون تحت خط الفقر، بل وتتصاعد هذه النسبة لتصل 62 بالمائة عند اعتماد خط 10 دولارات في اليوم. [1]

بالإضافة إلى ذلك يُواجه قياس الفقر متعدّد الأبعاد تحديات تقنية تتعلق **بجمع البيانات وتحليلها**، ولعل أبرز هذه التحدِّيات "**بيانات الاستطلاعات المنزلية**" التي تُعتبر الأساس في العديد من مقاييس الفقر، والتي بدورها غالبا ما تواجه مشكلات في **أخطاء القياس** أو **توفُّر بيانات غير دقيقة** أو **غير مكتملة** ...الخ لاسيما في الدول النامية، أين تكون الاستطلاعات غير منتظمة، وتعاني من قيود في أخذ العينات.

لذلك فإن دمج العديد من المؤشرات في مقياس شامل، يزيد المسألة تعقيدا، خاصة أن كل مؤشر يمثِّل بعدا من أبعاد الفقر، يختلف عن الأبعاد الأخرى، مما يتطلب تعريفا دقيقا لحدود الحرمان، وأوزانا مناسبة لضمان موضوعية القياس، مما يستدعي استخدام طرق تحليلية متطورة لالتقاط مدى الفقر وشدته الحقيقية بدقة وموثوقية.[2]

صعوبات قياس الفقر في المنطقة العربية

تواجه الدول العربية تحديات معقدة ومتعددة الأبعاد في قياس ظاهرة الفقر تشمل الجوانب المنهجية، التقنية، السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، مما يتطلب دمجا كاملا لمعالجتها، وفي ما يلي تلخيص لأهم هذه النقاط:

أولا. الصعوبات المنهجية: تتمثل أهمها في النقطتين التاليتين:

- **تباين المؤشرات والمعايير:** تشير الأدبيات إلى أن هناك تباينا كبيرا في طرق تحديد خط الفقر بين الدول العربية، وهو ما يجعل المقارنات الإقليمية صعبة، بل ومضلّلة أحيانا، ما يُعيق في الوقت نفسه وضع سياسات إقليمية متماسكة لمكافحة الفقر.

[1] المرجع نفسه (بتصرف).

[2] Alkire, Sabina & Foster, James (2011). "Counting and multidimensional poverty measurement" Journal of Public Economics 95 (7-8) PP 477-479 (paraphrased) doi: 10.1016/j.jpubeco.2010.11.006

– **تعقيدات قياس الفقر متعدد الأبعاد:** حيث تشير الدراسات إلى صعوبة قياس الجوانب غير النقدية (الصحة والتعليم مثلا)، مع الحاجة إلى تكييف المؤشرات العالمية مع السياق الإقليمي والوطني.

ثانيا. نقص البيانات والإحصائيات: حيث تعاني العديد من الدول العربية من ضعف في أنظمة الإحصاء الوطنية كنقص الموارد المالية والبشرية للأجهزة الإحصائية، ونقص الخبرات المتخصصة في إحصائيات الفقر.

إضافة إلى عدم إجراء المسوح الأسرية بانتظام كاف لتتبع تطور ظاهرة الفقر، فينتج عن ذلك فجوات في البيانات والسلاسل الزمنية.[1]

ثالثا. التحديات السياسية والأمنية: فمن المستحيل إجراء مسوح ميدانية شاملة في المناطق المتأثرة بالصراع، وهذا الوضع يُؤثر ليس فقط على مسألة جمع البيانات (عدم القدرة على الوصول لجميع المناطق خاصة النائية بسبب الوضع الأمني)، بل حتى على مدى دقة ومصداقية هذه البيانات المتاحة (انحياز البيانات نحو المناطق الأقل تضررا).

وفي هذا الصدد يُشير التقرير العربي الثاني للفقر متعدد الأبعاد، إلى أن البلدان التي تشهد صراعات حاليا تشكل أكبر التحديات أمام جهود القضاء على الفقر.[2]

رابعا. العوامل الثقافية والاجتماعية: من أهم العوامل الثقافية والاجتماعية التي تقف عائقا في وجه عملية القياس في المنطقة، حساسية المجتمع العربي للفقر من جهة، وضعف الثقة بين الفرد والمؤسسة الحكومية من جهة أخرى، ما يجعل بعض الأفراد والأسر يترددون، بل ويحجمون عن الكشف عن وضعهم المالي الحقيقي، بما يتعلق بكرامتهم الشخصية.

خامسا. تعقيدات ناجمة عن الاقتصاد غير الرسمي: فالعديد من الأنشطة الاقتصادية في معظم الدول العربية تتم خارج إطار التسجيل الرسمي، ما يجعل من الصعب قياس الدخل الحقيقي للأسر ومستوى معيشتها الفعلي، وهو ما يُضعِفُ من دقّة مؤشرات الفقر النقدي.

سادسا. نقص الإمكانيات: نُفصِّل هذا العنصر في النقاط التالية:

---

[1] ESCWA (2021) Regional Workshop on Poverty Measurement in Arab countries. United Nations. Retrieved from::https://www.unescwa.org/events/regional-workshop-poverty-measurement-arab-countries

تاريخ الإطلاع: 2025/08/13 على الساعة 19:00

[2] ESCWA & OPHI (2023) Second Arab Multidimensional Poverty Report, United Nations. Retrieved from https://www.unescwa.org/publications/second-arab-multidimensional-poverty-report

تاريخ الإطلاع: 2025/08/13 على الساعة 19:45

- نقص التمويل الكافي لإجراء مسوح شاملة ودورية.
- محدودية تطبيق المنهجيات والتقنيات الحديثة.
- نقص الخبراء المتخصصين في قياس الفقر وتحليل البيانات الاجتماعية والاقتصادية.

سابعا. التأثيرات الخارجية والصدمات الاقتصادية: تأثر المنطقة العربية بالعديد من الأزمات والصدمات العالمية (مثل جائحة كوفيد-19 والحرب الأوكرانية ....) جعل من الصعب الحصول على صورة مستقرة وواضحة عن مستويات الفقر في المنطقة.

ما نجم عنه تذبذب أسعار السلع الأساسية وتقلبات أسعار النفط، ناهيك عن صعوبة إجراء تقييمات دقيقة للفقر في المدى الطويل، بسبب التغير السريع والمفاجئ في الأوضاع الاقتصادية.[1]

ثامنا. التحديات المتعلقة بالتنوع الاقتصادي في المنطقة:

تنفرد المنطقة العربية بمجموعة من التحديات في قياس الفقر، نابعة من تنوعها الاقتصادي عبر طيف واسع من المستويات التنموية، فدول الخليج تتمتع بوفرة في الموارد الهيدروكاربونية، وهو ما يجعلها تركز على جوانب مثل عدم المساواة في التوزيع وجودة الحياة، بينما تستدعي دول أخرى كاليمن والسودان مقاييس الفقر المدقع، والحرمان من الضروريات الحياتية، هذا التباين الهيكلي يخلق تعقيدات في منهجية القياس، وصعوبات في توحيد المقاييس.

[1] ESCWA & OPHI (2023) ibid
: https://www.unescwa.org/publications/second-arab-multidimensional-poverty-report
تاريخ الإطلاع: 2025/08/13 على الساعة 20:45

خلاصة:

النمو الاقتصادي هو عملية متعددة الأبعاد، تتمثل في زيادة مستدامة في الناتج الحقيقي للفرد، مدفوعة بتراكم رؤوس الأموال البشرية والمادية، والتقدم التكنولوجي الناتج عن البحث والتطوير والابتكار.

يتطلب هذا النمو تحولات هيكلية عميقة، تهدف إلى تعزيز القدرات الإنتاجية وتحسين البنى التحتية والمؤسسات، بما يتوافق مع الاحتياجات الاجتماعية والبيئية، لتحقيق تحسين مستدام لمستوى المعيشة وجودة الحياة.

في نفس السياق، تطوّر مفهوم الفقر وتعددت أبعاده وطرق قياسه، فلم يعد مقتصرا على البعد المالي المتمثل في نقص الدخل فقط، بل أصبح يشمل محدودية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، والتمييز الاجتماعي، وأضحت مسألة الحد من الفقر ضرورة محورية، فهو أول هدف من أهداف التنمية المستدامة.

هنا لابد أن يُصبح النمو الاقتصادي عملية شاملة تشمل جميع طبقات المجتمع، لاسيما طبقة الفقراء، وهو ما يدفعنا إلى نقلة نوعية لتحقيق العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

وسعيا منا نحو الإسهام في هذا الحقل المعرفي، نهدف من خلال أطروحتنا إلى ربط هذه المفاهيم النظرية بالتطبيق على بعض الدول العربية في فصولنا اللاحقة، من خلال منهجية تحليلية تجمع بين هذا الطرح النظري والتحليل الكمي لواقع النمو والفقر في الدول العربية.

وهذا التوجه هو ما سنشرع في تناوله في الفصل الثاني، وهو ما دفعنا لتبني بعض المؤشرات المركبة، كمؤشر الفقر متعدد الأبعاد، ومؤشر النمو المحابي للفقراء كأدوات تعكس الواقع المعقد للحرمان داخل الأسرة العربية.

الفصل الثاني

الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة العربية: دراسة في اللامساواة والحرمان الأسري

تمهيد:

الفقر ظاهرة متداخلة الأسباب متعددة المظاهر، بما يعكس تراكم عوامل العجز الاقتصادي والاجتماعي، لذا فإنه من أجل معالجة هذه الظاهرة، لابد لنا من التطرق إلى الأسباب الجذرية لها، بدلا من الاكتفاء بمعالجة أعراضها المالية فحسب.

ولعل من أبرز أسباب انتشار ظاهرة الفقر في المنطقة العربية، صعوبة وصول الفقراء إلى رأس المال المادي وافتقارهم إلى مقومات رأس المال البشري، بما يشمل ضعف مستويات التعليم والتدريب والصحة، كما يُسهم ارتفاع معدلات البطالة والنمو الديموغرافي المتسارع، وتفاقم عبء الإعالة في زيادة هشاشة الأسر، فضلا عن فشل عدد من استراتيجيات التنمية المتبعة في تحقيق الأهداف المنشودة، وما زاد الطين بلة، عمق الفجوة داخل المجتمعات العربية، جراء غياب العدالة في توزيع الدخل والثروات.

وفي هذا الإطار تكتسب **الأسرة** العربية أهمية خاصة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي تتجسد فيها مظاهر الفقر والحرمان، لذلك ارتأينا إلى دراسة تحليلية للفقر متعدد الأبعاد داخل الأسرة العربية، مما سيساعدنا على بلورة مفهوم الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية أكثر دقة، وهو ما يساعد متخذي القرار على صياغة سياسات أكثر استهدافا وفعالية.

لعل أهم هذه السياسات، تلك التي تضمن وصول ثمار النمو إلى الفقراء، هنا يبرز مفهوم النمو المحابي أو المناصر للفقراء كحلقة وصل حيوية تربط بين النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر، ومن ثم ينبغي أن يُدمج هذا التوجه في استراتيجيات التنمية الوطنية للدول، لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، يركز على العدالة الاجتماعية والفرص المتساوية، لجميع أفراد المجتمع.

المبحث الأول: أسباب انتشار ظاهرة الفقر في المنطقة العربية

هناك العديد من الأسباب، سواء المباشرة أو غير المباشرة، التي تعمل في نسيج من العمليات المتشابكة والمركبة، المبقية على إنتاج واستمرار الحلقة المفرغة للفقر في المنطقة العربية، ويمكن بلورة أهم هذه الأسباب في النقاط التالية:

المطلب الأول: العوائق الهيكلية في الوصول لرأس المال المادي والبشري

إن القضاء على الفقر بطريقة قابلة للاستمرار تقتضي من جهة، التوصل إلى مدى واسع من الأصول الإنتاجية (المادية)، والتي يكمن أهمها في الأرض والمياه والائتمان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تنمية رأس المال البشري الذي تفوق أهميته أياً من الأصول المادية الأخرى.

-1- **صعوبة توصل الفقراء لرأس المال المادي:** هناك افتقار[1] على مستوى المنطقة بمجملها لتوصل الفقراء لرأس المال المادي، من أراضي وعقارات ومياه، خاصة في المناطق الريفية، مما يعكس ضعف قدراتهم، بل هامشية تمثيلهم في المؤسسات الاجتماعية والسياسية، وهو الأمر الذي يزيد من حدة عجزهم.

-أ- **الأرض:** انخفاض متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في المنطقة يعكس مسببات ونتائج الفقر في آن واحد، نظرا لما تمثله من أهمية لتأمين الحاجات الأساسية من الغذاء والكساء، حيث تعاني دول المنطقة كلها من نقص في الأراضي الصالحة للزراعة، مع تدهور نوعيتها، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل نمو السكان مقارنة بمساحة الأراضي الزراعية، والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، والتصحر وتدهور حالة الأرض بسبب التشبّع بالمياه الجوفية والملوحة، ممّا يُؤدي بدوره إلى انخفاض إجمالي الإنتاج الزراعي.

كذلك فإن هيكل ملكية الأراضي الزراعية له دور هام في زيادة حدة الفقر في المنطقة العربية، خاصة في المناطق الريفية، حيث يعتبر توزيع الأراضي الزراعية واحدا من أهم محددات مستويات معيشة الأسر، وتوليد الدخل وتوزيعه، ولقد دعمت نظم حيازة الأرض التي سبقت الإصلاح الاقتصادي، الفروق الاجتماعية في دول المنطقة، وأعاقت تكوين رأس المال البشري، فالإصلاحات الزراعية التي عمت المنطقة في ربع القرن التالي للحرب العالمية الثانية، لتحقيق العدالة والنمو

[1] المقصود هنا هو الافتقار بشقّيه، من حيث الانتفاع والملكية.

الاقتصادي، ومن ثمّ خفض الفقر وتحسين التوصل إلى الأرض، والموارد الأخرى لم تؤت أكلها، فظلت هامشيّة، حيث خلّفت إدارة الإصلاحات الزراعية العديد من المشاكل الإنتاجية.[1]

-ب- **الائتمان:** نجد أن الفقراء يفتقرون إلى الأصول. ومن ثمّ لا يمتلكون ضمانات القروض، ممّا يحدّ قدرتهم بشكل كبير في الحصول على الائتمان، خاصة الائتمان الرسمي، كما تحمل أوراق الائتمان غير الرسمية (إن وُجدت) مخاطر ضخمة (معدلات فائدة مرتفعة، استبعاد فئات اجتماعية معينة....الخ).

-جـ- **السلع والخدمات العامة:** من المعروف أن أي دولة منوطة بدور أساسي قومي، هو توافر السلع والخدمات التي لا يقبل القطاع الخاص الاستثمار فيها، سواء لضخامة استثمارها أو لانخفاض ربحيتها التجارية بالرغم من تعاظم ربحيتها الاجتماعية، من أهمّها البنية الأساسية، التعليم الأساسي، الصّحّة العامة والضمان الاجتماعي.

فنظام الضمان الاجتماعي عادة ما يشتمل على دعم السلع الاستهلاكية الأساسية، بالإضافة إلى الدعم النقدي المباشر للأسر والأفراد، لكن ثبت عدم كفاية هذه النّظم في الدول العربية لتوفير المعونة لمن يحتاجونها، فنظرا لعدم إنشاء علاقة بين الفقر واستحقاق المعونة، تسربت منافع هذه البرامج إلى غير الفقراء، ممّا قلل الأثر على الفقراء.

-د- **المؤسسات:** يواجه الفقراء في جميع الدول العربية كنتيجة لتهميشهم واستبعادهم الاجتماعي، صعوبة الوصول إلى المؤسسات القانونية، بمختلف أنواعها، من دواوين حكومية وإسكان وإنتاج وتجارة، ممّا أدّى إلى إجبارهم على سبيل المثال على السكن في مناطق محرومة من معالم المرافق العامة، وإلى لجوئهم إلى التجارة كباعة متجولين، وفي كلتا الحالتين تعتبرهم النظم القانونية خارجين عن القانون، هذا بالإضافة إلى استبعاد الفقراء عامة والنساء خاصة من المشاركة في المؤسسات السياسية، ومن التأثير عليها، بما في ذلك تلك الهادفة لمساعدتهم على التغلب على الفقر. [2]

[1] أبو العينين سوزان حسن، الفقر في الدول العربية: الأسباب والسياسات (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة) العدد الرابع- مصر، أكتوبر 2004 ص ص 122-126 (بتصرف)

[2] أبو العينين سوزان حسن، المرجع نفسه، ص 128

-2- **الاستبعاد من عوامل نمو رأس المال البشري:** خاصة استبعادهم من حق التعليم والصحة حيث يُعتبر عدم التعليم أحد أهم العوامل المسؤولة عن استدامة الفقر وانتقاله من جيل لآخر، فالتعليم شرط أساسي للعمل والكسب، كما أن الفقراء غالبا ما يعملون في أنشطة تتطلب جهدا جسديا عاليا، وهو ما يسبب لهم أمراضا، ممّا يزيد في فقرهم بسبب توجيه نسبة كبيرة من الإنفاق إلى الخدمات الصحية.

-أ- **الاستبعاد من التعليم:** بالرغم من التطور الإيجابي في أداء مؤشرات التعليم في المنطقة العربية، وبالرغم من تحسن الالتحاق بالتعليم في العقود الثلاثة الأخيرة، إلا أن الإنجاز التعليمي في الدول العربية ككل لا يزال متواضعا بالنظر إلى انخفاض معدل سنوات التمدرس، حيث يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدرس بنحو 9.8 عاما سنة 2010، وهو بذلك أقل من معدلي الدول النامية (10.9 عاما) ودول العالم ككل (10.1 عاما) [1]

وحسب إحصائيات مارس 2023، نلمس تباينا في هذا المتوسط بين البلدان العربية، إذ نجده يفوق 10 سنوات في الإمارات والأردن، بينما يتراوح بين 9.4 سنة و9.8 سنة في كل من البحرين، السعودية، عُمان وقطر، ويبلغ 8 سنوات في الجزائر، ويتراوح بين 7.2 في مصر وتونس، و7.3 سنة في ليبيا والكويت، وبين 5.5 في المغرب، و3سنوات فقط في اليمن، ولا مجال لمقارنته بمتوسط سنوات التمدرس العالمي، الذي يتعدى 10 سنوات و يصل حتى 15 سنة في بعض البلدان المتقدمة.

بالمقابل، تشير الأدبيات الأكاديمية إلى وجود علاقة طردية قوية بين التسرب من التعليم والوقوع في براثن الفقر، فوفقا لتقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2019)، تواجه الدول العربية تحديات كبيرة ومعقّدة في مجال التعليم تؤثر بشكل مباشر على الفقر متعدد الأبعاد، علاوة على ذلك تؤكد الدراسات الميدانية والمسوحات، أن الأسر الفقيرة تلجأ إلى سحب أطفالها من المدارس [2] لإشراكهم في العمل المبكر، بهدف تأمين مصادر دخل إضافية، تساهم في تلبية ولو القليل من الحاجات الأساسية للأسرة، وهو ما يخلق "حلقة مفرغة من الفقر"، أو "مصيدة الفقر بين الأجيال".

---

[1] منظمة اليونسكو "مدونة التعليم للجميع: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع" (2012) باريس

[2] راشد منار محمود (2021) "الفقر وعلاقته بالتسرب من التعليم: دراسة ميدانية" مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، يوليو، ص 77-96 متوفرة على الرابط: https://fjssj.journals.ekb.eg/article_181694.html تم الإطلاع يوم 2025/08/17 على الساعة 15:58.

حيث يعتبر التسرب المدرسي من المصادر الأساسية لارتفاع نسبة الأمية، وتدني مستوى كفاءة القوى العاملة، كونه يمثل رافدا أساسيا من مسببات ارتفاع البطالة في أوساط الشباب، ويحرمهم من اكتساب المعارف والمهارات التي تسلحهم للمنافسة في سوق العمل، ولا يقتصر الأمر على المتسربين من المدارس، فبعدما كان التعليم الجامعي في الدول العربية طريقا آمنا ومضمونا لتأمين وظائف لائقة عند التخرج، بات الخريجون اليوم يواجهون صعوبات عدة تعرقل محاولاتهم للاندماج بسوق العمل.[1] (انظر الجدول رقم 3)

-ب- **تدهور الوضع الصحي:** في بلدان عربية عدة، يشمل توفير الرعاية الصحية تكاليف عينية عالية، والنوعية الرديئة للرعاية، ونقص المهنيين الصحيين المدربين، والافتقار إلى الحصول على أدوية وتقنيات أساسية، كما أن توفر خدمة في ظرف معين لا يضمن تقديما عادلا للرعاية الصحية.

والعلاقة بين التدهور الصحي والفقر في المنطقة العربية يتسم بالتعقيد والتداخل، فسوء الحالة الصحية يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وفقدان فرص العمل، بينما يحول الفقر دون الحصول على الرعاية الصحية المناسبة.

كما يشكّل غياب التأمين الصحي الشامل في أغلب الدول العربية عاملا محوريا لجعل الأسر عُرضة لمخاطر جسيمة (خاصة استبعاد المسنين من الرعاية الطبية عند مواجهة الأمراض المزمنة).[2]

[1] تشير إحصاءات البنك الدولي إلى استمرار معدلات بطالة خريجي التعليم العالي في الارتفاع.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016 (الشباب في المنطقة العربية: آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير) ص 154 (أنظر أيضا ارتفاع معدل الإعالة في المطلب الموالي)

الجدول رقم(03) : التسرب المدرسي وارتفاع تكاليف التعليم والصحة في البلدان العربية

الدولة أو الإقليم	التعليم الابتدائي						الإنفاق على التعليم والصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي		
	صافي نسبة القيد المعدلة ANER (*)			الأطفال خارج المدرسة			الإنفاق على التعليم		الإنفاق على الصحة
	(%) 1999	مؤشر تكافؤ الجنسين (GPI)	(%) 2012	مؤشر تكافؤ الجنسين (**)	(%) 1999	(%) 2012	1999	2012	2012-2011
الجزائر	88	0.91	99	0.94	578	25	–	–	5.2
البحرين	99	0.97	–	–	0.6	–	–	2.9	3.9
جيبوتي	25	0.72	58	0.88	92	39	7.5	–	8.8
مصر	95	0.92	97	0.96	418	258	–	–	5
العراق	89	0.83	–	–	408	–	–	–	3.6
الأردن	97	1.02	97	0.98	18	25	5	–	9.8
الكويت	100	1.01	–	–	0.2	–	5.6	–	2.5
لبنان	–	0.97	96	0.91	–	18	2	2.2	7.6
ليبيا	–	0.99	–	–	–	–	–	–	3.9
موريتانيا	60	0.97	70	1.05	169	169	2.4	3.9	6.4
المغرب	71	0.82	99	0.95	1.172	43	5.5	5.5	6.4
عمان	84	0.98	97	1.01	52	7	4.2	4.6	2.6
فلسطين	93	1.00	93	0.99	24	33	–	–	–
قطر	95	1.06	–	–	3	–	–	–	2.2
السعودية	–	–	97	1.03	–	115	7	–	3.2
السودان	–	0.85	52	0.89	–	2.811	1.1	2.4	7.2
سورية	97	0.92	99	0.97	89	19	4.5	5.2	3.4
تونس	96	0.94	100	0.98	46	0.5	6.5	6.5	7
الإمارات	85	0.99	98	0.97	42	5.8	–	–	8.
اليمن	58	0.56	87	0.83	1.338	490	–	–	5.5
الدول العربية	80	0.87	89	0.93	7.772	4.467	5.3	–	3.9
العالم	84	0.92	91	0.97	105.769	57.788	4.5	5	10.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

– التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2000–2015: الإنجازات والتحديات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2015) ص 12–13

– تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2016)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية (الشباب في المنطقة العربية: آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير) ص209

(*): تقيس نسبة التلاميذ في عمر الالتحاق بالتعليم الابتدائي.

(**): هو قيمة مؤشر معين للإناث بالنسبة إلى الذكور، ويشير هذا المؤشر إلى وجود تكافؤ بين الجنسين متى تراوح بين 0.97 و1.03، أما إذا كان أقل من 0.97 فهو يشير إلى وجود تباين لصالح الذكور، وإذا كان أكثر من 1.03 فهو يشير إلى تباين لصالح الإناث.

المطلب الثاني: ارتفاع معدلات البطالة، النمو السكاني وعبء الإعالة

لقد أصبح اليوم من الثابت بصورة متزايدة، أن إيجاد وظائف مُدرّة لمداخيل مجزية، هو أفضل طريقة لمكافحة الفقر، ولا شك أن معدلات البطالة المرتفعة، قد ساهمت في تفاقم ظاهرة الفقر في البلدان العربية، خاصة مع ما تمُرُّ به معظم هذه الدول من مراحل تحوُّل ديموغرافي، تتزامن فيها معدلات الخصوبة المرتفعة ومعدلات الوفيات المنخفضة، ممّا يرفع من معدلات عبء الإعالة أيضا.

1– البطالة: إذا كانت البطالة أساس الفقر، يصبح هدف القضاء على الفقر مرتبطا بالقضاء على البطالة، حيث يقف التشغيل على رأس التحديات التنموية للأقطار العربية قاطبةً، كونها تُعاني معدلات بطالة من بين الأعلى على المستوى العالمي، وعلى الرغم من خصوصيات كل دولة والتباين بين المناطق في العالم العربي، إلا أن تبعات سوق العمل على الشباب متشابهة في غالبية اقتصادات المنطقة.[1]

[1] م.م صائب حسن مهدي، البطالة في للدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير (مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية جامعة القادسية)– المجلد 12 – العدد 3 لسنة 2010 ص 98

الجدول رقم(04) : معدلات البطالة في العالم العربي حسب الجنس ومقارنتها بالاقتصاديات المتطورة

	نسبة المشاركة في القوى العاملة (%)		معدل البطالة (%)	
الفترة	1997	2007	1997	2007
مجمـــوع الشبـــــاب				
العالم	55.2	50.5	44.8	49.5
الاقتصاديات المتطورة والاتحاد الأوروبي	52.9	50.9	47.1	49.1
المنطقة العربية	37.2	34.8	62.8	65.2
الرجـــــــال				
العالم	63.5	58	36.5	42
الاقتصاديات المتطورة والاتحاد الأوروبي	56.2	53.3	43.8	46.7
المنطقة العربية	53.5	47.8	46.5	52.2
النســـــــاء				
العالم	46.5	42.6	53.5	57.4
الاقتصاديات المتطورة والاتحاد الأوروبي	49.6	48.4	50.4	51.6
المنطقة العربية	20.3	21.4	79.7	78.6

المصدر: م.م صائب حسن مهدي (2010)، البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير (مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية جامعة القادسية)– المجلد 12 – العدد 3 ص 98 – 99 (بتصرف).

من الجدول نلاحظ تدني معدلات المشاركة الإجمالية في سوق العمل في المنطقة العربية، فبالنسبة للرجال، يصل هذا المعدل 47.8% سنة 2007، مقارنة بالنسبة العالمية 58% ونسبة 53.3% في الاقتصادات المتطورة لذات السنة، في حين تُعدُّ نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة ضئيلة جدا (21.4% سنة 2007) وهي بعيدة كل البُعد عن تلك المسجلة في منطقة الاتحاد الأوروبي (48.4%) بالرغم من تزايد مساهمة المرأة العربية في سوق العمل، وتشير هذه النسبة إلى أنه من أصل 10 شابات تعمل 2 وتبقى 8 من دون عمل.[1]

كما تعكس أرقام الجدول معاناة العالم العربي من معدلات بطالة مرتفعة في أوساط الشباب، بلغت 65.2% سنة 2007، مقارنة بـ 49.5% على مستوى العالم.

[1] نفس المرجع السابق ص 99

ولم تجد معظم الدول بعدُ حلولا لهذه التحديات، فيشكل ازدياد مستويات البطالة، وقلة فرص عمل النساء، سمات شائعة عبر دول المشرق والمغرب ومناطق الخليج، على الرغم من كون الشباب أكثر تعلما من ذي قبل.[1]

بالمقابل، تشير أحدث إحصائيات موقع "Trading Economics" الاقتصادي (آخر تحديث مارس 2024)، الذي نشر قائمة بمعدلات البطالة لكل دولة على مستوى العالم، أن قطر تتصدر العالم كصاحبة أدنى معدل بلغ 0.1%، بينما تتصدر دولة فلسطين قائمة أعلى 10 دول استنادا للمصدر ذاته، بنسبة 35.2%، نتيجة العدوان الصهيوني على غزة.

أكثر التفاصيل في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): ترتيب الدول العربية حسب معدلات البطالة (من الأدنى إلى الأعلى)

الرتبة	البلد	نسبة البطالة %	الرتبة	البلد	نسبة البطالة	الرتبة	البلد	نسبة البطالة
1	قطر	0.1 (*)	8	مصر	6.5 (***)	15	تونس	16(***)
2	عُمان	1.5 (**)	9	موريتانيا	10.63(**)	16	اليمن	17.53(**)
3	الكويت	2.1 (**)	10	لبنان	11.7(**)	17	ليبيا	18.5(**)
4	الإمارات	2.95 (**)	11	الجزائر	11.8(**)	18	السودان	20.8(**)
5	السعودية	3.5 (*)	12	المغرب	13.1(***)	19	الأردن	21.4(*)
6	البحرين	5.5 (**)	13	سوريا	13.5(**)	20	جيبوتي	27.9(/)
7	جزر القمر	5.7 (**)	14	العراق	15.6(**)	21	فلسطين	35.2 (*)

المصدر: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/9/27/ تاريخ الإطلاع: 2025/08/17 على الساعة 18:00 وتشير الرموز مابين قوسين إلى تاريخ آخر تحديث كمايلي:

(*): مارس 2024 (**): ديسمبر 2023 (***): جوان 2024 (/): ديسمبر 2022

نلاحظ أن دول الخليج هي أكبر الدول العربية وضعا لمخططات طموحة لمعالجة مشكلة البطالة، فقد عملت على إعادة تنظيم توظيف المواطنين، ووضع إجراءات لتجهيز القطاع الخاص لتشغيل المواطنين بدلا من العمالة الأجنبية.

[1] لمزيد من المعلومات حول البطالة في الدول العربية أنظر:

Syed Ahsan and Xing Fe Liu, Understanding Unemployment in the Arab Countries:Towards A Policy Framework (Journal of Development and Economic Policies) Volume 10-N0.2- July 2008 (ARAB PLANNING INSTITUTE) P P 118 - 176

2- النمو الديمغرافي السريع:

تعتبر نسبة نمو السكان في الدول العربية من بين أعلى نسب النمو السكاني في العالم، بسبب الفجوة المتزايدة بين معدلات المواليد المرتفعة ومعدلات الوفيات المتدنية، ومعدلات نمو سكاني متسارعة كهذه، تفوق معدلات النمو الاقتصادي، وتشكل خطرا على المستوى المعيشي للسكان.

فلقد كانت معدلات النمو السكاني في المنطقة العربية في سنوات الستينات والسبعينات الماضية قد أحدثت موجة ديمغرافية كبيرة، واليوم هذه المنطقة هي أكثر سكانا من أي وقت مضى، وقرابة الـ60% من السكان دون سن الـ30، حيث بلغ عدد السكان العرب عام 1970 ما مجموعه 115 مليون نسمة، وتضاعف خلال إحدى وعشرين سنة، إذ وصل تعداد السكان إلى 230 مليونا عام 1991، وواصل الارتفاع ليصل سنة 2008 إلى 334.5 مليون نسمة (أي بزيادة بلغت حوالي 8 مليون نسمة عن العام 2007 وبمعدل نمو يقدر ب 2.4 بالمئة، وهو معدل لم يشهد انخفاضا ملحوظا مقارنة بما كان عليه في الفترة 1985-1995 حين انخفض بسبب اتباع سياسات تنظيم الأسرة)[1] ، وفي 2015 بلغ عدد سكان المنطقة العربية 387.6 مليون نسمة.

ومن المُرتقب أن يتخطى عدد سكان العالم العربي حاجز 504.2 مليون نسمة [2]،بحلول العام 2030، وهو ما يُمثّل حوالي 16.4 % من سكان العالم، ما دفع بالدول العربية إلى تبني المزيد من السياسات السكانية من أجل إحداث التوازن بين هذا التزايد السكاني وتنمية مستدامة وحماية بيئية.[3]

ويجدر بنا التنويه إلى تباين وتيرة هذا التوسع السكاني فيما بين الدول العربية، فمن المتوقع ارتفاع معدلات النمو السكاني في مصر، إذ يُرجّح حسب تقديرات صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن يبلغ عدد سكان الجمهورية المصرية 119.8 مليون نسمة [4] بحلول العام 2030، ما يجعلها مساوية لعدد سكان 15 دولة أوروبية ذات كثافة سكانية ضعيفة أو متوسطة.

---

[1] م.م.صائب حسن مهدي (مرجع سبق ذكره) ص 97

[2] تقرير التنمية البشرية 2016 (مرجع سبق ذكره) ص 227

[3] لمزيد من الإحصائيات عن عدد السكان في المنطقة العربية أنظر: ربيع كسروان/ مؤشرات أساسية عن التنمية البشرية في الوطن العربي (ملف إحصائي من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية) مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد38 ربيع 2007 ص 158

[4] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، منشورة على الموقع: http://arabic.rt.com/business/1206258 بتاريخ 2021/02/26 10:24 تم الإطلاع يوم 2025/08/17 على الساعة 19:00

حتى بمقارنة الحالة الديموغرافية المصرية مع نظيراتها في العالم العربي، نجد أن عدد سكان مصر في 2030، سيُضاهي نظيره في 14 دولة عربية كثافتها السكانية متوسطة أوضعيفة، والتي من ضمنها: السعودية، الأردن، تونس، لبنان والكويت. [1]

مع توقعات مواصلة هذا التصاعد إلى ما يقارب 153.7 مليون نسمة بحلول العام 2052، وبالمقابل من المُحتمل أن يستمر النمو الديموغرافي لدولة قطر إلى ما يُقارب 3.19 مليون نسمة، مدفوعا باستمرار تدفق العمالة الوافدة والنمو الطبيعي للسكان، في حين تعرف دول أخرى تراجعا في أعداد السكان نتيجة تأثيرات اقتصادية واجتماعية متعددة.

وفي دراسة لسعيد دينار عيسى وظاهر عبد الحميد (2023) أن النمو السكاني كان مرتبطا بشكل إيجابي وهام بارتفاع معدلات الفقر. [2]

كما يُؤثّر تعداد السكان، ونسبة النمو السكاني على الأمن الغذائي، ونظرا لما يُميّز المنطقة العربية من محدودية الأرض الزراعية بصورة إجمالية، وخاصة الأرض الزراعية المروية، فإن حجم نمو السكان السنوي يشكّل ضغطا على قدرة الموارد الزراعية لإنتاج ما يكفي من الغذاء، وفي تصنيف للدول العربية وفق قُدرتها على تأمين الغذاء الكافي للسكان في فترة خمس سنوات امتدّت من 2002 إلى 2006، نجد أن كلا من المغرب وموريتانيا تمكنتا من تغطية كامل المواد الغذائية المتاحة للاستهلاك، كان معظمها من الإنتاج الوطني ومن صادرات الإنتاج الوطني، كما لم تتمكن كل من السعودية، الجزائر، مصر، الإمارات وليبيا، من تغطية كامل المواد الغذائية المتاحة للاستهلاك، سواء من الإنتاج المحلي أو من صادرات المواد الغذائية، ولجأت إلى استيراد مواد غذائية من السوق العالمية، أما بقية الدول العربية فقد استوردت المواد الغذائية لتغطية النقص من المتاح لاستهلاك مواطنيها.[3]

---

[1] المرجع نفسه

[2] Saeed Dindar Issa وظاهر عبد الحميد (2023) "قياس وتحليل أثر الإنفاق العام وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في نسب الفقر للمدة 1990–2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)". مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو 11 (1): 206–228

https://doi.org/10.26436/hjuoz.2023.11.1.1460.

[3] صبحي القاسم، (2010) واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله (المؤسسة العربية للدراسات والنشر) –الطبعة الأولى – الأردن ص11 (بتصرف)

ما تجدر الإشارة إليه أيضا، ظاهرة التوزيع العُمري لسكان الدول العربية، حيث يأخذ هذا التوزيع شكلا هرميا يتسم بقاعدة عريضة من الشباب والأحداث، تقترب فيها نسبة من هم دون الخمس عشرة سنة من 45% من إجمالي السكان، ويمثل الشباب في فئة السن المحتملة لدخول سوق العمل (15 إلى 24 سنة) خُمس السكان العرب، ولا شك أن هذه القاعدة العريضة من السكان الشباب والأحداث، تسمح بوصول أعداد متزايدة سنويا إلى سوق العمل، ومع عجز فرص التوظيف المتاحة لاستيعاب كل هؤلاء، فإن النتيجة الطبيعية هي زيادة معدلات البطالة فيما بينهم [1]، فالشباب هم العمود الفقري للعملية التنموية، لكن هذه الأهمية لا ترتبط بكمّ هذه الموارد فحسب، إنما بالكيف لتشمل الخصائص الفنية والسمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهنية، فالقوى العاملة تُعدّ من أهم مصادر الثروة لدى أي مجتمع، ولاسيما في المجال الزراعي ونشاطاته، ولا زالت لها دورها الفاعل والأساس حتى مع أعلى درجات التطور التكنولوجي. [2]

-3- ارتفاع معدل عبء الإعالة:

يشير معدل عبء الإعالة إلى عدد الأفراد الذين يعولهم كل عامل في المتوسط، وترتبط نسب الإعالة العالية – التي تتجلى في حجم الأسرة الكبير، والخصوبة العالية، والنمو السكاني السريع – باستمرار بارتفاع خطر الفقر في المنطقة العربية، فعلى سبيل المثال، تظهر الأبحاث في مصر الوسطى، أن القرى ذات نسب الإعالة العالية تعاني من معدلات فقر تتراوح من 8.16% إلى 18.75%. [3]

وحتى بافتراض ثبات إنتاجية العمل، تبقى العلاقة قائمة بين معدل عبء الإعالة في الدولة وبين مستوى الفقر فيها، كما يتأثر هذا المعدل بمشاركة المرأة في القوى العاملة، خاصة إذا كانت هي من تعول أسرتها. كما خلُصت دراسة "منير عبد الله كرادشة وآخرون (2015)" القائمة على مسح لعينة مكونة من 3000 أسرة أردنية، أن هناك عدة عوامل اجتماعية، اقتصادية، وديموغرافية، من بينها

---

[1] عبد العزيز جميل مخيمر وأحمد عبد الفتاح عبد الحليم (2016) دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية. القاهرة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ص 12

[2] عماد حسن النجفي وليث لؤي غازي العلاف (2015) "تقدير مؤشرات الأمن الغذائي وتحليلها في بلدان عربية مختارة للمدة 1996–2012" (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية) 21 (84) ص 303

[3] أحمد عثمان الخولي، إبراهيم صدقي إبراهيم ومينا نظمي يونان حنا "استخدام الأساليب الإحصائية لقياس الفقر – حالة مصر الوسطى" Journal of Urban Research، المجلد 20، أفريل 2016، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليج العربي ص 19 (بتصرف)

ارتفاع معدلات الإعالة الاقتصادية، تساهم في توليد الفقر داخل الأسرة الأردنية، حيث يُشكّل ارتفاع عدد المُعالين عبئا ماليا، يؤثر سلبا على قدرة الأسرة في تحسين ظروفها المعيشية. [1]

الجدول رقم (06): نسبة الإعالة لسنة 2015 في الدول العربية

اسم البلد	نسبة الإعالة لكل 100 من السكان من الفئة العمرية 15–64 سنة [2]	
	الشباب من صفر إلى 14 سنة	المسنين من 65 سنة فما فوق
قطر	18.6	1.4
المملكة العربية السعودية	41.7	4.2
الإمارات العربية المتحدة	16.4	1.3
البحرين	28.2	3.2
الكويت	29.5	2.6
عُمان	26.7	3.4
لبنان	35.4	12.0
الجزائر	43.6	9.1
الأردن	58.5	6.2
تونس	33.8	11.0
ليبيا	45.5	6.9
مصر	53.8	8.5
فلسطين	70.8	5.2
العراق	73.2	5.5
المغرب	40.9	9.3
سورية	63.1	6.9
موريتانيا	70.5	5.7
جزر القمر	70.7	4.9
السودان	72.1	5.9
اليمن	70.7	4.9
جيبوتي	51.9	6.6
الصومال	92.5	5.6
الدول العربية	**53.0**	**7.0**
العالم	**39.7**	**12.6**

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2016 (مرجع سبق ذكره) ص ص224 – 227 (بتصرف)

[1] منير عبد الله كراشدة، أحمد عباس حيدر (2015) "الديناميات المولدة للفقر في المجتمع الأردني دراسة تطبيقية" مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي المجلد 43، العدد 2 ص 226–268 DOI:10.34120/0080-043-002-006

[2] هي الفئة العمرية المؤهلة للعمل، وبالتالي هي الفئة التي تُعيل الأطفال الأقل من 14 سنة والمسنين الذين يتجاوزون 65 سنة.

يُتوقّع من البالغين إعالة أنفسهم وأسرهم من خلال العمل لقاء أجر، ويُعتبر الذين لديهم عمل أقل عرضة للمخاطر من غيرهم، إلا أن كثيرين من شباب المنطقة العربية يعملون في ظروف غير مستقرة أو يعانون من البطالة، فالعمل مدخل مهم في حياة الشباب نحو استقلاليتهم الاقتصادية، ومعلم بارز، يشير إلى انتقالهم من مرحلة التبعية للأهل والمعيلين إلى مرحلة الاعتماد على الذات، ولكي يكون هذا الانتقال معافا ومستقيما فلابد من أن تتوفر الظروف الداعمة لإيجاد العمل اللائق للباحثين عنه من الشباب. [1]

فرغم أن الشباب في المنطقة اليوم هم أرفع تعليما من الأجيال السابقة، وأكثر تشابكا وتواصلا مع المعارف والمعلومات العالمية بالمقارنة مع المواطنين الأكبر سنا، ويعيشون في مناطق حضرية، إلا أن لديهم فرصا أقل من والديهم لتحويل مهاراتهم إلى مستويات معيشة أرفع.[2]

المطلب الثالث: فشل استراتيجيات التنمية وعدم العدالة في توزيع الدخل

لا يخلو اقتصاد ما من وجود ظاهرة الفقر والتفاوت في توزيع الدخل، لكن ارتفاع الظاهرة واتساع التفاوت يُعدُّ إشكالية ترتبط بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن التشوهات التي تحصل في السياسات الاقتصادية هي إحدى أهم آليات إنتاج الفقر.

أولا: فشل استراتيجيات التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصادي

اتبعت دول المنطقة العربية في مطلع التسعينات سياسات واستراتيجيات كلية قصيرة الأجل في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، لكنها سياسات لا تتناسب واحتياجات محاربة الفقر كعملية طويلة الأجل، فانطوت سياسات الإصلاح على خفض الميزانيات، والتي أثرت على خلق فرص العمل في القطاع الحكومي، وعلى خفض الأجور، مما زاد من حدة الفقر، وحدة الاستبعاد الاجتماعي للفقراء، لعدم قدرتهم على اقتناص الفرص الجديدة، وعدم تمتعهم بشبكات الأمان الاجتماعي. [3]

نتيجة لذلك، اقترحت الدول العربية في **المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة الذي عُقِد في عمّان بالأردن في 2014**، مصفوفة من السياسات المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية العربية، سنركّزُ في دراستنا على تلك السياسات المرتبطة بتحقيق الهدف الأول "**القضاء على الفقر**

---

[1] م.م.صائب حسن مهدي (مرجع سبق ذكره) ص 94 – 95

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير(المؤسسة العربية للدراسات والنشر) –الطبعة الأولى – (الأردن 2010) ص 144

[3] أبو العينين سوزان حسن، الفقر في الدول العربية: الأسباب والسياسات (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة) العدد الرابع– مصر، أكتوبر 2004 ص122 (بتصرف).

المدقع، وخفض معدلات الفقر الأخرى"، وسنُقسِّم هذه السياسات إلى أربع مجموعات، مع محاولة منا تحليل وتقييم مدى نجاح كل مجموعة في محاربة الفقر وتعزيز النمو المناصر للفقراء:

1/ السياسات المالية: [1]

- أهم النقاط التي شملتها هذه السياسات:

– زيادة الاستثمار العام على حساب الإنفاق الجاري غير الضروري.

– استخدام سياسات إعادة توزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية.

– استخدام سياسات سوق العمل لتخفيض البطالة والفقر، من خلال برامج الأشغال العامة والتحويلات النقدية (مثل الإعانات للأسر والتموين الغذائي).

– إعطاء الأولوية للإنفاق الحكومي على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية (كالصحة والتعليم).

– بناء قاعدة ضريبية منصفة، وتحسين كفاءة الخدمات ومحاربة الفساد.

- التحديات التي واجهتها هذه السياسات:

– اختلال وتذبذب مصادر الإيرادات واعتمادها على الضرائب غير المباشرة والنفط.

– ضعف القطاع الخاص، واتساع القطاع غير الرسمي.

– ضعف الإنفاق الاستثماري الموجه للفقراء (كترقية أداء القطاعات الإنتاجية الضعيفة).

– محدودية الحيز المالي المتاح للحكومات العربية، وهو ما يحد من القدرة على زيادة الإنفاق المناصر للفقراء.

- تقييم السياسات المالية:

– لم تحقق السياسات المالية نجاحا شاملا، فلا تزال مؤشرات الإنفاق الاجتماعي (الصحة والتعليم) دون المستويات العالمية والمتوسطة.

– تعاني معظم الدول العربية من ضعف الإنفاق على التعليم مقارنة بالمتوسط االعالمي.

– انخفاض الشفافية والحوكمة وانتشار الفساد، مما يقلل فعالية وصول الإنفاق للفئات الفقيرة.

---

[1] علم الدين عبد الله بانقا (يونيو 2022) "تطور الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية خلال الفترة (1981–2017): دراسة تطبيقية" حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية المعهد العربي للتخطيط الكويت (596) 42 ص ص 42–46 (بتصرف) على الموقع:
https://doi.org/10.34120/aass.v42i596.1339

2/ السياسات النقدية: [1]

- أهم النقاط التي شملتها هذه السياسات:

– تهدف هذه السياسات إلى توفير بيئة اقتصادية مستقرة للفقراء، عبر ضبط التضخم وتوفير التمويل.

– تحفيز بيئة منا سبة للنمو الشامل، من خلال دعم أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الحصول على التمويل.

– أهمية ضمان استقرار الأسعار لتقليل مخاطر الأعمال، وتحسين مستوى المعيشة للفقراء، مع مكافحة تآكل القدرة الشرائية الناتجة عن التضخم.

- التحديات التي واجهتها هذه السياسات:

– ارتفاع معدلات التضخم، خاصة في أكثر الدول فقرا (السودان واليمن).

– معاناة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ضآلة التمويل الممنوح في بعض الدول، ما ينعكس سلبا على توفير فرص التشغيل للفقراء وتحسين مستواهم المعيشي.

- تقييم السياسات النقدية: نلمس محدودية نجاح هذه السياسات للأسباب التالية:

– مؤشرات سهولة الحصول على التمويل ضعيفة جدا في معظم الدول العربية.

– أغلب الدول لم تقم إلا بإصلاحات محدودة، ولم تقدم تقدما ملحوظا في تيسير الائتمان للفقراء.

3/ السياسات التجارية:[2]

- أهم النقاط التي شملتها هذه السياسات:

– تهدف هذه السياسات إلى منع الفقراء من تحمُّل تبعات تحرير التجارة، وتُأهِّلهم لزيادة إنتاجيتهم وتمكينهم من المنافسة في السوق العالمي، وتحقيق توزيع عادل لمكاسب التجارة.

– تهدف أيضا إلى تمكين الفقراء المُهمّشين (كالنساء وذوي الاحتياجات الخاصة) من الاستفادة من تشجيع الصادرات، وتعزيز المساواة الاجتماعية والمناطقية.

- التحديات التي واجهتها:

– ارتفاع درجة الانفتاح وارتباط الإنتاج المحلي بتغير أسعار الصرف الدولية.

– التأثيرات السلبية لتحرير التجارة وأسعار الصرف على القوة الشرائية للفقراء.

---

[1] علم الدين عبد الله بانقا، مرجع سابق، ص ص 47–51 (بتصرف)

[2] المرجع نفسه، ص ص 52–54 (بتصرف)

- تقييم السياسات التجارية:

– محدودية الاستفادة المباشرة الفقراء من السياسات التجارية، كصعوبات الاستفادة من الانفتاح التجاري، بسبب ضعف التأهيل الإنتاجي وعدم العدالة في توزيع المكاسب.

4/ سياسات قطاعية وتمكينية: [1]

- أهم النقاط التي شملتها: تستهدف دعم الفئات الضعيفة (المرأة والبطالين والأطفال مثلا)

– تأسيس شبكات الضمان الاجتماعي لحماية الفقراء من الصدمات الداخلية والخارجية، مع إعطاء الأولوية لبرامج التأمين ضد البطالة، وللمعاشات التقاعدية.

– تطوير قطاعات الطاقة والمياه، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- التحديات التي واجهتها:

– ضعف تمويل ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من دورها الكبير في توفير التشغيل ورفع الناتج المحلي الإجمالي.

- تقييمها: حققت هذه السياسات نتائج متفاوتة أهمها:

– لم تصل معظم الدول إلى مستويات كافية من الدعم والحماية للفقراء.

– تظل المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعاني من ضعف التمويل وصعوبة المنافسة، باستثناء بلدان خليجية ذات اقتصادات متنوعة.

كما لم تحقق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية تقدما وتحسنا في المكونات والمؤشرات الاقتصادية للمجتمع في معظم البلدان العربية خلال العقود القليلة الماضية، ويعود ذلك في جزء منه إلى أن هذه البرامج قد بدأت من رُؤىً لم تتوافق مع المتغيرات المحلية لعصرها. [2]

وفي السنوات الأخيرة فإن المشكلة التي زادت الأمر تعقيدا هي فشل أنظمة الحكم السياسي، فلقد شكّلت الأحداث السياسية التي شهدتها العديد من الدول العربية منذ نهاية العام 2010 والمتمثلة في موجة من الثورات الشعبية (أو ما اصطلح على تسميته بثورات الربيع العربي)، جمود التنمية السياسية

[1] علم الدين عبد الله بانقا، نفس المرجع السابق، ص ص 54–56 (بتصرف)

[2] سالم توفيق النجفي (2007) "الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه" مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 38 ص 12

وتدهور طبيعة المؤسسات القائمة على العملية التنموية، فظهرت حالات انحباس للتنمية الاقتصادية وما ينبثق منها من تفاقم للبطالة والفقر. [1]

مما سبق يتضح أن للسياسات الاقتصادية المختلفة تأثيرا مباشرا على التنمية الاقتصادية، سلبا أو إيجابا، ولضمان تحقيق تنمية اقتصادية شاملة لكل طبقات المجتمع، لا بد من دور مهم ومباشر للدولة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات تنموية متكاملة، إضافة إلى ضرورة توفيرها للتمويل اللازم لتنفيذ برامج التنمية المختلفة، خاصة في ضوء تطبيق العديد من الدول العربية لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

ثانيا: عدم المساواة في توزيع الدخل

إن تركّز الثروة والدخل في مجموعة قليلة من البلدان أو من الناس لا يساعد على استمرار النمو وخلق فرص العمل، فهي تُخلق بالنشاطات الجديدة الكثيفة العمالة، لكن المستثمرين لا يستثمرون إذا وجدوا أن ما ينتجونه من سلع وخدمات لا يلقى طلباً كافيا عليه، ولعل هذا ما يتأثّر بدوره بعدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان من جهة، وعدم كفاية التحويلات للفقراء من جهة أخرى.

فوفقا لقاعدة بيانات الفقر (2018) للبنك الدولي، فإن توزيع الدخل في الدول العربية، حسب سنوات توفر البيانات (1990 في المغرب، و2005 في اليمن، ومابين 2010 إلى 2013 في باقي البلدان) وفق ما يُشير إليه مقياس عُشر التشتُّت النسبي [2] (Decile Dispersion Ratio)، أن خُمس السكان (20% من السكان) يمتلكون أكثر من 40% من الدخل في كل من جزر القمر، جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، تونس، فلسطين واليمن، باستثناء الجزائر والعراق

---

[1] بلقاسم العباس (سنة النشر غير موجودة) "اقتصاديات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل" مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المعهد العربي للتخطيط – الكويت ص 134 (بتصرف)

[2] هو من أبسط مقاييس عدالة توزيع الدخل في المجتمع، وهو باختصار يُعبِّر عن نسبة متوسط استهلاك (أو دخل) أغنى 10% من السكان إلى متوسط استهلاك (أو دخل) أفقر 10% من السكان، ويمكن أيضا حساب هذه النسبة لنسب مئوية أخرى لتوزيع الدخل، فهو يُستخدم لقياس التفاوت الحاد في توزيع الدخل بين أغنى وأفقر طبقتين في المجتمع، لذلك من أبرز عيوبه أنه لا يأخذ بالاعتبار توزيع الدخل في الطبقات الوسطى، ولمزيد من المعلومات حول هذا المقياس يمكن الرجوع إلى:

Haughton and Khandker (2009) "Inequality Measures"

https://indiachinainstitute.org/wp-content/uploads/2018/05/Haughton-and-Khandker_Ch-6_Inequality-Measures.pdf

أو على موقع المعهد العربي للتخطيط:

https://www.arab-api.org/Files/Training/programs/1/2018/25_C29-2.pdf

اللتان تقل فيهما هذه النسبة (37.2% و38.5% على التوالي)، بينما تُقدّر حصة 20% من السكان في جيبوتي وجزر القمر بنصف الدخل في الدولة (50% من الدخل الإجمالي).

أما حصة أعلى عُشر (أغنى 10% من السكان) في الدول العربية، فتتراوح بين 23% في الجزائر و30.5% في المغرب، باستثناء جزر القمر وجيبوتي اللتان تتجاوز فيهما هذه النسبة ثلث الدخل (أكثر من 33.3%).[1]

أما عن حصة الخُمس السفلي من السكان (أفقر 20% من السكان) فتقل عن 10% من الدخل في الدول العربية، وتصل أدنى قيمة لها (4.5% من الدخل) في جزر القمر، أما عن حصة العُشر السفلي (أفقر 10% من السكان) فتصل إلى 4.1% في مصر و1.6% في جزر القمر و1.7% في جيبوتي، وهو ما يؤكد أن الدول الأشد فقرا هي الأسوء توزيعا للدخل بين السكان.[2]

واستنادا لذات المصدر من بيانات البنك الدولي للفقر (2018)، لكن هذه المرة بتغيير مقياس عدالة توزيع الدخل إلى مؤشر جيني (Gini Coefficient) [3] تشير قيم هذا المؤشر أنه عند خط الفقر العالمي 1.9 دولار في اليوم ترتفع عدم عدالة توزيع الدخل في كل من جزر القمر، جيبوتي والمغرب، حيث بلغ المؤشر 44.99%، 44.13% و40.72% على التوالي، بينما سجلت الجزائر أدنى نسبة لهذا المؤشر بـ 27.62% من بين 14 دولة من الدول العربية التي شملتها قاعدة البيانات. [4]

وفي تقرير آخر للبنك الدولي بعنوان

" The World Bank's New Inequality Indicator: The Number of Countries with High Inequality (جوان 2024) [5]

---

[1] علم الدين عبد الله بانقا، (مرجع سبق ذكره)، ص 66-67 (بتصرف)

[2] المرجع نفسه.

[3] معامل جيني هو المقياس الأكثر استخداما لقياس عدالة التوزيع، ويتم اشتقاقه من منحنى لورنز (Lorenz Curve منحنى تكراري تراكمي يقارن توزيع متغير معين، كالدخل مثلا –بنسب مئوية تراكمية للأسر من الفقراء إلى الأغنياء على المحور الأفقي – بالتوزيع المنتظم الذي يمثل المساواة –بنسب مئوية تراكمية للإنفاق (الدخل) على المحور العمودي–) حيث يمثل الخط القطري المساواة الكاملة، ويأخذ معامل جيني قيما تتراوح بين 0 (حالة المساواة الكاملة) و 1 (حالة عدم المساواة الكاملة). ولمزيد من المعلومات أنظر:

علي عبد القادر علي (2009) "النمو الاقتصادي المحابي للفقراء" جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 82 ص ص 3-4

Haughton, J and S.R. Khandher. (2009). Handbook on Poverty and Inequality. The World Bank, Washington, DC 20433, DOI: 10.1596/978-0-8213-7613-3. P 41

[4] علم الدين عبد الله بانقا (نفس المرجع السابق) ص 68

[5] World Bank Group "Poverty and Equity Global Practice & Development Data Group -The World Bank's New Inequality Indicator: The Number of Countries with High Inequality" (June 2024), P 11

بلغت نسبة مؤشر جيني في جزر القمر(2014) 45.3% وفي جنوب السودان (2016) 44.1% وفي جيبوتي (2017) 41.6%، وهي البلدان العربية الثلاثة الوحيدة المدرجة في قائمة الدول ذات أعلى معدلات تفاوت الدخل (وهي في الإجمال 53 دولة عالميا أين يتجاوز فيها معامل جيني نسبة 40%).

أما بالنسبة لسنوات ماضية، فنلمح ارتفاعا في هذا المؤشر في أغلب الدول العربية، مما يشير إلى اتساع فجوة التفاوت في توزيع الدخل، حيث يبلغ معامل جيني المسجل في تونس (2005) 41.4% ويتغير في المغرب من 39.46% سنة 1999 إلى 40.88% سنة 2007، وعرف ذات المؤشر ارتفاعا ملحوظا في اليمن من 33.44% عام 1998 إلى 37.69% عام 2005، وفي موريتانيا من 37.29% عام 1996 إلى 39.04% عام 2006، ما يعكس هشاشة اقتصادية في البلدين، وارتفاعا في عدم المساواة.

بينما تُظهر الأردن، جيبوتي ومصر، زيادة أقل (من 36.42% إلى 37.72% بين السنتين 1997 و2006 في الأردن، ومن 36.77% إلى 39.96% بين 1996 و2002 في جيبوتي، ومن 30.13% إلى 32.14% بين 1995 و2005 في مصر).[1]

هذه الاتجاهات المقلقة تشير إلى عدم شمولية النمو الاقتصادي، حيث لم يُسفر عن توزيع عادل للثروة، لذا أصبح من الضروري تبني سياسات إصلاحية، اقتصادية واجتماعية، تهدف إلى تعزيز الشمولية وتحقيق العدالة في التوزيع.

https://documents1.worldbank.org/curated/en/099549506102441825/pdf/IDU-bd155bac-6d78-43af-8833-f87564a9d6c8.pdf

[1] علي عبد القادر علي (2009) "النمو الاقتصادي المحابي للفقراء" جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 82 ص12.

المبحث الثاني: تحليل أوجه الحرمان داخل الأسرة العربية

نتناول في بداية هذا المبحث دراسة تحليلية لأوجه الحرمان 1 المتعددة داخل الأسرة العربية، عبر دراسة مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد، مما يعكس واقعا لتفاصيل هذه المؤشرات، والتحديات التي تواجهها الأسر، كما سنستعرض أثر أحداث الربيع العربي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر في الدول العربية، في ظل المتغيرات السياسية الحديثة، مع التركيز على التبعات التي خلفتها هذه الأحداث على معيشة الأسرة وقدرتها الشرائية.

المطلب الأول: تحليل أوجه الحرمان وفق مؤشر الفقر متعدد الأبعاد

تُعدُّ دراسة أوجه الحرمان المتعددة للأسرة العربية، من المحاور الأساسية لفهم أبعاد الفقر المختلفة وتشكيل السياسات التنموية الفعالة، ويُتيح التحليل المقارن لتقارير الفقر متعدد الأبعاد الإقليمية (العربية) تقييما للتحولات التي طرأت على مستوى كل بُعد، بالإضافة إلى استشراف المعوقات والتحديات المستجدة التي تواجه المنطقة.

1/ تقييم أوجه الحرمان في الأسرة العربية وفقا لتقرير الفقر متعدد الأبعاد العربي (2017)

بعد سلسلة من المشاورات، عُقدت مع مسؤولين في البلدان العربية ومع خبراء وطنيين ودوليين من جامعة الدول العربية، ووزارات الشؤون الاجتماعية من مختلف أنحاء المنطقة، تم وضع دليل للفقر متعدد الأبعاد الإقليمي (عربي) في 2017 يستند إلى دليل الفقر متعدد الأبعاد العالمي2، الذي نشرته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية.

---

[1] يُستخدم مفهوم الحرمان في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لتقييم مدى تراجع جودة حياة الأفراد أو الجماعات، وهو حالة تشير إلى نُقص الإمكانيات أو عدم القدرة على الوصول إلى مُبتغى معيّن، كأن يكون الإنسان محروما من الموارد الأساسية والخدمات والقدرات التي تمكِّنه من المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع.

[2] لمراعاة الأوضاع الخاصة بالبلدان العربية، يختلف دليل الفقر متعدد الأبعاد الإقليمي عن العالمي بإضافة مؤشرين: "الازدحام داخل المسكن" و"الحمل المبكر"، نظرا للصلة الوطيدة التي تربط بين هذين المؤشرين بالبلدان العربية على مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في ضوء ارتفاع أسعار العقارات والبيوت في بعض البلدان، والنمو السكاني السريع في جميع أنحاء المنطقة، لذلك فمن المهم إيلاء مؤشر الاكتظاظ بالعناية المناسبة، أما ما يزيد من أهمية رصد الحمل المبكر، فهو أنه يُعتبر ثاني أكبر سببٍ لوفيات الإناث في الفئة العمرية ما بين 15 و19 سنة، كما لا ينحصر خطر الحمل المبكر على حياة الأم فقط، بل يشكل خطرا على حياة الطفل أيضا.

لكل مؤشر من مؤشراته حدان فاصلان لتحديد الحرمان 1 يعكس أولهما مستوى أعلى من الحرمان هو الذي ينطوي عليه الفقر المدقع، أما الحد الآخر الذي يعكس مستوى أقل حدة من الحرمان فهو الذي ينطوي عليه الفقر، ودوره أن يقيس الفقر بصفة عامة متضمنا الفقر المدقع.

حيث شمل التقرير عشر دول عربية 2 هي: الأردن، تونس، الجزائر، جزر القمر، السودان، العراق، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.

حيث صُنِّفت الدول العشر إلى ثلاث مجموعات استنادا إلى معدلات الفقر فيها، فالمجموعة الأولى تشمل البلدان ذات المستويات المنخفضة للغاية من الفقر والفقر المدقع، وتضم: الأردن، تونس، الجزائر ومصر، أما المجموعة الثانية فتشمل المغرب والعراق، وفيهما مستويات منخفضة من الفقر المدقع، ومستويات متوسطة من الفقر، بينما تشمل المجموعة الثالثة: جزر القمر، موريتانيا، السودان واليمن، وهي التي لديها مستويات متوسطة ومرتفعة من الفقر المدقع والفقر، فكانت النتائج كما يلي:

[1]عتبة الفقر متعدد الأبعاد، سواء العالمي أو الإقليمي هي عندما يبلغ مجموع أوزان مؤشرات الحرمان 33.3% ، أما عندما تكون النسبة بين 20% و33.3% فتعتبر الأسرة عرضة للفقر (أي في حالة هشاشة)، بينما إذا بلغت هذه النسبة 50% أو أكثر تعتبر الأسرة في حالة فقر مدقع، حيث نحصل على دليل الفقر متعدد الأبعاد (MPI) سواء العالمي أو الإقليمي بضرب نسبة الفقر في شدة الفقر، تماما كما هو موضح في المعادلة رقم (19) من "الأساليب الأكثر اعتمادا في قياس الفقر" من الفصل السابق (MPI=H*A) ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد (2017) ص ص 9-13 متوفر على الموقع:

https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/multidimensional-arab-poverty-report-arabic_0.pdf

[2]لم يأخذ التقرير في عين الاعتبار دول مجلس التعاون الخليجي، نظرا لاختلاف مستويات المعيشة فيها، وبالتالي اختلاف أوجه الحرمان، حيث يوصي التقرير بإجراء دراسة مختلفة حول الفقر متعدد الأبعاد في تلك الدول تأخذ بعين الاعتبار خصوصيتها، كما لم يشمل التقرير دولة فلسطين نظرا للظروف الاستثنائية التي تمر بها، والتي تقتضي منهجية تختلف عن بقية الدول العربية.

الجدول رقم (07): نسبة الأسر التي تعاني من الفقر متعدد الأبعاد في البلدان العربية وفقا للدليل الدولي والعربي

	البلد	نسبة الفقر المدقع متعدد الأبعاد (%) (الدليل العربي/ الإقليمي 2017) (*)	نسبة الفقر متعدد الأبعاد (%) (الدليل العربي/ الإقليمي 2017) (*)	نسبة الفقر متعدد الأبعاد (%) (الدليل الدولي/ 2018) (**)
المجموعة الأولى	الجزائر	0.62	24.0	2.1
	مصر	3.0	27.2	5.2
	تونس	0.61	17.8	1.3
	الأردن	0.28	11.7	1.3
	المجموعة الأولى	**2.051**	**24.870**	
المجموعة الثانية	العراق	6.47	45.5	14.7
	المغرب	8.93	36.6	18.6
	المجموعة الثانية	**7.7**	**41.2**	
المجموعة الثالثة	جزر القمر	26.36	73.9	37.4
	موريتانيا	51.57	89.1	50.6
	السودان	49.93	73.5	52.4
	اليمن	30.58	69.1	47.8
	المجموعة الثالثة	**42.6**	**72.7**	
متوسط الدول العربية		**13.35**	**40.55**	**19.2**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى:

(*) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالاشتراك مع جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومبادرة اكسفورد للفقر والتنمية البشرية (بيروت 2017) "التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد" ص ص 49-50

https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/multidimensional-arab-poverty-report-arabic_0.pdf

(**) المعهد العربي للتخطيط وجامعة الدول العربية (يونيو 2019) "الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020-2030" ص 13

https://sschr.gov.eg/media/cbyhdf5e/poor2030.pdf

يشير الجدول أعلاه إلى أنه على الرغم من أن نسبة الفقر المدقع الأسري تبدو متواضعة على الصعيد العربي، إلا أنها لا تكشف الصورة كاملة، إذ تبلغ نسبة الفقراء فقرا مدقعا في مجموعة الدول

التي شملها التقرير 13.35% (38.2 مليون)، أما مستوى الفقر، الذي يتضمن أيضا الفقر المدقع فهو أعلى بكثير، حيث تقترب نسبة الفقراء في البلدان التي شملها التقرير العربي إلى 40.6% (116.1 مليون)، حيث من الواضح اختلاف النتائج عند الانتقال من الفقر المدقع إلى الفقر، فمع أن بلدان المجموعتين الأولى والثانية لديها نسبة منخفضة نسبيا من الفقر، إلا أن نسبة أكبر بكثير من السكان معرضة للوقوع في الفقر، ما يعني أن ما يقرب من ثلثي السكان العرب إما فقراء أو معرضون للفقر.

وخلُص التقرير إلى أن الفقر متعدد الأبعاد منتشر على نطاق واسع، فهو يُؤثّر على أكثر من أربع أسر من أصل عشر أسر، وبصفة عامة فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه بلدان المجموعتين الأولى والثانية هو التعامل مع النسبة الكبيرة من السكان المعرضين للوقوع في الفقر، أما بلدان المجموعة الثالثة فتحتاج إلى التخفيف من حدة الفقر المدقع الذي يؤثر على نحو نصف سكانها.

يتفاقم تحدي الفقر نظرا لارتفاع قابلية الوقوع فيه، فغالبية الفقراء في البلدان الأقل نموا، واقعون في الفقر المدقع، حيث تشير الإحصائيات إلى أن 11.8% من الأسر العربية معرضة للوقوع في فقر مدقع، وتزداد هذه النسبة في المجموعتين 2 و3 لتصل 16.2% و20.4% على التوالي.[1]

من السمات الأخرى المميزة لقضية الفقر في البلدان العربية، ذلك التباين الواضح وعدم المساواة في توزيع الفقر على الصعيد المكاني (بين المناطق الريفية والحضرية، وبين المحافظات والولايات داخل البلدان)، وعلى صعيد الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر المعيشية (مثل الأسر المعيشية الأكبر حجما والأسر التي لم يحصل من يترأسها على تعليم). ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد (2017) في النقاط التالية:[2]

– الأسر التي تعولها الإناث أكثر عرضة للفقر المدقع في بلدان المجموعة الثالثة، ما يشير إلى عدم كفاية شبكات الحماية الاجتماعية المتاحة لها.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالاشتراك مع جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومبادرة اكسفورد للفقر والتنمية البشرية (بيروت 2017) "التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد" ص 19

[2] المعهد العربي للتخطيط، جامعة الدول العربية ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (ماي 2019) "الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020–2030" ص ص 15–16 (بتصرف)
https://sschr.gov.eg/media/cbyhdf5e/poor2030.pdf تاريخ الإطلاع 2025/08/23 على الساعة: 17:14

– يُعدُّ المستوى التعليمي لرئيس الأسرة، العامل الأساسي وراء التفاوت الملحوظ في معدلات الفقر في مجموعتي البلدان الأولى والثانية، مقارنة بالمجموعة الثالثة، ما يشير إلى أن التعليم في هذه الأخيرة ليس شرطا كافيا لتجنب الوقوع في الفقر، ويُعزى ذلك إلى قلة فرص العمل فيها.

– الأسر التي تقع في الخمس الأدنى من الثروة تواجه خطر الوقوع في الفقر المدقع، بنسبة تفوق خمسين ضعفا مقارنة بتلك التي تقع ضمن الخمس الأعلى، مما يعكس فجوة حادة في توزيع الموارد.

– على الرغم من أن أقل من نصف سكان البلدان العربية يسكنون مناطق ريفية، إلا أن 67% من الفقراء و83% من الفقراء المدقعين يقيمون في المناطق الريفية، والفرق بين المناطق شاسع في قيمة

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للفقر المدقع 1.87% لسكان الحضر، و11.26% لسكان الريف، وللفقر عامة 11.4% لسكان الحضر، و29.2% لسكان الريف، وهذا على صعيد كل البلدان العربية.

– الحرمان من التعليم هو العامل الرئيسي المُسبِّب للفقر الأسري، بينما تشكل ظروف السكن غير الملائمة، وسوء التغذية، المصادر الأساسية لفقر الأطفال.

– تقع المحافظات أو الولايات الخمس عشرة الأفقر بالنسبة للبلدان التي شملها التقرير، في ثلاثة بلدان فقط هي: السودان (9 ولايات)، موريتانيا (5 ولايات)، واليمن (ولاية واحدة)، حيث أن العديد من ولايات السودان واليمن موجودة في مناطق النزاع، أما موريتانيا، وبصفتها البلد ذات النسبة الأعلى من الفقر (أنظر الجدول السابق)، فلديها حرمان أكبر من أفقر محافظة في جميع بلدان المجموعتين 1 و2.

– إسهام تدابير الحماية الاجتماعية الحالية في تقليص الفقر في المنطقة العربية، متواضع، بسبب مواجهة منظومة الحماية الاجتماعية العديد من التحديات خلال السنوات الماضية، ناهيك عن التغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل العولمة وتوقع اختفاء العديد من الوظائف والمهن (خاصة التقليدية) التي طالما شغلها الفقراء ومتوسطي الدخل.[1]

2/ رصد التطورات استنادا إلى التقرير العربي الثاني للفقر متعدد الأبعاد (2023)

في 17 ديسمبر 2020 اعتمد المجلس الوزاري الاجتماعي العربي رسمياً الإطار المنقّح للدليل العربي للفقر متعدد الأبعاد، أدى إلى مناقشة المسودة الأولى من التقرير العربي **الثاني** للفقر متعدد الأبعاد في عمّان في 16 أكتوبر 2022.

[1] المرجع نفسه ص 29 (بتصرف)

تسلط نتائج هذا التقرير وتوصياته الضوء على الطابع متعدد الأوجه للفقر في المنطقة، والتقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة 2030 (القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان)، ومع ذلك يشير التقرير إلى تباطؤ وتراجع ذلك التقدم في معظم البلدان، بفعل استمرار الصراعات والتحديات الاقتصادية والمالية نتيجة جائحة كوفيد-19، وتأثيرات الحرب في أوكرانيا.

وتختلف معدلات الفقر والعرضة للفقر حسب هذا التقرير باختلاف الخصائص المكانية، حيث تشهد الأرياف معدلات حرمان أعلى مقارنة بالمناطق الحضرية، وتنفرد دولة فلسطين بتسجيل أعلى نسب الفقر متعدد الأبعاد في مخيمات اللاجئين.

ويُجسِّدُ التقرير مستويات حادة لدليل الفقر متعدد الأبعاد المُنقّح في الدول الأقل نموا – جزر القمر، سوريا، السودان، موريتانيا واليمن – كما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (08): مستويات الحرمان في الدول الأقل نموا حسب المؤشر العربي للفقر متعدد الأبعاد

الدولة (سنة البيانات)		الصحة		التعليم		مستويات المعيشة					
	النسبة المجتزأة/غير المجتزأة (*)	التغذية	وفيات الأطفال	سنوات الدراسة	الإلتحاق بالمدارس	وقود الطهي	مرافق الصرف الصحي	مياه الشرب	الكهرباء	السكن	الأصول
جزر القمر (2012)	غير المجتزأة	26.36	4.65	22.26	16.83	80.61	71.28	39.48	30.09	39.31	32.59
	المجتزأة	18.89	3.63	19.57	14.72	35.84	31.20	19.29	22.04	23.73	22.88
الجمهورية العربية السورية (2009)	غير المجتزأة	17.51	6.15	8.03	11.22	0.20	10.34	10.33	0.32	6.90	1.58
	المجتزأة	4.62	2.43	3.68	4.78	0.15	1.44	1.55	0.12	1.56	0.49
السودان (2014)	غير المجتزأة	36.97	6.38	27.96	22.78	56.91	66.42	45.09	52.31	91.21	34.86
	المجتزأة	29.75	5.56	27.01	21.87	43.82	46.06	35.81	42.61	51.86	30.27
موريتانيا (2015)	غير المجتزأة	32.65	5.81	24.00	33.64	59.79	59.51	47.20	60.19	60.89	20.09
	المجتزأة	26.73	4.88	21.88	29.95	43.18	41.86	31.20	43.26	43.30	16.06
اليمن (2013)	غير المجتزأة	55.13	5.39	18.48	31.55	35.61	53.48	44.20	21.59	82.52	19.22
	المجتزأة	37.85	4.74	17.17	27.57	29.52	37.16	29.86	19.83	45.80	17.14

المصدر: الإسكوا وآخرون التقرير العربي الثاني حول الفقر متعدد الأبعاد (2023) ص 80 موجود على الموقع:
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-05/arab-multidimensional-poverty-second-report-arabic.pdf

(*): "نسبة الحرمان غير المتجزأة" هي النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من أوجه الحرمان في مؤشر واحد، بينما "نسبة الحرمان المتجزأة" تشير إلى نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد ومن أوجه الحرمان في كل مؤشر من المؤشرات، حيث يتبين من أرقام الجدول بين هاتين النسبتين، وجود عدد كبير من غير الفقراء محرومون أيضا من بعض المؤشرات الفردية، لاسيما تلك المتعلقة بمستويات المعيشة.

كما لا يفوتنا التنويه لحالة جيبوتي التي لم يتم إدراجها في التقرير، رغم ارتفاع معدلات الفقر متعدد الأبعاد فيها، فحسب التقديرات من مصادر أخرى، (حسب بيانات مسح الأسر 2017) تصل نسبة المؤشر 28% تقريبا [1]، مع نسبة فقر تصل 80% في الريف و20% في المناطق الحضرية، وهو فقر مرتبط ارتباطا وثيقا بالحالة المعيشية لرب الأسرة (عاطل عن العمل، أو يعمل في قطاع خاص غير نظامي، أو غير متعلم، أو مقيم في منطقة ريفية).

كما لابد من الإشارة إلى تأثير النزاعات في المنطقة العربية بشكل عميق على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وعلى التنمية البشرية، فبالرغم من أن سكان المنطقة يشكلون نحو 5% من سكان العالم إلا أنهم يستضيفون أكثر من 53% من مجموع اللاجئين، و37% من السكان المشردين عالميا، مع فقدان ما يقرب من 4 ملايين طفل سوري لفرص التعليم، ناهيك عن وضع الفقر في دولة فلسطين وآثار الاحتلال الإسرائيلي، والإبادة الجماعية وتجويع سكان غزة.

ولعل من أبرز القضايا المتعلقة بالمرأة، والتي تمثل مواجهتها تحديا أساسيا أمام جهود القضاء على الفقر متعدد الأبعاد في البلدان العربية، "تحسين الصحة الإنجابية"، إذ يُسبِّب انتشار زواج الفتيات القُصّر في المنطقة، الحدّ من فرص الإناث في استكمال التعليم، كما يرفع من معدلات الخصوبة ويقلل من معدلات المشاركة في القوى العاملة، مما يزيدهن خطرا للوقوع في براثن الفقر.

وفي هذا الصّدد تشير دراسة صادرة عن منظمة الصحة العالمية، أن زيادة الإنفاق على الصحة الإنجابية للنساء بمبلغ 5 دولارات للفرد سنويا حتى عام 2035، سيؤدي إلى تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة، من خلال رفع الإنتاجية والنمو، كما يُساهم استخدام وسائل تنظيم الأسرة في تحقيق "عائد ديموغرافي" يعزّز تسارع النمو الاقتصادي، عبر تقليل الخصوبة ونسبة الإعالة، بسبب التغيير في البنية العمرية للسكان، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والثروة.

المطلب الثاني: أحداث الربيع العربي وتأثيرها على الوضع الاقتصادي للأسرة العربية

أدّت الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة العربية منذ بداية عام 2011 إلى ظهور مصطلح "**دول الربيع العربي**"، ويُقصد به مجموعة الدول التي شهدت انتفاضة شعبية، أدّت إلى سقوط النُّخب

[1] التقرير العربي الثاني حول الفقر متعدد الأبعاد (2023) ص 80 على الموقع:
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-05/arab-multidimensional-poverty-second-report-arabic.pdf

الحاكمة فيها، مثل تونس، مصر، سورية، اليمن وليبيا، كما شهدت دول أخرى حراكا شعبيا واسعا مثل البحرين، الأردن والمغرب، وإلى درجة أقل الجزائر، أدت إلى وصول المعارضة إلى الحكم في المغرب.

بينما شهدت الجزائر احتجاجات محدودة بسبب البطالة والغلاء، أجبرت الرئيس بوتفليقة على الاستقالة، لكنها لم تُحدث تغييرا جذريا في النظام، ذلك نتيجة الحذر الأمني للحكومة التي استمدت تجربتها من العشرية الدامية في تسعينات القرن الماضي، وفي الأردن لم يُفض الحراك الشّعبي حتى الآن إلى إصلاح سياسي يُذكر.[1]

قد يكون المقصود بـ**اقتصاديات دول الربيع العربي** تفسير وفهم العوامل التي أدّت إلى التغيير السياسي من منظور اقتصادي، وكذلك التركيز على الخصائص الاقتصادية لدول الربيع ومقارنتها مع خصائص الدول الأخرى، لكن يتّضح من الخصائص الهيكلية للدول العربية في الجدول أدناه، أنه من الصّعب إيجاد عوامل اقتصادية تميّز دول الربيع العربي عن غيرها من الدول العربية الأخرى، حيث تمتاز الدول العربية بعدم تجانس اقتصادي كبير فيما بينها.[2]

فدول الربيع العربي تختلف من حيث المساحة وحجم السكان ومستوى الدخل وطبيعة المؤسسات وغيرها، فعدد سكان مصر مثلا يتجاوز بكثير مجموع سكان الدول الأربعة الأخرى مجتمعة، في حين تتجاوز مساحة ليبيا مجموع مساحة باقي الدول، رغم أنها الأقل من حيث حجم السكان.[3]

---

[1] بلقاسم العباس، اقتصاديات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل (مرجع سبق ذكره) ص 139

[2] بلقاسم العباس (نفس المرجع السابق) ص 140 (بتصرف)

[3] أشرف العربي، الربيع العربي: مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس (مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية: اقتصاديات الربيع العربي–المعهد العربي للتخطيط– الكويت، العدد والسنة غير موجودين) ص 88

الجدول رقم(09): بعض الخصائص الهيكلية للدول العربية

الدولة	مستوى الدخل(أ)	هبة الموارد(ب)	الاقتصاد(ج)	الربيع العربي(د)	تنمية بشرية
الجزائر	متوسط شريحة عليا	✓	أولي	✗	متوسطة
البحرين	مرتفع	✓	أولي	✗	مرتفعة جدا
مصر	متوسط شريحة عليا	✓	متنوع	✓	متوسطة
الأردن	متوسط شريحة عليا	✗	متنوع	✗	متوسطة
الكويت	مرتفع	✓	أولي	✗	مرتفعة
المغرب	متوسط شريحة دنيا	✗	متنوع	✗	متوسطة
موريتانيا	منخفض	✗	أولي	✗	منخفضة
ليبيا	مرتفع	✓	أولي	✓	مرتفعة
لبنان	متوسط شريحة عليا	✗	متنوع	✗	مرتفعة
عُمان	متوسط شريحة عليا	✗	متنوع	✗	مرتفعة
قطر	مرتفع	✓	أولي	✗	مرتفعة جدا
السعودية	مرتفع	✓	أولي	✗	مرتفعة
سورية	متوسط منخفض	✓	متنوع	✓	متوسطة
السودان	منخفض	✓	أولي	✗	منخفضة
تونس	متوسط شريحة عليا	✓	متنوع	✓	مرتفعة
الإمارات	مرتفع	✓	أولي	✗	مرتفعة جدا
اليمن	منخفض	✓	أولي	✓	منخفضة
العراق	متوسط	✓	أولي	✗	متوسطة

المصدر: بلقاسم العباس "اقتصاديات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية – المعهد العربي للتخطيط – (العدد والسنة غير موجودين) ص141(بتصرف).

أ–الدخل القومي للفرد (البنك الدولي)

ب– حصة صادرات النفط والغاز من الصادرات السلعية

ج– حصة الزراعة والمناجم من الناتج

د–تشير ٧ إلى الدولة التي عرفت أحداث الربيع العربي.

كما تُظهِر مقارنة مستويات الدخل بين دول الربيع العربي تفاوتاً واسعاً يعكس مدى اختلاف مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بينها، فتتضح الفجوة بين اليمن ومصر، حيث يبلغ دخل الفرد في مصر أكثر من نظيره في اليمن بـ 5.7 ضعفاً، كما تتسع هذه الهوة في الدخل بين اليمن وليبيا

لتصل عشرة أضعاف، وتشترك كل من مصر وتونس في كونهما من فئة متوسطي الدخل، مع وجود اقتصاد متنوع نسبياً، غير أن تونس تتفوق على مصر بمؤشرات تنمية بشرية مرتفعة.

تعكس هذه الفروق مدى أهمية العوامل المحلية والسياسية (لاسيما المتعلقة بطبيعة النظام السياسي القائم وطول فترة بقاء رأس النظام في السلطة) في تفسير أسباب أحداث الربيع، والتي أدّت دوراً محورياً في تحديد مسارات هذه الدول في فترة ما بعد الربيع العربي.[1]

لكن الأهم من وراء انتفاضات الربيع العربي، هو معرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية المنشودة، خاصة فيما يتعلق منها بهدفي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، حيث شهدت هذه الدول زيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية، كانت أعلى بكثير من متوسط معدل التضخم السائد في أغلب هذه الدول، وهذا يعني أن الفئات الفقيرة – التي تنفق النسبة الأكبر من دخلها على الغذاء – كانت أكثر تعرّضا لخطر التضخم وانخفاض مستوى المعيشة من الفئات غير الفقيرة.

كما أن معالجة قضايا الفقر والعدالة الاجتماعية في هذه الدول – وهي القضايا الحاسمة بالنسبة لعملية التنمية بشكل عام ولدول الربيع بشكل خاص – كُلِّل بالفشل خلال السنوات الماضية (قبل انتفاضات الربيع العربي)، فقد بينت دراسة للبنك الدولي أن الفقر المطلق في منطقة الشرق الأوسط قد ارتفع بحوالي 17% منذ حوالي 1990،

ووفقا للبيانات الرسمية المنشورة، فقد شهد معدل الفقر (محسوبا على أساس خط الفقر الوطني) ارتفاعا متواصلا في مصر خلال العقد الأخير، حيث ارتفع من 16.7% عام 2000 إلى 19.6% عام 2005، ثم إلى 22% عام 2008، مما يعني ارتفاع الأعداد المطلقة في مصر من حوالي 11 مليون فقير عام 2000 إلى أكثر من 17 مليون فقير عام 2008.[2]

فقبل ثورات الربيع العربي كان الاقتصاد المصري يعاني من ضعف البنية التحتية، واعتماد كبير على المساعدات الأجنبية، وأدت سياسات الخصخصة وتخفيض الدعم الحكومي، إلى تفاقم التفاوتات الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء، وزاد الوضع تأثرا بثورات الربيع، فشهد الاستثمار الأجنبي والمحلي تراجعا، وارتفع معدل البطالة إلى 12% سنة 2011، مقابل تراجع إيرادات السياحة، فتراجع الإنتاج الصناعي والزراعي، مما أدى إلى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي.

---

[1] بلقاسم العباس (نفس المرجع السابق) ص 142 (بتصرف)

[2] أشرف العربي (مرجع سبق ذكره) ص 93 (بتصرف)

لكن بسقوط حكم الرئيس "محمد حسني مبارك" عقب ثورات الربيع، شهِد الاقتصاد المصري ارتفاعا في الاستثمارات بأكثر من الضعفين (من 312 مليار جنيه في 2017/2016 إلى 925.9 مليار جنيه في 2024/2023 ومن 213.5 مليار جنيه في الاستثمارات الخاصة عام 2017/2016 إلى 700.4 مليار جنيه عام 2024/2023)، [1] ناهيك عن زيادة في عدد الشركات المؤسسة، وتوفير ملايين فرص العمل فوفقا لبيانات صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، انخفض عدد العاطلين عن العمل إلى 2.1 مليون بطال، بنسبة 6.1% من إجمالي قوة العمل في الربع الثاني من عام 2025 (أبريل – يونيو)، مسجلا أدنى مستوى على الإطلاق بانخفاض قدره 0.2% عن الربع السابق.[2]

وفي اليمن تشير البيانات المتوفرة عن عامي 1998 و2005 إلى ارتفاع معدلات الفقر المحسوبة على أساس خطي الفقر الدوليين (1.25 و2 دولار مكافئ للفرد يوميا) من 12.9% و36.4% إلى 17.5% و46.6% على الترتيب، 3 وواصل الارتفاع إذ وصلت نسبة الفقراء 42% من السكان عام 2009 إلى 54.5% عام 2012.[4]

كما يُقدّر أن الناتج المحلي الإجمالي لليمن قد انكمش بنحو 35% منذ أكتوبر 2014، مما يستغرق التعافي منه سنوات عديدة، إلى جانب آثار الجانبية للصراع. [5]

ومنذ مارس 2015 أوصل القتالُ المتصاعدُ في اليمن البلاد إلى حافة الانهيار، وأدى إلى إحدى أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، وقُدّرَ في ديسمبر 2015 أن 21.2 مليون شخص–أي 82% من سكان اليمن– كانت تلزمهم مساعدة إنسانية، وهذا ارتفاع يصل إلى 33% عما كان عليه في أواخر عام 2014 (15.9 مليون نسمة)، ويتزايد انهيار الاقتصاد والخدمات الأساسية بسبب انخفاض الواردات وتزايد انعدام الأمن إلى حد كبير، فهناك 12.9 مليون شخص يكافحون للحصول على ما يكفي من الغذاء، فيما يفتقر 20.4 مليون إلى إمكانية الحصول على مياه صالحة للشرب أو صرف

---

[1] https://amwalalghad.com/2025/04/29/ تاريخ الإطلاع يوم: 2025/08/25 على الساعة 17:39

[2] https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2025/08/15/ تاريخ الإطلاع يوم: 2025/08/25 على الساعة 16:40

[3] أشرف العربي، مرجع سابق، ص 93 (بتصرف)

[4] تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير– الإطار 1.6 "اليمن: إحدى أسوء الأزمات الإنسانية في العالم"– مرجع سابق، ص 111

[5] International Monetary Fund. **Arab Countries in Transition: Economic Outlook and Key Challenges**. Washington, DC: International Monetary Fund, October 8, 2015. P 4
https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/100815a.pdf Accessed on August 26, 2025, at 14:25

صحي وافٍ، وقد أُغلقَت منشآت صحية عديدة، بما في ذلك المستشفيات، وهو ما ترك 15.2 مليون شخص من دون إمكانية للحصول على رعاية صحّية أساسية، فاحتلت اليمن بذلك المرتبة 154 على مؤشر التنمية البشرية لسنة 2014، مُسَجّلة أعلى مستويات الفقر والبطالة والأمية، وأدنى معدلات التعليم والتغذية، بين جميع البلدان في المنطقة العربية، وزاد تراجع تصنيف اليمن في تقرير التنمية البشرية 2023–2024 إلى المرتبة 186، وهي بذلك في مستوى منخفض جدا في التصنيف العالمي، بسبب الصراع الدائر في اليمن، وتفاقم جوانب عدم المساواة بين الجنسين التي تحُدُّ من حصول النساء على خدمات أساسية وفرص لكسب الرّزق.[1]

أما عن الوضع في ليبيا فوفقا لوكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة، يحتاج ما يُقدّر بنحو 1.9 مليون شخص إلى مساعدة إنسانية عاجلة لتلبية احتياجات رعايتهم الصحية الأساسية، حيث الحصول على الغذاء مشكلة رئيسية لنحو 1.2 مليون شخص، معظمهم في بنغازي وفي بقية شرق البلاد.[2]

كما صدر عن تقرير التنمية الإنسانية العربية (2016) أن نظام الرعاية الصحية في ليبيا على وشك الانهيار، خاصة مع اكتظاظ العديد من المستشفيات في جميع أنحاء البلد، والتدني الكبير في قدراتها ومواجهتها نقصا حادا في الأدوية واللقاحات والمُعدات الطبية، بالإضافة إلى الانقطاع المستمر للكهرباء في مناطق عديدة من البلاد.[3]

فالوضع في ليبيا بعد ثورات الربيع لا يزال معقّداً، حيث أدى سقوط نظام "معمر القذافي" عام 2011 إلى دخول البلد في حالة اضطراب سياسي واقتصادي، فارتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من 50%، وتأثر القطاع السياحي بعدم الاستقرار السياسي والأمني، مما أسهم في تفاقم معدلات الفقر وأعداد اللاجئين والمشردين، وأضعف العدالة في توزيع الدخل. [4]

---

[1] أشرف العربي، المرجع السابق، ص 111.

[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير– الإطار 1.6 "ليبيا تنزلق إلى الفوضى"– مرجع سبق ذكره، ص 112.

[3] المرجع نفسه، ص 112.

[4] المزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

Alhasadi, AZA Yousef. "The The impact of inflation on the Libyan economy after the Arab Spring Revolution during the period (2011-2018)". **Scientific Research Journal** (SCIRJ) 7, no. 4 (April 2019). P61-71

DOI: 1031364/SCIRI/v7 .i4.2019 .P0419634 http://dx.doi.org/10.31364/SCIRJ/v7.i4.2019.P0419634

أو إلى المرجع:

Foreign Policy Association (2022). Arab Spring Aftermath: Libya.

على الموقع: /https://fpa.org/arab-spring-aftermath-libya

وبالنسبة للوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس فهو يعكس صورة مركبة، تجمع بين بعض التحسينات في مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد (أنظر الجدول رقم 7 في المطلب السابق، أين تم تصنيف تونس ضمن المجموعة الأولى، وهي البلدان ذات المستويات المنخفضة جدا من الفقر والفقر المدقع حسب مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد العالمي والعربي)، وانخفاض نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 3.20 دولار يوميا من 11.4% إلى 2.1% في العقد الماضي، وبين تحديات متصاعدة في مسألة العدالة في توزيع الدخل، خاصة أن البيانات الرسمية تؤكد أن تونس هي الأسوء عدالة بين نظيراتها من الدول العربية، إذ بلغ معامل جيني سنة 2005 في تونس 41.4% مقارنة بـ 37.7% في اليمن، و32.1% في مصر لذات السنة، ورغم انخفاضه إلى37.7% سنة 2006، وإلى 35.8% سنة 2010، إلا أنه عاود الارتفاع إلى 38.5% سنة 2011، وهنا تحتل تونس موقعا وسيطاً بين الجزائر التي سجلت معدل 27.6% سنة 2011، وبين المغرب التي ارتفع فيها المعدل إلى 39.5% سنة 2013.[1]

لكن بعد 2011 (بعد ثورات الربيع) دخل هذا المعامل طورا من الانخفاض بلغ 32.89% سنة 2016، ما يؤكد تحسن الأوضاع بعد الربيع.

أما من الناحية السياسية فقد شهدت تونس تحولا إلى الديمقراطية، دفع بفريدوم هاوس عام 2020 إلى الاعتراف لها بأنها البلد الوحيد "الحر" [2] في العالم العربي، خاصة مع زيادة التعددية والمشاركة السياسية ونزاهة العملية الانتخابية، إلا أن التحديات لا تزال مستمرة فيما يتعلق بالبطالة والفساد، حيث بلغت نسبة البطالة بين الشباب 36.5% عام 2021، [3] ويواجه العديد من الأفراد تحديا في سوق العمل التونسي، يعتمد على علاقات شخصية بدلا من الاعتماد على مهارات مهنية وكفاءات فردية، مما يشير إلى عدم العدالة في سوق العمل.

تاريخ الإطلاع: 2025/08/25 على الساعة: 19:10

[1] Azzam Mahjoub et Autres (Mars 2022) , *Les Inegalités en Tunisie*, Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, P 30
https://ftdes.net/rapports/inegalites.fr.pdf

[2] Horowitz Teddy, "What Has Changed in Tunisia 10 Years after the Arab Spring?" **The International Affairs Review**, January 14. publié sur le site suivant:
https://www.iar-gwu.org/blog/wzia5aut4jcw5eu4ycg6v0s2q1zete consulté le 26/08/2025 à 13:17

[3] Ibid

المبحث الثالث: اتجاهات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية

عرفت المنطقة العربية أنماطا متفاوتة من النمو الاقتصادي تأثرت بطفرات النفط والسياسات الاقتصادية المتبعة، غير أن هذه الاتجاهات شهدت تحولا جذريا مع موجة الربيع العربي(2011) التي أفرزت تداعيات عميقة على البنى الاقتصادية، ثم تعمّقت الأزمة مع جائحة كوفيد-19 (2020)، ما يستدعي تحليلا تاريخيا لمؤشر النمو وفهما عميقا لواقع الاقتصادات العربية الراهنة ومدى تأثرها بالأحداث السياسية والصحية الكبرى.

المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي (1960-2010)

تشير الأدبيات الاقتصادية والتقارير الدولية إلى أهمية **النمو الاقتصادي** كمقياس للأداء الاقتصادي في أي دولة، مقاسا بـ**إجمالي الناتج المحلي (Gross Domestic Product)**؛ فبعد الزيادة بمعدلات سريعة بين عامي 1963 و1980، في معدل الناتج، عملت الدول العربية منذ منتصف الثمانينات على تنفيذ برامج الإصلاح، وتبني سياسات اقتصادية لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية، وهو ما مكنها في نهاية عقد الثمانينات من رفع معدلات النمو الحقيقي بشكل كبير.[1]

فعلى مستوى الأداء الاقتصادي المقارن فيما بين الدول العربية، يمكن التمييز بين دول نفطية وأخرى غير نفطية، فالدول في الصنف الأول تعتمد اعتمادا مفرطا على النفط كمصدر دخل أحادي وهو الأمر الذي زاد في هشاشة هذه الاقتصادات، وجعلها عرضة لتذبذبات الأسواق العالمية وتقلباتها الحادة.

أما عن الدول غير النفطية، فقد شهدت نموا مستمرا ومتباطئا بعد العام 1980، ويمكن تفسير سبب هذا التباطؤ بتراكم الديون الخارجية على العديد من الدول، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأثر هذه الدول بانخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى تراجع التحويلات المالية من الأشقاء العرب في الدول النفطية آنذاك، مما زاد الضغوط على الميزانيات العامة وقلل من القدرة على الاستثمار، دون إهمال للتغيرات الهيكلية على مستوى الاقتصاد العالمي، حيث زادت المنافسة الدولية وارتفعت تكاليف الإنتاج.

مع بداية التسعينات، اتجه معدل النمو العربي نحو التراجع بشكل ملحوظ (كما هو مبين باللون الأحمر في الشكل أدناه) متأثرا بعدة عوامل أهمها، تراجع أسعار النفط، الخسائر الاقتصادية المترتبة عن حرب الخليج الثانية (1990-1991)، إضافة إلى انخفاض معدلات نمو الدول الصناعية،

[1] Xavier Sala-i-Martin, "Economic Growth and Investment in the Arab World" Columbia University, NBER and UPF Elsa V. Artadi, Harvard University May, 2003 P 2

ومعدلات نمو الاقتصاد العالمي ككل، وما نتج عنه من انخفاض مستويات ثقة المستهلكين، فتراجعت التجارة الدولية، وتراجعت الاستثمارات، وارتفعت البطالة.

استمر هذا الوضع في النصف الأول من عشرية التسعينات، وفي أعقاب هذه التطورات شهد النصف الثاني من العشرية تداعيات الأزمة المالية لدول شرق وجنوب شرق آسيا (1997 – 1999) التي ساهمت في خفض معدل النمو الحقيقي للدول العربية من 5% عام 1998 إلى 2.5% عام 1.1999 واستمرت أسعار النفط في الانخفاض حتى أوشك عقد التسعينات على الانتهاء (أنظر الشكل أدناه) مما أظهر هشاشة الهياكل الاقتصادية العربية النفطية، وتراجعت إيراداتها، وتفاقم عجز الموازنات العامة، فاستدعت هذه التطورات اتخاذ إجراءات اقتصادية عاجلة، شملت تنويع مصادر الدخل، وتوسيع دور القطاع الخاص، بهدف بناء اقتصادات أكثر مرونة وأكثر قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية.

الشكل رقم: (01) متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وأسعار النفط الخام 2010 – 1990

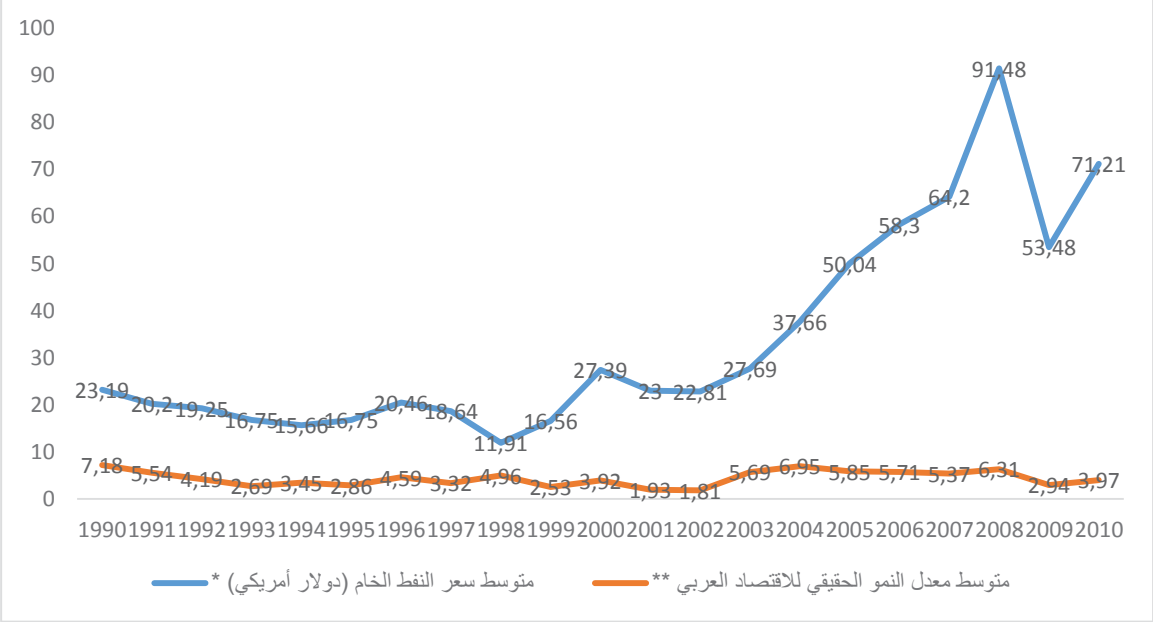

*** (خام دبي، برنت بريطانيا، غرب تكساس)**

**** محسوبة استنادا لبيانات الناتج بالدولار الأمريكي وبالأسعار الثابتة لسنة أساس 2000**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الملحق رقم 1 هبة عبد المنعم أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار صندوق النقد العربي يناير 2012 ص 61

[1] هبة عبد المنعم، "أداء **الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار**" صندوق النقد العربي يناير 2012 ص13 (بتصرف)

نظرا لأهمية فهم السياق المحلي لكل دولة على حدى خلال هذه الفترة المهمة، قبل العودة إلى الصورة الكلية في الألفية، ارتأينا إلى إجراء تحليل مُفصّل لتحديد العوامل المشتركة والمُنفردة التي أثرت على الاقتصاد العربي خلال عقدي نهاية التسعينات وبداية الألفية.

في الجدول الموالي ارتأينا إلى إجراء مقارنة تحليلية زمكانية لمؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، في منتصف التسعينات وبداية الألفية الجديدة، للكشف عن التفاوت في الأداء الاقتصادي فيما بين هذه الدول.

حيث شهد هذا المؤشر ارتفاعا للدول ككل، وهو ما تُظهِرُه الخانة التي تتوسط الجدول، وهي الخانة محل المقارنة بين الدول، وقد ارتفع بنسبة 6.8 % بين العامين 2002 و2003.

فيظهر الفرق واضحا بين الدول التي تعتمد على عائدات النفط، وهي قائمة الدول الموجودة في الجزء العلوي من الجدول – الدول التي يفوق متوسط نصيب الفرد فيها المتوسط العام للدول العربية مجتمعة – ومن بين دول هذه القائمة: قطر، الإمارات، الكويت والبحرين ... (أغلبها دول الخليج)، التي استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة بفضل ارتفاع أسعار النفط في بداية التسعينات، بسبب الغزو العراقي للكويت في 2 أوت 1990، لكنها سرعان ما بدأت في الانخفاض بسبب تدخل عسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، وهذا ما يُفسِّر غياب العراق عن هذه القائمة، حيث استمر الغزو الأمريكي (2003–2011)، حتى أطاح بنظام صدام حسين.

الجدول رقم: (10) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1995 و2002 -2003

الدول	1995	2002	2003
قطر	16642	31866	32116
الإمارات	17755	19064	19877
الكويت	13877	14534	16389
البحرين	9965	12571	13929
السعودية	7861	8553	9460
عمان	6477	7939	9263
لبنان	3178	4552	4714
ليبيا	6340	3215	3425
تونس	2015	2366	2720
المتوسط العام	**2096**	**2334**	**2492**
الجزائر	1456	1660	1924
الأردن	1568	1773	1815
المغرب	1252	1218	1470
سوريا	1174	1203	1217
مصر	1053	1276	1054
العراق	1569	980	916
جيبوتي	858	819	839
السودان	245	503	578
اليمن	332	525	572
موريتانيا	463	345	380

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004 صندوق النقد العربي ص4.

بالمقابل، وجود تونس في القائمة رغم أنها ليست من الدول النفطية، يعود بالفضل إلى اتجاهها نحو مزيد من التحرير الاقتصادي واندماجها في الاقتصاد العالمي.

وعن الدول في الجزء السفلي من الجدول، مثل الأردن، مصر، سوريا والمغرب ... فقد شهدت ارتفاعا يقل بكثير عن المتوسط العام للمؤشر محل الدراسة، وهي دول تحاول تنويع اقتصاداتها بالاعتماد على قطاعي الزراعة والصناعة من جهة، وعلى الخدمات من جهة أخرى، كما سنتطرق لذلك لاحقا.

استكمالا لتحليلنا، ولتكوين صورة أكثر شمولية، عن العقد الأول من الألفية الثالثة، نعود للشكل السابق الذي يوضّح مشهد تحسنٍ نسبيٍ لأداء الاقتصاد العربي، منتقلا من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو المستدام، رغم تعرضه لصدمات متتالية، أبرزها أحداث 11 سبتمبر 2001، والأزمة المالية العالمية 2007-2009.

ويعود هذا الأداء المرن لعدة أسباب، أهمها الانتعاش الحاد في أسعار النفط (كما هو مبين باللون الأزرق في الشكل السابق) مدفوعا بارتفاع الطلب العالمي، فاستغلت الدول العربية هذه الظروف بزيادة إنتاجها النفطي، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المتبناة في عقد التسعينات، والتي طالما استهدفت تنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

المطلب الثاني: تحولات النمو الاقتصادي ومدى تأثُّره بالربيع العربي وجائحة كوفيد-19

في العام 2011، شهدت المنطقة العربية من التحولات السياسية، ما جعل مسار العديد من الدول يتغير، حيث انكمشت اقتصادات[1] بمعدلات غير مسبوقة، فجأة بعد ازدهارها، إنه الربيع العربي، الذي مس كلا من تونس، مصر، ليبيا، سوريا واليمن، مما أدى إلى تراجع حاد في الناتج المحلي الإجمالي للدول المذكورة، وامتدت تداعيات هذه الأحداث لتطال الأردن، لبنان والمغرب، حيث تأثرت سلبا بتباطؤ الاقتصاد الأوروبي، بينما الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط، (دول مجلس التعاون الخليجي، الجزائر والعراق)، عكست صورة مختلفة تماما، بتسجيلها معدلات نمو عالية نسبيا، في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية في العام 2011، وهو ما يُبرز التفاوت في التأثيرات الاقتصادية للربيع.[2]

رغم الانكماش الذي عرفته اقتصادات الربيع العربي، إلاّ أنّ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية كمجموعة عرفت ارتفاعا عام 2011 (كما يوضحه الشكل* الموالي)، وتُعزى أسباب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط الخام، هذا من جهة -كما أوضحنا في السطور السابقة- والتعافي التدريجي الذي عرفته جلُّ الدول العربية من الأزمة المالية العالمية (2007-2009) من جهة أخرى، والذي كان مدعوما بزيادة الطلب العالمي على السلع والخدمات، ناهيك عن

[1] يمكن تفسير هذا التراجع الاقتصادي الحاد في عدم الاستقرار السياسي والأمني، مما أثر سلبا على المناخ الاستثماري، إضافة إلى تراجع السياحة وتعطل سلاسل الإمداد، كما أدت الأحداث الثورية إلى هروب العديد من رؤوس الأموال نظرا لتراجع الثقة في النظام المالي، وتراجع تحويلات العاملين بالخارج.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 (من مقدمة التقرير ص iv) بتصرف

الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، كتحرير الأسواق، وتشجيع الاستثمار الخاص، وهو ما ساهم في تحسين بيئة الأعمال وزيادة الإنتاجية.

الشكل رقم (02): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية (2010-2022)

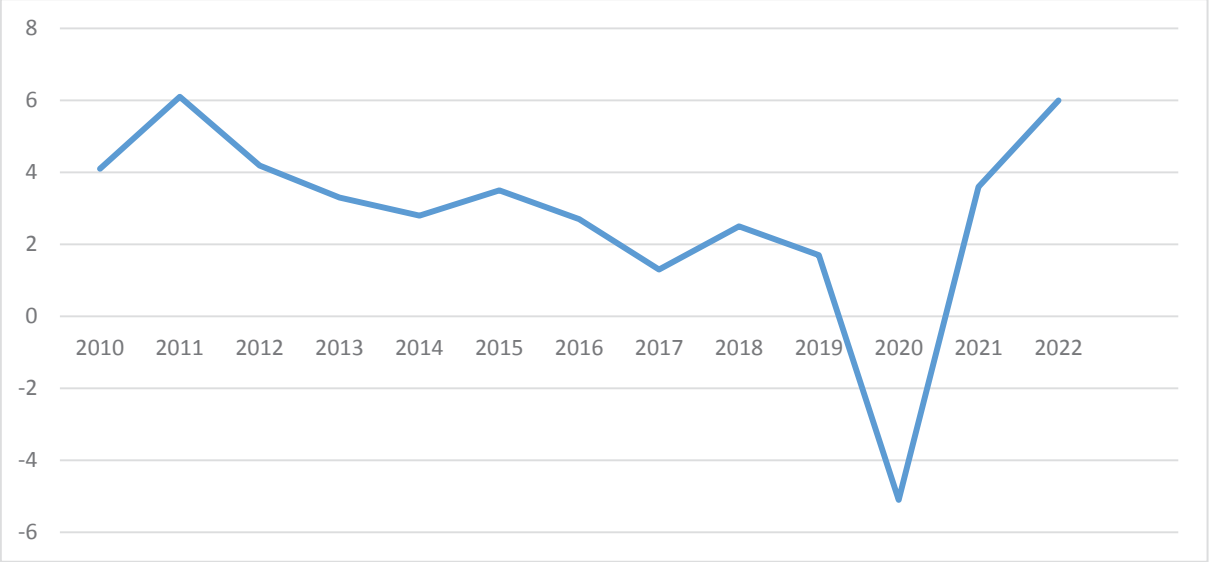

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023 ص 22.

لكن بعد سنة 2011، عرفت معدلات النمو انخفاضا كان سببه الرئيسي تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية (كما في الشكل الموالي)، حيث بدأت بتباطؤ نسبي بين 2011-2012 بفارق 1.9 دولار في سعر البرميل من النفط، وبقيت هذه الفجوة تتسع من سنة لأخرى، وما زاد الأمر سوءا ذلك الانخفاض الحاد في سعر البرميل الذي وصل سنة 2016 إلى 45 دولار (أنظر الشكل)، إضافة إلى الصراعات[1] السياسية والاجتماعية والحروب الأهلية التي شهدتها بعض الدول في المنطقة، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية، وتشريد السكان، وهجرة الأدمغة، وتراجع الثقة في الاستثمار، وبالتالي انخفضت معدلات النمو الاقتصادي.

[1] تطورت الأحداث التي تلت الربيع العربي (أو كما يُعرف بالشتاء العربي)، بما في ذلك **الحرب الأهلية السورية، التمرّد العراقي**، تبعته **الحرب الأهلية العراقية**، ثم **الأزمة المصرية، والأزمة الليبية والأزمة في اليمن** بعد تمرد الحوثيين على السلطة الشرعية.

الشكل رقم (03): تطورات أسعار البرميل من النفط في السوق العالمية (2011-2020)

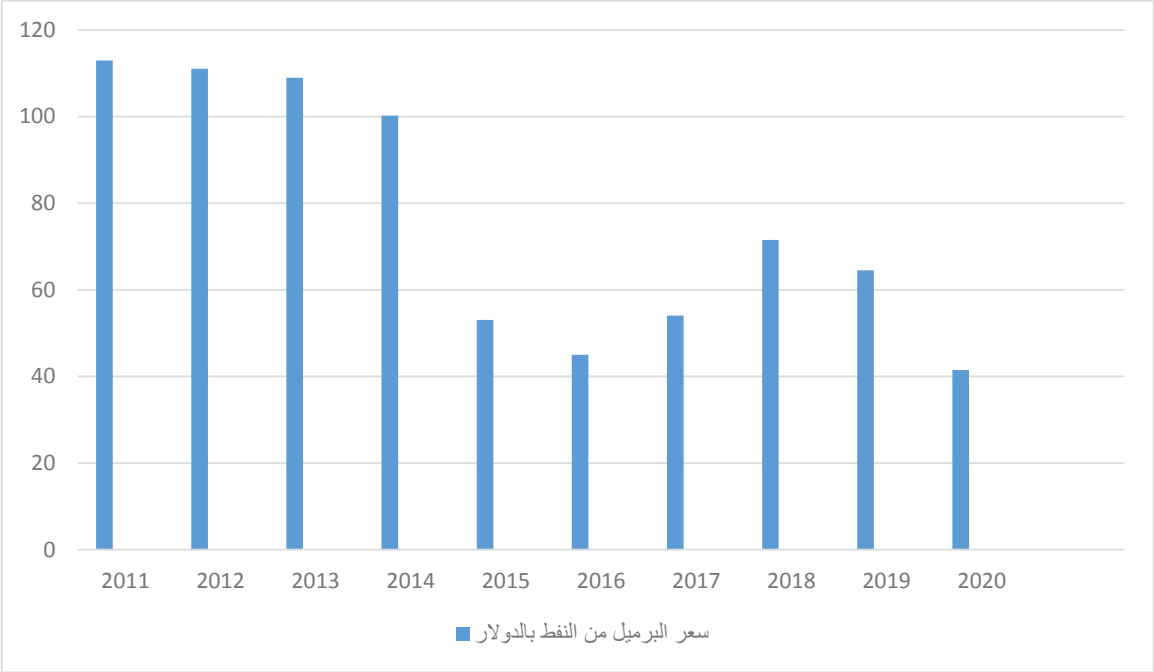

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: أحميمة خالد ومايدة محمد فيصل **أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في ظل جائحة كوفيد-19 على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2010-2020)** مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة المجلد 4 العدد 2 (2021) ص 55

عرفت الفترة 2016-2018 ارتفاعا تدريجيا لسعر البرميل من النفط، كان سببه اتفاقية تخفيض الإنتاج بين منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) والدول المنتجة الأخرى، التي ساهمت في خفض المعروض العالمي من النفط، مما أدى إلى زيادة الطلب وارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى تسارع في النمو الاقتصادي العالمي، الذي بدوره كان سببا في ارتفاع الأسعار، من دون أن ننسى الاضطرابات وحالات عدم الاستقرار[1] التي مست بعض الدول العربية، والتي ساهمت في خلق حالة من عدم اليقين بشأن إمدادات النفط، مما دفع بالمستثمرين إلى شراء النفط كأصل آمن، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار.

في سنة 2019 بدأ إنتاج النفط الأمريكي في الارتفاع بشكل كبير، فزاد العرض العالمي للنفط مقابل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي فتراجعت الأسعار، وكان للحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بليغ الأثر في ذلك، وفي المقابل عرفت معدلات النمو في العالم العربي تدهورا، وهو ما يؤكد وضوح العلاقة الطردية بين معدلات النمو العربية وأسعار النفط. مع ذلك فالوضع لا يُقارن مع الانخفاض الحاد للأسعار في 2020 إثر جائحة كوفيد-19، حيث توقفت العديد من

[1] مثل الصراع في اليمن والتوترات بين السعودية وإيران والأزمة السورية.

الأنشطة الاقتصادية حول العالم، وهو ما زاد في خفض الطلب على النفط وتراجع الأسعار بشكل غير مسبوق، فوصل سعر البرميل 41.5 دولار، وعرف الاقتصاد العربي انكماشا، رغم هذا الانكماش استطاعت الدول العربية التعافي بسرعة، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية مجتمعة عام 2022 بنحو 6 بالمائة، بعد أن بلغ نموه حوالي 3.6 بالمائة عام 2021، ويجدر بنا توضيح التباين والاختلاف في مدى التعافي من أثر الجائحة، على اقتصادات الدول العربية بنوعيها: النفطية وغير النفطية. فقد استفادت الأولى من ارتفاع كمية إنتاج وأسعار النفط والغاز، وارتفاع عائدات تصديره، مما أدى إلى ارتفاع ناتجها بنسبة 6.9 بالمائة عام 2022، وارتفاع ناتج دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 7.6 بالمائة، حققت فيها السعودية، الكويت والعراق أعلى المعدلات بنسب 8.7، 8.2 و8.1 بالمائة على التوالي، مقابل نسبة نمو متواضعة جدا للدول غير النفطية، بلغت حوالي 3.3 بالمائة فقط، متأثرة بارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة المستوردة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وتباطؤ نموها الاقتصادي، إلا أن السودان وسوريا لبنان وليبيا، شكّلت رباعيا استثنائيا بانكماش اقتصاداتها للعام الثاني على التوالي بسبب استمرار الأزمات الداخلية فيها، التي أثّرت سلبا على قطاعاتها الاقتصادية الرئيسية.[1] وما يضاعف من الانخفاض الحاد في النمو الاقتصادي، الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي له تأثير عالمي على الأمن الغذائي، والحصول على الطاقة والتجارة الدولية، وغيرها من القطاعات الرئيسية.2

لكن سنة 2023 قلبت الموازين، حيث يظهر أن هذا التعافي كان نسبيا، فآثار الجائحة أدت إلى اضطراب سلاسل الإمداد، وتقلبات في أسعار السلع، مع زيادة الدين العام، وارتفاع معدلات التضخم، فانخفض معدل النمو لسنة 2023 إلى 0.3% (الجدول الموالي)، والأهم من ذلك تأثره بانخفاض معدلات نمو جل الدول المصدرة للنفط، بسبب خفض إنتاج النفط ضمن اتفاق الأوبك، دون أن نهمل دور الصراعات الداخلية في اليمن وليبيا، والأزمات الاقتصادية والسياسية في السودان ولبنان، والحرب على غزة في فلسطين.

ويُظهر الجدول توقعات صانعي السياسات بنمو قوي يُقارب 3% سنة 2024، وتفاؤلهم باستمرار ارتفاعه إلى حدود 4.5% لسنة 2025، وهي تقديرات مبنية على توقع انتعاش تدريجي للطلب العالمي للسلع والخدمات، الذي يُدعِّم صادرات الدول العربية، ويساهم في تحفيز نموها مصحوبا بتبني

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023 ص22 و23 (بتصرف)

[2] مجموعة البنك الدولي، **التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار لعام 2023** العدد 35 ص 25

العديد من الدول العربية لإصلاحات اقتصادية مستمرة، تخدم استراتيجيات تنويع منتوجاتها مما يعزز رفع معدلات النمو على المدى الطويل.

الجدول رقم (11): معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية بعد جائحة كوفيد-19

	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
المملكة العربية السعودية	1.1	3.6-	5.1	7.5	0.8-	4.4	5.7
الإمارات العربية المتحدة	1.1	5.0-	4.4	7.5	3.1	3.9	6.2
قطر	0.8	3.6-	1.5	4.2	1.6	1.8	3.1
الكويت	0.6-	3.4-	1.7	6.1	1.9-	2.7	3.0
عمان	1.1-	3.2-	3.0	4.3	1.3	2.3	2.7
البحرين	2.2	4.9-	2.2	5.1	2.6	3.5	3.2
الدول العربية المصدرة للنفط	**1.2**	**4.2-**	**3.2**	**7.4**	**0.6**	**3.7**	**5.1**
الجزائر	0.8	4.9-	4.0	3.6	4.2	4.2	3.9
العراق	5.8	15.7-	5.9	7.0	2.6-	3.1	3.5
اليمن	2.1	8.5-	2.0-	1.3	0.8-	1.5	4.8
ليبيا	13.2	59.7-	177.3	5.5-	12.1	6.2	5.9
الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط	**3.8**	**13.4-**	**15.6**	**4.3**	**2.0**	**3.7**	**3.9**
مصر	5.6	3.6	3.3	6.7	3.8	3.2	4.0
المغرب	2.9	7.2-	8.2	1.5	3.4	3.2	3.4
الأردن	2.0	1.6-	2.2	2.4	2.6	2.5	2.6
تونس	1.5	8.7-	4.5	2.8	0.4	1.9	2.2
موريتانيا	5.6	1.8-	3.0	6.4	3.4	4.3	4.3
فلسطين	1.4	11.3-	7.0	4.1	5.3-	4.2-	0.5
لبنان	7.3-	27.7-	15.2-	1.7-	1.2-	0.4-	3.4
السودان	2.5-	3.6-	0.5	1.7-	29.7-	15.7-	2.4
جيبوتي	6.5	1.0	4.0	3.1	5.5	5.3	5.6
جزر القمر	2.0	0.2	2.4	2.4	3.0	3.5	3.6
الدول العربية المستوردة للنفط	2.7	2.5-	2.6	3.8	1.1-	0.4	3.5
الدول العربية	**1.6**	**5.1-**	**5.0**	**5.8**	**0.3**	**2.8**	**4.5**

المصدر: صندوق النقد العربي آفاق الاقتصاد العربي 2024 العدد 20 جويليا 2024 ص 64

أما فيما يخص تطور الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، فنلمس ضعفا في مسألة تنوع قطاعات الإنتاج السلعي على مستوى مجمل الدول العربية، نظرا لهيمنة قطاع الصناعات الاستخراجية مقارنة بالصناعات التحويلية، (الجدول رقم 12)، مقابل، تراجع قطاع الزراعة، نظرا للظروف المناخية غير المواتية، محدودية الموارد المائية، والتوسع العمراني على الأراضي الخصبة، إضافة إلى الحروب الأهلية والصراعات، التي ساهمت في تدمير الأخضر واليابس، بالإضافة إلى فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي.

في المقابل نلاحظ نموا متسارعا لقطاع الخدمات الحكومية، ليبلغ هذا الأخير ذروته خلال جائحة كوفيد-19 بـ 15.2 بالمائة، ثم يعاود الانكماش تدريجيا في العامين التاليين بـ 2021 و2022 بـ 12.5 و11 بالمائة، مما يؤكد تأثره بالتطورات الاقتصادية العالمية، والأزمات الإقليمية.

إن اعتماد جلّ الاقتصادات العربية على مصدر دخل واحد، وتأثر القطاع الخدمي بالصدمات الخارجية، يدعوا إلى الحاجة الملحة لتنويع مصادر الدخل، فلطالما كانت فكرة التنويع وتشجيع الاستثمار خارج القطاعات النفطية، لزيادة الصادرات، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، هي العمود الأساسي في الإصلاحات الاقتصادية.

الجدول رقم (12): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2010 و2015 و2020-2022)

	هيكل الناتج المحلي الإجمالي				
	2010	**2015**	**2020**	**2021**	**2022**
قطاعات الإنتاج السلعي منها:	57.1	46.8	42.9	47.8	53.5
الزراعة	6.2	6.0	6.0	5.3	4.8
الصناعات الاستخراجية	33.7	21.2	16.7	22.9	29.5
الصناعات التحويلية	9.6	10.7	11.0	11.1	11.4
باقي قطاعات الإنتاج	7.7	8.9	9.2	8.5	7.8
إجمالي قطاعات الخدمات منها:	42.3	52.5	54.7	48.8	43.6
الخدمات الحكومية	10.3	13.2	15.2	12.5	11.0
صافي الضرائب غير المباشرة	0.6	0.7	2.4	3.4	2.9
الناتج المحلي الإجمالي	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023 ص 26 (بتصرف)

المبحث الرابع: النمو المحابي للفقراء: الإطار المفاهيمي وتطبيقاته في الدول العربية

عند التحدث عن النمو الاقتصادي لابد من تجاوز الأرقام المجردة، فلا حاجة لمجرد زيادة في الناتج المحلي الإجمالي إذا لم تكن هذه الزيادة تخدم مصلحة الفقير. ونظرا للتوقع بأن معدلات النمو المرتفعة تساهم في الحد من الفقر، باعتباره هدفا استراتيجيا للتنمية الاقتصادية، فإننا نهدف في هذا المبحث إلى تحليل طبيعة النمو، وتقييم مدى انحيازه لصالح الشرائح الأقل دخلا في المجتمع العربي وهو ما يصطلح عليه بالنمو المحابي للفقراء.

المطلب الأول: مفهوم النمو المحابي للفقراء

النمو الاقتصادي هو الهدف الذي تسعى إليه معظم الدول، لكن ما الفائدة من تحقيق معدلات نمو عالية في ظل تزايد معدلات الفقر أو تراجعها ببطء شديد؟

هنا يبرز دور مفهوم اقتصادي يهدف الى **تعزيز النمو الاقتصادي بطرق تساهم في تقليل الفقر وعدم المساواة**، إنه "**النمو الاقتصادي المحابي للفقراء**".

ما يتّضح هنا، هو أنه عبارة عن استراتيجية تركّز على كيفية توزيع فوائد النمو بين مختلف شرائح المجتمع، مع التأكيد على تحسين حياة الفقراء والفئات المهمّشة.

إن الدمج بين مفهومي "النمو الاقتصادي" و"إعادة التوزيع"، يُؤكّد على ضرورة دمج الأهداف التوزيعية في استراتيجية التنمية الشاملة، ويُنظر إلى هذا المفهوم مؤخرا على أنه أصل مفهوم النمو المحابي أو المؤيّد للفقراء.[1]

في تقرير التنمية العالمي الصادر عن البنك الدولي للعام 1990، ورد مصطلح "النمو واسع النطاق" يدعو إلى تحقيق المساواة بين طبقات المجتمع في المنافع الاجتماعية، وبعد ذلك، تم اقتراح مفهوم "النمو المؤيد للفقراء" بشكل متكرّر من طرف عدد من المنظمات الدولية، بما في ذلك البنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، والأمم المتحدة، وما إلى ذلك.

عام 1999 أعاد بنك التنمية الآسيوي طرح نفس المفهوم جنبا إلى جنب مع التنمية الاجتماعية والحكم الراشد، باعتبارهما أهم ركيزتين تُبنى عليهما استراتيجية الحد من الفقر في منطقتي آسيا والمحيط الهادي، وبذلك كان السعي نحو تحقيق النمو الموجه لصالح الفقراء يتمحور في التفكير والممارسة التنموية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.[2]

[1] Lu, Bostanli. (2023). Pro-Poor Growth: Concept, Challenges, and Policy Implications in Global Economic Development. Manage Stud. P 2. 9(1): 555752. DOI: 10.19080/ASM.2023.09.555752
[2] Ibid

شهد حقل الاقتصاد جدلا مستفيضا حول تعريف دقيق للنمو الموجه لصالح الفقراء، فبينما يتفق الخبراء على أهمية توجيه النمو الاقتصادي للفئات الأقل حظا، إلا أنهم يختلفون حول المعايير والشروط التي يجب توفرها في نمو اقتصادي ما لتصنيفه كنمو مناصر للفقراء، فالبعض يركّز على التغيرات المطلقة في مستويات المعيشة، ويُركِّز آخرون على التغيرات النسبية في دخول الفقراء مقارنة بالأغنياء، ولعلّ هذا التنوّع في التعريفات هو ما يعكس صعوبة قياسه.

1- المفهوم المطلق للنمو المناصر للفقراء :

يُعرف بأنه النّهج الذي يقيس مدى استفادة الفقراء من عملية النمو الاقتصادي، من خلال التركيز على التحسّن المطلق في مستويات مداخيلهم ومعيشتهم. .

وفقا لهذا التعريف، يُعتبر النمو مناصرا للفقراء إذا أدّى إلى زيادة حقيقية وملموسة بالقيمة المطلقة للفقراء، بصرف النظر عن توزيع المكاسب الاقتصادية بين شرائح المجتمع الأخرى، بمعنى أي زيادة في مداخيل الأفراد الفقراء (الذين سبق تحديدهم بمفهوم خط الفقر)، تُعدّ إنجازا ضمن هذا المفهوم، بغض النظر عن التفاوتات بين الفقراء أنفسهم، فهذا المفهوم لا يُعطي الأولوية للفئات الأكثر فقرا.

وكمثال عن ذلك، ارتفاع متوسط دخل الفقراء من 100 دولار شهريا إلى 150 دولار، بغض النظر عمّا إذا كان معدل الزيادة لدى الأغنياء أعلى أو أقل، يُعتبر "نموا مطلقا محابيا للفقراء."

يتضح من خلال هذا المفهوم أنه لا يهتم بما إذا كان النمو يقلّل الفجوة بين الفقراء والأغنياء، فلا علاقة له بعدم المساواة، إنما يُركّز فقط على تحسين مستوى معيشة الفقراء بشكل مطلق.

2- المفهوم النسبي للنمو المناصر للفقراء:

يُعتبر النمو مناصرا للفقراء، إذا كانت دخول الفقراء تنمو بوتيرة أسرع من معدل نمو الدخل لجميع السكان، ولهذا التّحسّن النسبيّ أمر بالغ الأهمية للحد من عدم المساواة في الدخل .

فمثلا، إذا نما دخل الفقراء بنسبة 10% بينما كان متوسط الدخل في البلد ككل ينمو بنسبة 5%، فإن هذا النمو يُعدّ "نسبيا مناصرا للفقراء."

وهذا النوع من النمو يساهم في تحسين الوضع النسبي للفقراء مقارنة بالأغنياء، فهو لا يقتصر على تحسين وضع الفقراء فحسب، بل يقوم بذلك أيضا بمعدل يفوق عامة السكان، لأنه يساعد على تسريع تضييق فجوة الدخل بين الفقراء والأغنياء.

3- المفهوم الشامل للنمو المناصر للفقراء:

يُعرّف بأنه العملية التي يتم من خلالها تحقيق نمو واسع النطاق، يُعزّز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لمختلف شرائح المجتمع، مع التركيز بشكل خاص على تمكين الفئات المُهمّشة والضعيفة.

وفقا لهذا التعريف ينصبُّ التركيز على ضمان أن النمو لا يترك أي شخص وراءه، فمكاسبه تشمل جميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الفقراء، وهذا من شأنه ضمان تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز التنمية المستدامة القائمة على الإنصاف والمساواة.

نجد هذا المفهوم مجسدا مثلا، لما تنفذ الحكومة سياسات تدعّم الاستثمار في المناطق الريفية المحرومة، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل، وتطوير البنية التحتية، أو مثلا تقديم دعم مالي لتسهيل وصول الفقراء إلى خدمات مصرفية وقروض ميسرة، (تعزيز الشمول المالي)، أو دعم تقني لصغار المزارعين في هذه المناطق، لدعم مبادراتهم الاقتصادية.

تسلط هذه التعاريف الضوء على جوانب مختلفة من النمو المحابي للفقراء، مع التركيز على التحسينات المطلقة والنسبية في دخل الفقراء، فضلا عن أهمية الشمولية في استراتيجيات النمو الاقتصادي.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة طرق لتحقيق نمو اقتصادي محابي للفقراء، أهمها:

- **الاهتمام برأس المال البشري:** عن طريق تحسين ظروف التعليم (لاسيما في المناطق التي تقل فيها المدارس، كالمناطق الريفية والصحراوية مثلا)، أو تحسين برامج التدريب المهني، التي من شأنها تمكين العمال من اكتساب المهارات اللازمة للعمل في القطاعات المنتجة، أو تحسين الخدمات الصحية، وجعلها مجانية أو ميسورة التكلفة.

- **دعم الشمول المالي:** عن طريق وصول الفقراء إلى القروض الميسّرة والخدمات المصرفية، بما يُسهّل تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصّغر.

- **تحسين فرص العمل للفئات الأشد فقرا:** عن طريق خلق وظائف لائقة، والتقليل من عدم الاستقرار الوظيفي، أو إطلاق مشروعات البنية التحتية في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة لخلق فرص عمل مباشرة.

- **تعزيز المساواة في توزيع الدخل:** عن طريق إصلاح نظم الضرائب لصالح الفئات الضعيفة، أو من جهة أخرى تقليل التفاوت بين الجنسين، كتعليم المرأة، وتوظيفها مثلا.

– **تعزيز البنية التحتية في المناطق الفقيرة:** لتحسين جودة الحياة في المجتمعات المُهمّشة، عن طريق إنشاء طرق وشبكات الكهرباء والمياه النظيفة مثلا.

المطلب الثاني: قياس النمو المحابي للفقراء

من أبرز الدراسات التي اهتمت بقياس النمو المحابي للفقراء، دراسة رافاليون وشن (2001)، حيث اعتمدت على مؤشر واطس لقياس الفقر، من خلال النظر في أثر نمو إنفاق الفرد على المؤشر، إذ يُعتبر النمو محابيا للفقراء إذا ما ترتب عليه انخفاض في مؤشر واطس.

بينما اعتمد كل من كاكواني وبرنيا (2000) على صياغة عامة لمؤشر الفقر، وبعدها تم النظر في التغيرات التي تحدث في الفقر كما يقيسها المؤشر نتيجة لنمو دخل الفرد، وهذا بعد الأخذ في عين الاعتبار التغيرات التي تحدث في حالة توزيع الإنفاق.

بافتراضهما بأن أي مؤشر للفقر يتغير بمرور الزمن مع نمو دخل الفرد، من خلال:(1)

– **المرونة الفرعية لمؤشر الفقر وفقا لتغير مستوى المعيشة:** وهي نسبة إنفاق الفرد لخط الفقر للفرد مضروبا في معدل نمو الإنفاق للفرد، بحيث يُمكن صياغتها كمايلي:

(إنفاق الفرد/خط الفقر للفرد) * معدل نمو الإنفاق للفرد

ما نلاحظه في هذه المرونة، هو أنها سالبة، نظرا للعلاقة العكسية التي تربط البسط بالمقام، بحيث كلما ارتفع خط الفقر للفرد نقُص إنفاقه، والعكس صحيح.

– **المرونة الفرعية لمؤشر الفقر وفقا لدرجة عدم المساواة في التوزيع:** كأن نأخذ مثلا معامل جيني مضروبا في معدل تغير درجة عدم عدالة التوزيع، بحيث يمكن صياغتها كمايلي:

(معامل جيني * معدل تغير درجة عدم عدالة التوزيع)

من الملاحظ أن هذه المرونة موجبة نظرا للعلاقة الطردية التي تربط بين معامل جيني ودرجة عدم العدالة في التوزيع (نقص معامل جيني يعني زيادة العدالة بمعنى **نقص** عدم العدالة)

وانطلاقا من المرونتين السابقتين يُمكن صياغة العبارة العامة لمؤشر النمو المحابي للفقراء كمايلي:

مؤشر النمو المحابي للفقراء = 1+ (المرونة الفرعية المرجحة بدرجة التوزيع / المرونة الفرعية مع مستوى المعيشة)

[1]علي عبد القادر علي، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد 82 أفريل 2009 السنة الثامنة ص ص 5-6 (بتصرف)

ومن الملاحظ هنا أن المرونة الفرعية المرجحة بدرجة التوزيع، وهي الموجودة في البسط، يمكن أن تكون موجبة أو حتى سالبة، حسب المرحلة التنموية التي تمر بها الدولة عين الدراسة.

بحيث أنه حسب أطروحة كوزنتز، من المتوقع أن تكون هذه المرونة موجبة خلال المراحل الأولى للتنمية، وسالبة في المراحل المتقدمة لها.

وانطلاقا من هذا المؤشر اقترح كاكواني وبرنيا القيم الموجودة في الجدول الموالي للتعرف على درجة محاباة عملية النمو للفقراء:

الجدول رقم(13): درجات محاباة النمو الاقتصادي للفقراء حسب كاكواني وبرنيا (2000)

قيمة المؤشر	حالة محاباة النمو
سالبة	نمو اقتصادي ضد الفقراء (غير محاب للفقراء)
موجبة وأقل من 0.33	نمو اقتصادي محابي للفقراء بطريقة ضعيفة
أكبر من 0.33 وأقل من 0.66	نمو اقتصادي محابي للفقراء بطريقة متوسطة
أكبر من 0.66 وأقل من واحد	نمو اقتصادي محابي للفقراء
واحد أو أكثر	نمو اقتصادي محابي للفقراء بشدة

المصدر: علي عبد القادر علي "النمو الاقتصادي المحابي للفقراء" المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد 82 أفريل 2009 السنة الثامنة ص6

يجدر بنا التنويه إلى أن هذه المنهجية تعاني من قصور في التوصيف الدقيق، مع صعوبة تحقيق معدلات محاباة عالية إذا كان البلد محل الدراسة في المراحل المبكرة للتنمية، لذلك تم الانتقال إلى مقاربة حديثة سنة 2004، تعتمد على منحنى لورنز، وقد تطورت هي الأخرى باستخدام منحنى لورنز المعمم (سون وكاكواني، 2006)، بتركيزها على معدل النمو الذي يحدث في متوسط إنفاق الفقراء مقارنة بمعدل النمو الذي يتحقق في الاقتصاد ككل، ممّا وفّر أدوات أكثر فعالية لتقييم مدى استفادة الفقراء من النمو الاقتصادي.

وبالفعل قام سون وكاكواني (2006) بتطبيق هذه المنهجية الحديثة على 237 دولة على مستوى العالم، فكانت 108 حالة تتسم بمحاباتها للفقراء، لكن ما يُلاحظ في هذه الدراسة هو قصر الفترات الزمنية المعتمدة في مختلف الدول، وقِدم المعلومات المستخدمة (أحدث المشاهدات كانت في سنة 2001) [1]

[1] علي عبد القادر علي، المرجع السابق، ص 9 (بتصرف)

المطلب الثالث: النمو المحابي للفقراء في الدول العربية

بالعودة إلى منهجية حساب النمو المحابي للفقراء في المطلب السابق والتي تم تطبيقها على عينة من ست دول عربية، حسب ما يتوفر من منحنى لورنز ومتوسط إنفاق الفرد في المجتمع على أساس المكافئ الشرائي للدولار (2005) كما هو مُدوّن في الجدول أدناه:

الجدول رقم(14) نصيب الشرائح السكانية من الإنفاق ومعامل جيني لبعض الدول العربية

الشرائح السكانية	نصيب الشرائح السكانية من الإنفاق (%)											
	الأردن		جيبوتي		مصر		المغرب		موريتانيا		اليمن	
	1997	2006	1996	2002	1995	2005	1999	2007	1996	2006	1998	2005
أفقر عشير	3.11	3.01	2.37	2.33	4.18	3.85	2.65	2.66	2.43	2.54	2.99	2.91
ثاني أفقر عشير	4.35	4.20	1.02	3.66	5.33	5.11	3.77	3.86	3.88	3.64	4.44	4.27
ثالث أفقر عشير	5.27	5.11	5.17	4.70	6.11	5.92	4.74	4.76	5.01	4.71	5.52	5.20
رابع أفقر عشير	6.20	6.03	6.29	5.79	6.90	6.72	5.77	5.69	6.14	5.82	6.59	6.11
خامس أفقر عشير	7.20	7.02	7.46	6.96	7.72	7.55	6.91	6.69	7.35	7.00	7.72	7.08
سادس أفقر عشير	8.34	8.18	8.78	8.30	8.68	8.50	8.22	7.85	8.71	8.35	8.98	8.19
سابع أفقر عشير	9.73	9.59	10.32	9.93	9.82	9.66	9.81	9.31	10.32	10.00	10.45	9.55
ثامن أفقر عشير	11.60	11.51	12.33	12.07	11.35	11.23	11.95	11.30	12.41	12.28	12.33	11.40
تاسع أفقر عشير	14.67	14.67	15.42	15.52	13.87	13.84	15.39	14.66	15.62	16.10	15.20	14.47
أغنى عشير	29.53	30.68	27.84	30.74	26.04	27.62	30.79	33.22	28.13	29.56	27.78	30.82
معامل جيني (%)	36.42	37.72	36.77	39.96	30.13	32.14	39.46	40.88	37.29	39.04	33.44	37.69
متوسط إنفاق الفرد في السنة (بالدولار)	1819	2521	1806	1122	1174	1350	1557	1937	944	1060	1084	1008

المصدر: علي عبد القادر علي، نفس المرجع السابق، ص12

أول ما يلفت انتباهنا في الجدول، وجود معاملات جيني مرتفعة في كل دول العينة، في الفترة الممتدة ما بين منتصف التسعينات إلى منتصف العقد الأول من الألفية، وهو ما يوحي بتدهور حالة عدالة التوزيع في الإنفاق.

بناءا على المعطيات المُجدولة أعلاه، تم تطبيق منهجية سون وكاكواني (2006) بتطبيق الخطوات التالية: [1]

1- حساب معدل نمو الإنفاق الحقيقي للفرد في السنة.

2- حساب متوسط إنفاق الفرد لكل شريحة سكانية في كل سنة.

3- حساب معدلات نمو الإنفاق الحقيقي للفرد في كل شريحة سكانية.

4- حساب معدل النمو الفعال كمتوسط مرجح لمعدلات النمو المحسوبة في الخطوة 3 أعلاه.

5- طرح معدل النمو المشاهد من معدل النمو الفعال، وحساب الكسب أو الخسارة في النمو.

والنتائج المُستخلصة من هذه المنهجية نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): نتائج قياس النمو المحابي للفقراء في عينة من الدول العربية

الدولة	الفترة الزمنية	معدل النمو المُشاهد (%)	معدل النمو الفعال (%)	الكسب أو الخسارة في النمو (%)	طبيعة النمو
الأردن	**2006-1997**	**3.7**	**3.5**	**0.2-**	**غير محابي**
جيبوتي	**2002-1996**	**7.6-**	**8.2-**	**0.6-**	**غير محابي**
مصر	**2005-1995**	**1.4**	**1.3**	**0.1-**	**غير محابي**
المغرب	**2007-1999**	**2.8**	**2.5**	**0.3-**	**غير محابي**
موريتانيا	**2006-1996**	**1.2**	**0.9**	**0.3-**	**غير محابي**
اليمن	**2005-1998**	**1.0-**	**1.6-**	**0.6-**	**غير محابي**

المصدر: علي عبد القادر علي ص13.

ما يُلفت انتباهنا في الجدول، هي معدلات النمو السالبة في جيبوتي واليمن، فيما سجلت باقي دول العينة معدلات موجبة، وقد تميزت الأردن بأعلى معدل موجب في حين سجلت موريتانيا أدنى معدل موجب بفارق ملحوظ بينهما، لكن بالرغم من هذا التفاوت في الأداء الاقتصادي، تتوحّد النتائج التطبيقية حول طبيعة النمو في كونه "غير محاب للفقراء".

[1] علي عبد القادر علي، المرجع ص12 (بتصرف)

مع أن العقود التي سادت منذ استقلال هذه الدول (من منتصف الستينات) إلى غاية منتصف تسعينات القرن الماضي، تميّزت شكليا بمعدلات نمو محابية للفقراء، نظرا لأولوية الاعتبار التي كانت توليها لعدالة توزيع الثروة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية آنذاك، وهو ما يُثير الجدل حول طبيعة السياسات التنموية المُطبّقة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها بعد الاستقلال.

وهذا ما يفرض تحديات جسيمة على مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، بتزايد الضغوط على سوق العمل ويُفاقم من مظاهر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، خاصة في ظل غياب آليات فعالة لتوزيع عادل لثمار النمو الاقتصادي.

فالدولة التي ترغب في خفض سريع للفقر، يتوجب عليها تحقيق معدلات نمو موجبة، على أن تكون محابية للفقراء، فإذا اتصفت معدلات النمو بالتذبذب الشديد، خصوصا في المدى القصير، فهذا يتطلب استخدام فترات زمنية أطول نسبيا.

وباعتبار أن النمو المحابي للفقراء هو ذلك النمو الذي يستفيد منه الفقراء بنسبة تفوق نسبة استفادة غير الفقراء، فإن هناك شواهد تطبيقية توضح أن الدول العربية سبق لها أن حققت هذا النوع من النمو على مدى ثلاثين سنة، من منتصف الستينات إلى غاية منتصف التسعينات، وقد بيّن البنك الدولي (2004) أن السبب في ذلك يعود إلى الطبيعة الاجتماعية للعقود التي شكّلت نمط العلاقة بين الأنظمة الحاكمة وشعوبها، وترجيح (إعطاء الأولوية) اعتبارات عدالة توزيع الثروة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وبالمقابل، أشار البنك الدولي إلى الإجهاد الذي ضرب تلك العقود الاجتماعية، التي أسهمت في تحقيق الإنجازات التنموية في المنطقة، خلال النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي، متأثرة بتدهور البيئة الاقتصادية الدولية، فترتب عن هذا الوضع أزمات اقتصادية، دفعت أغلب حكومات الدول العربية إلى تبني برامج الإصلاح الهيكلي، حيث ركّزت هذه البرامج على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، دون الاهتمام لما سيحدث في مسألة توزيع الدخل.

خلاصة:

شكّل تظافر عدة عوامل جوهرية مفسِّرة لاستمرارية ظاهرة الفقر في المنطقة العربية، موجة من الثورات والانتفاضات الشعبية التي هزّت عروش أنظمة حكمت لعقود طويلة، نتيجة تمركز الثروة في أيدي نُخب محدودة مقابل عيش الأغلبية الساحقة من المواطنين في ظروف صعبة، تتسم بالبطالة وتدني الأجور وارتفاع الأسعار.

فإلى عهد قريب كان التعليم والتدريب طريقا مضمونا إلى وظيفة مجزية ومستقرة، بل إنهما كانا يمثّلان الطريق الأساسي للارتقاء إلى شريحة اجتماعية أعلى، كما أنهما كانا من أهم وسائل تحقيق العدالة في توزيع الثروة، واليوم تختلف الصورة عما كانت عليه من قبل، فالمشكلة ليس في كمية الشباب المتعلِّم بقدر ما تتجلى في هياكل ونظم التعليم وأساليب التدريب، كونها تفتقر إلى الموارد والبرامج الداعمة للفئات المُهمّشة، مما يؤدي إلى استمرار دورة الفقر وعُمق الفجوة الاجتماعية والاقتصادية، فمعظم الدول العربية تعجز اليوم عن توفير الكوادر المؤهّلة والقادرة على مواكبة احتياجات سوق العمل، ومنافسة العمالة الأجنبية المتطورة.

هذا النمو المرتفع للقوى العاملة العربية مقابل تدني إنتاجيتها وارتفاع تكلفتها، في ظل مستجدات الاقتصاد العالمي المفتوح، القائم على تفعيل قوى السوق والمنافسة الضارية بين الدول، هو ما يجرنا إلى ضرورة وضع سياسات التحوُّل الهيكلي، التي تُدعِّم نموا اقتصاديا مستداما، يُعزِّز من الإنتاجية ويُخفِّض من معدلات البطالة في صفوف الشباب والنساء، ويحُدُّ من تنامي عبء الإعالة الديموغرافي على الموارد الأسرية، ويُقوّي صمود الفقراء أمام الصدمات المحلية والعالمية.

بناءا على ما سبق، وفي سياق التحليل المفصّل لمفهومي النمو والفقر، ومحاولة منا لدمج المفهومين لإبراز ذلك الترابط بينهما، اختتمنا هذا الفصل بمفهوم **النمو المحابي للفقراء** (Pro-Poor Growth) كحلقة تُسهِّل وصول ثمار النمو للفئات الهشّة في المجتمع أكثر من الفئات الأخرى، وبالرغم من أن بعض الدول العربية شهدت محاولات لتبني هذا التوجه، إلاّ أنّ فعالية هذه التطبيقات لا تزال محل تساؤل.

فقد كشفت عديد من الدراسات التطبيقية على عينة الدول العربية نتائج مثيرة للقلق، حيث أظهرت جميع الدول المدروسة أنماطاً للنمو غير محابية للفقراء، مما يشير إلى أن النمو الاقتصادي المحقق لم يُترجم إلى تحسُّن ملموس في أوضاع الطبقات الأكثر حرماناً. هذه النتيجة تستدعي إعادة النظر الجذرية في السياسات التنموية المتبعة وآليات توزيع الموارد.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر النمو على الفقر

في الدول العربية

تمهيد:

تُعتبر العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر من المحاور الجوهرية في الأدبيات الاقتصادية على المستويين النظري والتطبيقي، حيث يُجمِع الفكر الاقتصادي التنموي على اعتبار النمو الاقتصادي بمثابة المحدد الأساسي لارتقاء مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والتخفيف من حدة الفقر، بالرغم من الجدل القائم حول الآليات التوزيعية التي تحكم انتقال منافع النمو إلى الشرائح المُهمّشة في المجتمع. فبالرغم من التنوع النسبي في الهياكل الإنتاجية والموارد الطبيعية في الاقتصاد العربي، إلا أن له من الخصائص الهيكلية المشتركة والتحديات التنموية المتماثلة.

يهدف هذا الفصل التطبيقي إلى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر في عينة من الدول العربية، باستخدام بيانات لوحية (Panel Data) تُغطّي 12 دولة عربية: الجزائر، البحرين، قطر، الكويت، السعودية، الإمارات، عُمان، مصر، المغرب، تونس، الأردن والعراق، على مدى 13 سنة على طول الفترة (2010-2022).

سنسعى للإجابة على الإشكالية المحورية المتعلقة بتأثير النمو الاقتصادي على الفقر في الدول محل الدراسة خلال الفترة المحددة، وفي هذا السياق، يُعتبر النمو الاقتصادي المتغير المستقل الرئيسي الذي يُشكِّل محور استقصائنا، كما سنقوم في ذات الوقت بتحليل تأثير مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مستويات الفقر، لاسيما:

- هيمنة الطبقة الغنية على الثروة في المجتمع، بتمركزها في يد أغنى عُشير من المجتمع (top10) بحكم أن اللامساواة في توزيع ثمار النمو من شأنه أن يزيد الفقراء فقراً.
- معدلات البطالة (unem)، بحكم أن معدلات البطالة المرتفعة تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بتراجع الطلب الكلي وتباطؤ عجلة الإنتاج ويُقلِّل الاستثمار، وهو ما يُسهِم في تدهور مستويات المعيشة.
- معدلات التضخم (inf)، التي كلما ارتفعت أصبحت عاملا مُعوِّقا للاستثمار والنمو، تؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة وارتفاع تكاليف المعيشة، خاصة للطبقة الفقيرة.
- نسب الإعالة العمرية للأطفال ولكبار السن (DPND)، تؤثر على الفئة المنتجة من السكان بتحويل جزء كبير من الموارد نحو الاستهلاك والرعاية بدلا من الاستثمار، خاصة أن عينة الدراسة هي المجتمع العربي، بما يُميِّزه من ترابط أسري وثقافة اجتماعية ودينية تميل إلى تخصيص جزء كبير

من الدخل للعائلة الكبيرة بدلا من الاقتصار على الأسرة الصغيرة، مما يُقلِّل من قدرة المجتمع على توليد الثروة وتوارُثِ مشكلة الفقر عبر الأجيال.

تجدر الإشارة إلى أننا تعمّدنا استبعاد بعض المتغيرات التي قد تُعتبر ذات صلة بتفسير ظاهرة الفقر، وقد أثبت اختبار Ramsey RESET صحّة هذا التوجه، مؤكِّدا أنّ هناك بعض المتغيرات لم تُدرج في نموذجنا، إلاّ أنّنا نؤكِّد أنّ استبعادها لم يكن نتيجة إغفال بغير قصد أو خطأ منهجي، بل كان قراراً مقصوداً مستنداً على اعتبارات دقيقة تخدم أهداف الدراسة وتضمن قوة التحليل. فبعض المتغيرات غير المُدرجة لا تُعدُّ محوريّة في سياق إشكاليتنا البحثية؛ فمثلا إدراج متغيرة التعليم أو الصحّة من شأنه تحويل مِحور دراستنا نحو مفاهيم الفقر البشري المتعدد الأبعاد. كما أن عدم إدراج متغير النمو الديموغرافي يأتي كقرار استباقي، تجنُّباً للوقوع في مشكل التّعدّد الخطي (Multicollinearity) نظرا للارتباط الوثيق مع معدلات الإعالة العمرية، فهذا الأخير يوفّر مؤشرا أكثر تركيزاً على الضغط الاقتصادي الناجم عن التركيبة السكانية، مع تجنب مشكل التعدد الخطي.

في حين أن انتقاء المتغيرات حيّز دراستنا كان مدفوعا بالأهداف الرامية إلى التركيز على مدى تأثير المجاميع الاقتصادية المُدرجة وليس كل المتغيرات المُفسِّرة للفقر، ممّا يجعل قرار استبعادها خيارا منهجيا متعمداً وليس تقصيراً أو إغفالا غير مقصود.

سنقوم بتقدير النماذج الاقتصادية القياسية للبانل الساكن، بما في ذلك نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model : PRM) ونموذج الآثار الثابتة (Fixed–Effects Model : FEM) ونموذج الآثار العشوائية (Random–Effects Model : REM) لتحديد النموذج الأنسب بما يعكس طبيعة البيانات والعلاقات بين المتغيرات.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، يبدأ المبحث الأول **بوصفٍ إحصائي لبيانات الدراسة القياسية**، عن طريق التعريف بعينة الدول التي شملتها دراستنا، والتعريف بمتغيرات الدراسة ومصادرها ثم تحليل الارتباطات بين المتغيرات، سواء فيما بين الدول أو داخل كل دولة عبر الزمن. بينما يتناول المبحث الثاني **عرض وتحليل نماذج البانل** الساكنة المُقدّرة، **واختيار أفضل** (وأنسب) **نموذج**، ثم تقييم جودة التقدير لهذا النموذج لاكتشاف مشاكل القياس التي يعاني منها، وفي المبحث الثالث سنحاول **علاجه بمنهجية (FGLS)** التي تساعدنا في تطويره إلى نموذج أكثر دقة وواقعية، بما يعكس التعقيدات الاقتصادية الحقيقية في المنطقة خلال الفترة المدروسة.

المبحث الأول: التحليل الوصفي الإحصائي لبيانات الدراسة القياسية

سيتم التركيز من خلال هذا المبحث على مجموعة من النقاط من خلال تقديم عينة الدول محل البحث، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات المدرجة في الدراسة، ووحداتها، ومصادر البيانات الإحصائية.

من جهة أخرى، تم الاعتماد على أساليب تحليل البيانات الخاصة بالتحليل الإحصائي متعدد المتغيرات (مقارنة المتوسطات، وتحليل مخرجات الإحصاء الوصفي)، واستخلاص ملاحظات أولية من التحليلات الوصفية تمهيداً للتحليلات القياسية المتقدِّمة.

المطلب الأول: التعريف بعينة الدول والمتغيرات الاقتصادية ومصادرها

يُعدُّ التعريف بعينة الدول والمتغيرات الاقتصادية المستخدمة خطوة محورية لفهم التحليل الإحصائي القياسي، ويُمثِّل اختيارنا لاثنتي عشرة دولة عربية، تنوُّعا جغرافياً واقتصادياً داخل المنطقة، مع الاعتماد على مصادر بيانات موثوقة أبرزها قاعدة البنك الدولي، وذلك لضمان جودة المعلومات وسلامة إحصائيات المتغيرات الاقتصادية المُعتمدة.

1- تقديم عينة الدول محل البحث:

تعتمد الدراسة على عينة من إثنتي عشرة دولة مُختارة من العالم العربي، هي على التوالي:

الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، المغرب، عُمان، قطر، السعودية، تونس والإمارات.

وقع اختيارنا على هذه العينة من الدول بناءً على ما يتوفر من بيانات وإحصائيات لإجراء الدراسة بالشكل الدقيق، مع استثناء دول أخرى بسبب عدم توفر الإحصائيات عنها، وأخرى بسبب تأثير الحروب والصراعات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مثل فلسطين: اليمن، سوريا، ليبيا، السودان والصحراء الغربية.

2- التعريف بمتغيرات الدراسة:

تم اعتماد المتغيرات التالية:

أ- **المتغير التابع:**

■ **معدل الفقر (POV)** : هي عبارة عن نسب مئوية تم حسابها اعتمادا على خطوط الفقر الوطنية لكل دولة، وقد تم استيقاء البيانات من موقع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) على الرابط التالي:

https://escwaapigateway.azure-api.net/dlv1/escwa?name=Poverty

والمنحنيات التالية تبين تغيرات معدلات الفقر (pov) في عينة الدول محل الدراسة:

الشكل رقم (04): تغيرات معدلات الفقر في عينة الدراسة (2010-2022)

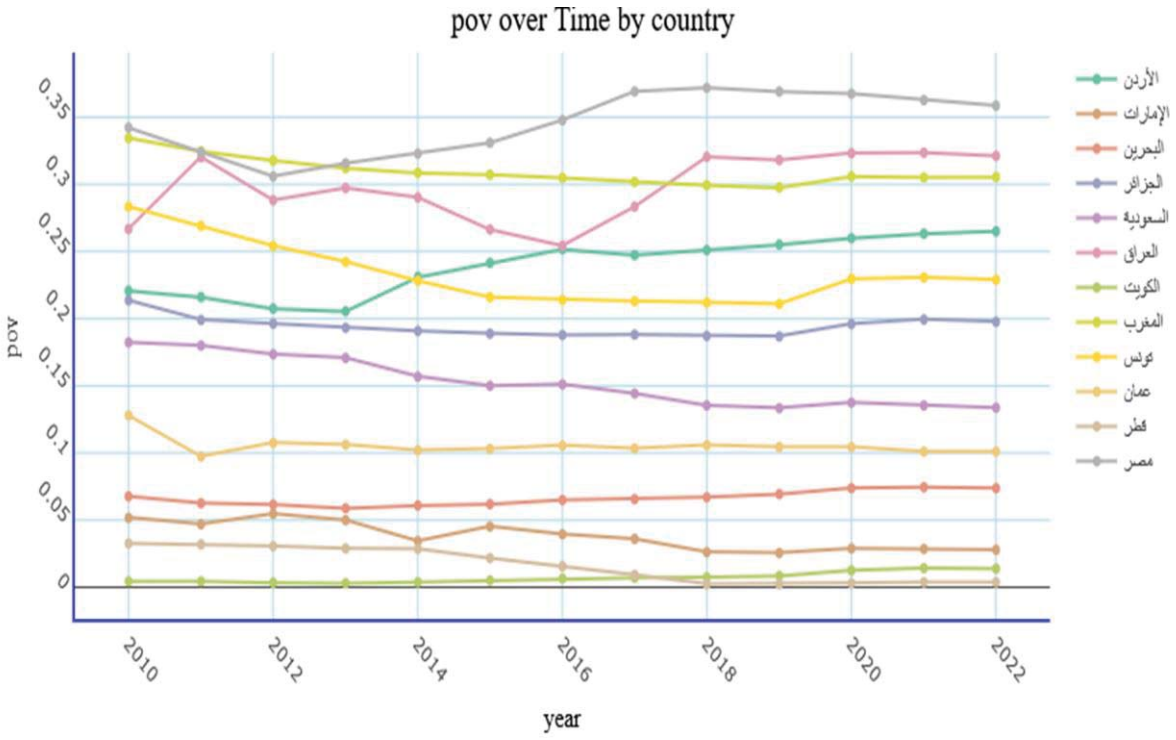

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من معدلات الفقر المنشورة على الرابط:

https://escwaapigateway.azure-api.net/dlv1/escwa?name=Poverty

تم رسم المنحنيات بالاعتماد على برنامج Excel

يُظهِر الشكل أن معدلات الفقر في البلدان العربية تشهد تباينا ملحوظا خلال الفترة المدروسة، بحيث يُمكننا تصنيف هذه البلدان حسب مستويات الفقر إلى:

البلدان منخفضة الفقر (معدل الفقر (pov) أقل من 7.5%): هي **قطر، الكويت، الإمارات والبحرين،** مما يعكس ميزة الثروة النفطية في الاقتصادات الخليجية، والتي تتميز بوجود أنظمة رعاية اجتماعية سخية.

البلدان متوسطة الفقر (بين 10% و20%): تضم كلا من **عُمان، السعودية والجزائر** حيث تميزت هذه البلدان بقلة التذبذبات في معدلات الفقر على طول الفترة، بعيدا عن أحداث الربيع.

البلدان عالية الفقر (أكثر من 20%): تضم بقية البلدان، حيث تتصدّر **مصر** قائمة هذه الدول بوصول معدل الفقر إلى ذروته (37.19% في سنة 2018) عقِب أحداث الربيع، ومع بقاء هذه المعدلات مرتفعة حتى بعد جائحة كوفيد-19 بسبب محدودية مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات العالمية، والتضخم في أسعار الغذاء، والنمو الديموغرافي الكبير، أثّر ذلك على قدرتها في توفير مناصب العمل. كما تضم هذه المجموعة **الأردن** التي لا يمكن أن نُنكر تميزها باستقرار سياسي بسبب جودة المؤسسات والحكم الرشيد، إلا أنها واجهت تحديات كالبطالة وتدهور اقتصادها الذي يعتمد على قطاع السياحة والصناعات التحويلية تأثرا بالجائحة، والأمر تقريبا مشابه للتحديات الاقتصادية المشتركة والهيكلية المتشابهة بينها وبين **تونس،** بحكم أن كلا البلدين يعتمدان أكثر على الخدمات وعلى قطاع السياحة بشكل كبير، وهما من الدول متوسطة الدخل غير النفطية، أما **المغرب** فقد تأثرت بأحداث الربيع في دول الجوار (تونس)، مما زاد من عدم اليقين الاستثماري وعدم الأمن، وتأثرت بالجائحة على الرغم من الانخفاض التدريجي في معدلات الفقر قبل الجائحة.

وبالرغم من أن **العراق** شهِد استقراراً نسبيا وانخفاضا في معدلات الفقر حتى العام 2016 بفعل ارتفاع أسعار النفط العالمية، إلا أن صعود تنظيم داعش وما خلّفته الصراعات من تدهور أمني واجتماعي وتدمير للبنية التحتية، مُقترِناً بانخفاض أسعار النفط وتداعيات جائحة كوفيد-19 أدى إلى تصاعد حاد ومستمِر في معدلات الفقر.

ب- المتغيرات المستقلة:

تم أخذ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل رئيسي للإجابة على الإشكالية الرئيسية لبحثنا، كما قمنا بإدراج مجموعة من المتغيرات الضابطة التي لها علاقة مباشرة بمعدلات الفقر في عينة الدول محل الدراسة، وهي كالتالي:

أولا: المتغير المستقل الرئيسي:

■ **معدل النمو الاقتصادي** مُقاساً بالناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic: **GDP** Product)، وهو إجمالي الدخل المكتسب من إنتاج السلع والخدمات في منطقة اقتصادية خلال فترة محاسبية، وقد تم تقسيم المؤشر الأساسي على إجمالي السكان للحصول على تقدير للفرد، حيث يُشير هذا المؤشر إلى النسبة المئوية للتغير على مدى كل سنة سابقة من سلسلة الأسعار الثابتة، بأخذ سنة الأساس هي سنة 2015، والعُملة هي الدولار الأمريكي، وقد تم أخذ هذه المعدلات من موقع البنك الدولي.

وعادة ما تكون **العلاقة عكسية** بين هذا المتغير ومعدلات الفقر، بحكم أن النمو الاقتصادي يزيد من فرص العمل والدخل، ويُحسِّن مستوى المعيشة، وبالتالي فهو **يقلّل من نسبة الفقر** في المجتمع.

ثانيا: المتغيرات المستقلة الثانوية:

■ **نسبة تراكم الثروة في يد أغنى 10% من المجتمع (top10):**

قمنا باستخدام هذه النسبة، كبديل لمؤشر جيني (Gini Index) في ظل غياب بياناته لكثير من السنوات، حيث وإن توفرت قيمه نجد مشاهدة واحدة على طول ثلاث إلى خمس سنوات، كما هو الحال بالنسبة لكثير من مؤشرات عدالة التوزيع في عينة الدول محل الدراسة.

قمنا بأخذ هذه النسبة من موقع World Inequality database (WID) الذي يُعدُّ مرجعا موثوقاً وذا مكانة علمية متميّزة في مجال قياس عدالة توزيع الثروة على مستوى العالم، ويعكس هذا المتغير مدى تمركز (تراكم) الثروة عند فئة 10% الأغنى، أو النصيب العائد إلى المجموعة الفرعية (الشريحة العُشيرية) الأعلى من السكان، ويتم حساب هذا المؤشر على النحو التالي:

1- ترتيب جميع الأفراد في المجتمع من **الأفقر إلى الأغنى** حسب صافي الثروة.

2- تحديد **أغنى 10%** من السكان.

3- جمع إجمالي الثروة التي يمتلكها هؤلاء الأفراد.

4- تقسيم ثروة هذه الفئة على إجمالي الثروة الصافية لجميع الأفراد.

وبالتالي فهو يُستعمل كمؤشر أساسي لفهم درجة العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية بين فئات المجتمع، بحيث **كلما زاد تمركز الثروة في يد قلة قليلة من المجتمع زادت معدلات الفقر**، فالتوزيع

غير العادل للموارد يُقلّل فرص الفئات الفقيرة في الحصول على موارد أو خدمات لتحسين أوضاعهم المعيشية.

- **معدل البطالة (UNEM):**

هو نسبة القوى العاملة القادرة والراغبة في العمل، والباحثة عنه، لكنها تظل دون عمل رغم سعيها الحثيث للانخراط في سوق العمل. هذا المؤشر مأخوذ من تقديرات منظمة العمل الدولية (ILO)، وهو منشور عبر موقع البنك الدولي.

ننتظر أن تكون علاقته بمعدلات الفقر طردية، فمعدلات **البطالة المرتفعة** تعكس عدم قدرة الأشخاص على تلبية احتياجاتهم الأساسية، **فترفع من معدلات الفقر في المجتمع.**

- **معدل التضخم (INF):**

يعكس التضخم كما يُقاس بمؤشر أسعار المستهلك (CPI: Consumer Price Index)، ذلك التغيُّر السنوي في النسبة المئوية لتكلفة شراء سلة من السلع والخدمات للمستهلك العادي، والتي قد تكون ثابتة أو متغيرة على فترات مُحدّدة، مثل كل سنة.

يشير هذا المؤشر إلى التغير في النسبة المئوية على مدى كل سنة سابقة، من سلسلة الأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) بالدولار الأمريكي، وقد تم أخذه من موقع البنك الدولي.

وبما أنه يعبِّر أيضا عن وتيرة ارتفاع تكلفة المعيشة على فئات المجتمع، فإنّ **ارتفاع معدلات التضخم** يعيق النمو الاقتصادي والاستثمار، مما يقلل من فرص العمل، فأي زيادة مستمرة في أسعار السلع والخدمات، تُقلّل من القدرة الشرائية للأسر (خاصة إذا تعلّق الأمر بالسلع والخدمات الضرورية التي لا تستطيع الأسر ذات الدخول المحدودة الاستغناء عنها) فهو **يرفع من معدلات الفقر.**

- **نسبة الإعالة العمرية (DPND)**

نسبة الإعالة العمرية (Age Dependency Ratio) هي مقياس ديموغرافي يُعبِّر عن نسبة الأفراد المُعالين، ممّن تقل أعمارهم عن 15 سنة أو تزيد عن 64 سنة (Dependant Population Not in the Workforce)، إلى السكان في سن العمل (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً)، حيث تُظهِر البيانات نسبة المُعالين لكلّ 100 من السكان في سن العمل.

عادة ما يتم استخدام هذه النسبة كأداة لتقييم الأعباء الاقتصادية والاجتماعية، التي يتحملها السكان العاملون اتجاه الفئات العمرية غير القادرة على الإنتاج المباشر.

فارتفاع هذه النسبة يزيد الأعباء على السكان العاملين، ويقلل من الموارد المتاحة للفرد العامل فيحُدُّ من فرص توفير دخل إضافي لتحسين الحالة المعيشية، وبالتالي فإن **ارتفاع نسبة الإعالة غالبا ما يرتبط بزيادة الفقر (علاقة طردية)**، خاصة في الدول ذات الموارد المحدودة والدعم الاجتماعي المحدود.

والجدول الموالي يلخص المتغيرات المعتمدة في الدراسة مع مصادر البيانات

الجدول رقم (16): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

نوع المتغير	اسم المتغير	الرمز	الأثر المتوقع	المصدر
المتغير التابع	معدل الفقر	POV	-	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)
متغير مستقل رئيسي	النمو الاقتصادي	GDP	سالب (-)	بيانات البنك الدولي
متغير مستقل ثانوي	معدل البطالة	UNEM	موجب (+)	بيانات البنك الدولي
متغير مستقل ثانوي	معدل التضخم	INF	موجب (+)	بيانات البنك الدولي
متغير مستقل ثانوي	عدالة توزيع الدخل	TOP10	موجب (+)	World Inequality Database
متغير مستقل ثانوي	نسبة الإعالة العمرية	DPND	موجب (+)	بيانات البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحثة تلخيصا للنقاط السابقة

تم الاعتماد بشكل أساسي على قواعد البيانات الصادرة عن المنظمات الدولية، وفي مقدمتها مؤشرات التنمية العالمية في قاعدة بيانات البنك الدولي (Data Bank) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، بالإضافة إلى قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (World Inequality Database) وذلك لعدة اعتبارات منهجية:

أولاً، تُوفِّر هذه المصادر بيانات مُعدّة وفق منهجيات موحدة ومعايير دولية، مما يضمن قابلية المقارنة بين مختلف دول العينة خلال فترة الدراسة، وهو شرط أساسي لنجاح نماذج بيانات البانل.

ثانياً، تتمتع هذه البيانات بدرجة عالية من المصداقية والموثوقية، نظراً لمرورها بعمليات تدقيق وتحقيق صارمة، مما يعزز الثقة في نتائج البحث.

أما عن اختيار النسب المئوية كوحدة قياس أساسية لجميع متغيرات الدراسة، فيعود ذلك إلى ثلاثة أسباب جوهرية:

السبب الأول هو التجانس في القياس؛ فتوحيد الوحدات يسهل عملية التحليل القياسي، ويُسهّل المقارنة المباشرة بين معاملات المتغيرات المختلفة.

السبب الثاني هو تجاوز مشكلة حجم الدولة، فالنسب المئوية (مثل نسبة البطالة أو نسبة النمو) تعبر عن الظاهرة بشكل نسبي مما يلغي الفروقات الناجمة عن اختلاف حجم الاقتصاد أو عدد السكان بين الدول.

وأخيراً، يتيح استخدام النسب تفسيراً اقتصادياً واضحاً ومرناً لنتائج النموذج، حيث يمكن تفسير المعاملات على أنها أثر التغير بنقطة مئوية واحدة في المتغير المستقل على المتغير التابع.

المطلب الثاني: توصيف نموذج الدراسة

بعد الاطلاع على الأدبيات التطبيقية سواءً العربية أو الأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة (أنظر الدراسات السابقة في المقدمة العامة)، وبناءً على طبيعة البيانات المستخدمة في هذه الدراسة، والتي تُغطي مجموعة من الدول خلال فترة زمنية محددة، تم الاعتماد على منهجية البيانات اللوحية (panel data) في التحليل القياسي، نظرا لما يوفره هذا المنهج من مزايا هامة أهمها:

الاستفادة من التنوع عبر الوحدات والزمن، الحصول على تقديرات أكثر دقة، إضافة إلى السيطرة على التأثيرات غير الملاحظة التي قد تُحدث تحيزا في النتائج.

لذلك قمنا بمحاولة توصيف نموذج يتلاءم وخصوصيات الاقتصادات التي تشملها عينة الدراسة بحيث يمكن توصيف نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$\mathrm{POV_{it}} = c + \beta\ GDP_{(it)} + \gamma\ \mathbf{top10}_{(it)} + \delta\ \mathbf{UNEM}_{(it)} + \sigma\ \mathbf{INF}_{(it)} + \varphi\ \mathbf{DPND}_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

c	الحد الثابت
$(\beta، \delta، \gamma، c، \varphi، \sigma)$	معلمات النموذج
(i = 1,2 .....12)	تمثل المقاطع (الدول)
(t = 1,2 .....13)	يمثل الزمن
ε_{it}	يمثل حد الخطأ العشوائي للدولة i في الزمن t

1- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يقدم الجدول أدناه ملخصا لبعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، بما في ذلك حجم العينة، المتوسط الحسابي، الوسيط والانحراف المعياري، بالإضافة إلى القيم الدنيا والعظمى لكل متغير. (أنظر الملحق رقم (1))

الجدول رقم (17): الإحصاءات الوصفية الأساسية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	pov	GDP	Top10	unem	inf	DPND
الوسط الحسابي	0.167	0.003	0.670	0.075	0.033	0.439
أعلى قيمة	0.371	0.190	0.765	0.198	0.295	0.793
أدنى قيمة	0.002	-0.139	0.589	0.001	-0.025	0.173
الانحراف المعياري	0.116	0.041	0.059	0.056	0.037	0.167
عدد المشاهدات	156	156	156	156	156	156

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Stata 17

تشير النتائج الإحصائية الوصفية في الجدول أعلاه، إلى تساوي عدد المشاهدات لكل متغيرات الدراسة حيث يبلغ عدد المشاهدات 156 مشاهدة، وهو ناتج عن ضرب 13 سنة (2010 – 2022) في 12 دولة تمثل عينة الدول العربية المدروسة، هذا التوزيع المتساوي للمشاهدات، يؤكد أن بيانات الدراسة تتمتع بهيكل بانل متوازن، مما يُعزِّزُ من موثوقية تحليلنا القياسي والاقتصادي ودقّته عبر الفترة المدروسة، كما نلمس **تفاوتا ملحوظا** في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وسنُفصِّل في شرح هذا التفاوت في كل المتغيرات:

يبلغ متوسط معدل الفقر 0.167، أي أن **16.7% من السكان هم من الفقراء**، مع انحراف معياري قدره 11.6%، مما يعكس تباينا واضحا في نسبة الفقر عبر البلدان والفترات الزمنية، حيث تتراوح القيم بين حد أدنى منخفض جدًا يبلغ 0.2% (كانت من نصيب دولة قطر لسنة 2019)، وحد أقصى يقترب من 37.2% (مسجلة في جمهورية مصر في سنة 2018).

أما بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي (GDP)، فيُظهر متوسطًا ضعيفًا نسبيًا عند 0.36% مع تذبذب كبير يعكسه الانحراف المعياري البالغ 4.17%، حيث تتراوح القيم بين انكماش حاد بلغ 13.96-% سُجِّل في العراق سنة 2020، ونمو مرتفع بلغ 19% في قطر سنة 2010.

ويُبرِزُ المتوسط الحسابي لحصّة أغنى 10% من السكان، أنّهم يمتلكون تقريبا 67% من إجمالي الثروة في المجتمع، وهو تركيز عالٍ للثروة في يد قِلّة من المجتمع، ما يعكس وجود تفاوت اقتصادي كبير، بانحراف معياري يقترب من 6%، مما يعني أن قيم تمركز الثروة تختلف بين حوالي −6% إلى +6% حول المتوسط.

كما يعكس متوسط معدل البطالة البالغ 7.5% تحديات مستمرة في أسواق العمل، ويتراوح مداه بين 0.1% (وهي تقترب من حالة التوظيف الكامل)، وبين 19.8% (وهي تمثل المناطق أو الفترات التي تعاني من بطالة مرتفعة جداً)، هذا التباين الملحوظ في معدلات البطالة، والذي يتأكد إحصائياً بقيمة الانحراف المعياري (0.056) يعني أن معدلات البطالة تتمركز ضمن نطاق يتراوح بين −5.6% و+5.6% حول المتوسط الحسابي، مما يعكس تفاوتا ملحوظا في ظروف سوق العمل بين الدول، وعبر الفترات الزمنية المدروسة.

في المقابل، تتّسم معدلات التضخم بتقلبات كبيرة تتراوح بين −2.5% و29.5%، مما يدل على وجود فترات كانت فيها بعض الدول تعاني من انكماش (تضخم سلبي)، وأخرى من ضغوط تضخمية قوية تؤثر سلبا على القوة الشرائية، وتزيد تكلفة المعيشة (تضخم موجب مرتفع)، وهو ما يعكس تقلبات كبيرة في الأسعار عبر الدول والفترات الزمنية المدروسة.

وتظهر نسبة الإعالة المرتفعة (DPND)، بمتوسط يقترب من 44%، بمعنى أن أغنى عُشير من السكان (أغنى 10% من السكان في كل البلدان) يمتلكون ما يُقارب نصف الثروة في المجتمعات محل الدراسة، ولعل هذا ما يُفسِّر تلك الضغوط الاجتماعية التي تؤثِّر على الاقتصاد، والتي تتجسد خاصة في تراجع النمو الشامل (النمو الاقتصادي الذي يشمل كل طبقات المجتمع) وتراكم الثروات عبر الأجيال.

تعكس هذه المؤشرات تعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر، والتي يتعين أخذها في الاعتبار لفهم آليات الفقر وتحديد السياسات الملائمة لمواجهته.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي والارتباطي لبيانات الدراسة

في إطار دراسة البيانات اللوحية (Panel Data) يُعدُّ التحليل الإحصائي الوصفي لتباين المتغيرات فيما بين الوحدات وتباينها عبر الزمن داخل كل وحدة أمراً بالغ الأهمّية، لفهم أعمق لطبيعة البيانات وخصائصها، كما لا يقل التحليل الارتباطي أهمية من خلال ما يكشفه من علاقات وتفاعلات فيما بين المتغيرات، مما يساعد في تفسير الظواهر الاقتصادية بشكل أكثر دقة وشمولية.

1- التحليل الوصفي لاختلاف المتغيرات فيما بين الوحدات وعبر الزمن:

يُساعدنا هذا التحليل على فهم طبيعة البيانات وخصائصها، فالتّغيُّر في بيانات البانل يمكن أن يأخذ ثلاث زوايا، تتعلّق الزاوية الأولى بالتغير داخل كل فرد أو دولة مع اختلاف الفترات الزمنية (within) بينما تأخذ الزاوية الثانية بعين الاعتبار الاختلاف بين الأفراد في نفس الفترة (between) أما الزاوية الثالثة فننظُر من خلالها إلى التغير الكلي أو الشامل الذي يختلف فيه الزمن والأفراد معاً (overall).[1]

فالاعتماد على **مصفوفة between-within** يوفِّر تحليلاً مفصّلاً لتباين مخرجات الإحصاء الوصفي فيما بين البلدان من جهة، ويرصد التطورات الزمنية داخل البلد الواحد من جهة أخرى، مما يوفر رؤية شاملة للتفاعلات البينية والزمنية داخل المنظومة.

الجدول رقم (18): مصفوفة تباين المتغيرات بين الوحدات وعبر الزمن

المتغيرات	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
POV	Overall	0.167	0.116	0.002	0.371
	Between		0.120	0.007	0.345
	Within		0.015	0.123	0.217
GDP	Overall	0.003	0.041	-0.139	0.190
	Between		0.013	-0.020	0.019
	Within		0.039	-0.149	0.186
Top10	Overall	0.670	0.059	0.589	0.765
	Between		0.056	0.613	0.756
	Within		0.024	0.574	0.760
Unem	Overall	0.075	0.0560	0.001	0.198
	Between		0.0561	0.002	0.159
	Within		0.0153	0.036	0.118
Inf	Overall	0.033	0.037	-0.025	0.295
	Between		0.029	0.012	0.114
	Within		0.024	-0.031	0.213
DPND	Overall	0.439	0.167	0.173	0.793
	Between		0.173	0.184	0.753
	Within		0.022	0.380	0.514

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Stata 17

[1] عبدلي إدريس (2024/2023) "دروس عبر الخط في مقياس الاقتصاد القياسي المطبق 3" جامعة لونيسي علي البليدة 2 قسم العلوم الاقتصادية ص33 على الرابط: https://app.univ-blida2.dz/cours/documents/pdf471.pdf

نلاحظ وجود تفاوتات هيكلية بارزة في المتغيرات الاقتصادية المختارة، ففيما يتعلق بمتوسط معدل الفقر (pov)، يُظهر التحليل تباينا كبيرا بين الدول (between) فتتراوح قيمه بين 0.0073 و0.3453 بينما تكون التغيرات داخل الدولة الواحدة (within) أقل وضوحا، إذ تتراوح بين 0.1235 و0.2173 ما يدل على أن تغير معدلات الفقر عبر السنوات داخل نفس الدولة أقل من التغير فيما بين الدول، وهذا الفارق يبرِز أهمية التركيز على العوامل المختلفة التي تُميّزُ كل دولة على حدى في دراسة الفقر خصوصا في التحليلات متعددة الأبعاد.

وبالمثل يسجل متوسط معدل النمو الاقتصادي (GDP) تفاوتا ملحوظا بين الدول، يمتد من 0.020- إلى 0.019 مقارنة بتغيرات أضيق داخل الدولة الواحدة، تتراوح بين 0.1498- و0.1861.

أما بالنسبة لحصة أغنى 10% من الثروة (top10)، فيُظهر التحليل اختلافات واضحة بين الدُّول تتراوح بين 0.6137 و0.7569، مع تقلبات أقل داخل الدولة الواحدة تتراوح بين 0.5747 و0.7609.

وفي سياق معدل البطالة (unem)، يظهر التباين بين الدول ممتدا من 0.0023 إلى 0.1595 مصحوبا بتغيرات أقل حدة داخل الدولة الواحدة، تتراوح بين 0.0363 و0.1189.

ورغم ما يُبرِزُه معدل التضخم (inf)، من تفاوت بين الدول يتراوح بين 0.0129 و0.1149، إلا أن التقلبات الزمنية أكبر داخل الدولة الواحدة، لنجدها تمتد من 0.0314- إلى 0.2131.

وأخيرا، يُظهر معدل عبء الإعالة (dpnd) تفاوتا واضحا بين الدول، يتراوح بين 0.1842 و0.7531، مما يعكس اختلافات ديموغرافية وثقافية جذرية بين الدول، مثل معدلات الولادة ونسب الشباب وكبار السن، ونُظُم الدعم الاجتماعي، مع تقلبات أضيق داخل الدولة الواحدة لهذه المعدلات تتراوح بين 0.3804 و0.5145، ما يُفسَّر باستقرار نسبي في هيكل الإعالة الديموغرافية عبر الزمن، حيث لا تتغير بنية (تركيبة) السكان بسرعة كبيرة في الأجل القصير، ما يشير إلى أن الفوارق في الإعالة مصدرها اختلافات هيكلية بين الدول، وليس تقلبات زمنية داخلها، ولعل هذا ما يؤكد أهمية تصميم سياسات اجتماعية مخصصة لكل دولة بناءً على تركيبتها السكانية.

بشكل عام، يكشف هذا التحليل عن وجود تفاوتات هيكلية جوهرية بين عينة الدول العربية الإثني عشر في الفترة محل الدراسة، مما يعكس التعقيدات الديناميكية للسياقات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

2- مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

الهدف من إجراء هذه المصفوفة قبل تقدير نماذج البانل، هو توفير رؤية واضحة حول العلاقات بين المتغيرات، ويدعم عملية بناء النماذج القياسية من خلال فهم العلاقات بين المتغيرات، حيث تمكننا هذه المصفوفة من كشف اتجاه العلاقات (مثل الإشارة إلى وجود العلاقة الطردية أو العكسية بين متغيرين معينين)، أو الكشف عن مشاكل الارتباط المتعدد (مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة).

الجدول رقم (19): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

المتغيرات	POV	GDP	Top10	unem	inf	DPND
POV	1					
GDP	0.1586	1				
Top10	-0.4876	-0.0015	1			
Unem	0.7929	-0.0091	-0.5141	1		
Inf	0.4219	0.1360	-0.2245	0.3286	1	
DPND	0.8816	0.0870	-0.5408	0.7866	0.3612	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Stata 17.

تظهر مصفوفة الارتباط وجود علاقات متباينة بين المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة:

1- علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع:

هناك ارتباط إيجابي قوي بين معدل الفقر (pov) ومعدل عبء الإعالة (DPND) يزيد عن 88% ونفس الملاحظة بالنسبة لمعدل البطالة (unem) بأكثر من 79%، مما يدلُّ على أن زيادة المُعالين يزيد الضغط الاقتصادي على الأسر، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات الفقر كأحد أهم أسباب الفقر في الدول العربية، وهذا ما تشهده دول العينة محل الدراسة نظرا لارتفاع نسبة الشباب البطّال ونسبة المعالين.

بالإضافة إلى وجود ارتباط إيجابي متوسط بين معدل الفقر ومعدل التضخم(inf) بما يفوق 42% يعكس كيف يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تآكل القوة الشرائية للأسر الفقيرة.

وعلى النقيض من ذلك، يوجد ارتباط سلبي متوسط بين معدل الفقر وحصة أغنى 10% من أثرياء المجتمع (top10) يتعدى نسبة 48%، بما يتنافى مع النظرية الاقتصادية التي تتوقع علاقة

طردية (فزيادة تركيز الثروة تزيد من الفقر بسبب عدم العدالة في التوزيع)، إلاّ أننا نرى أن هذه العلاقة العكسية ناتجة عن تأثيرات اقتصادية وسياساتية معقدة، فقد تؤدي زيادة تراكم الثروة في يد أغنى 10% في المجتمع إلى زيادة الاستثمارات التي بدورها تخلق فرص عمل جديدة، فتقلل من معدلات الفقر بشكل غير مباشر، أو قد تكون للسياسات الاجتماعية دور في تقليل الفقر إذا كانت البرامج الاجتماعية في البلد تستهدف الفقراء أكثر فتساعدهم في تحسين أوضاعهم، رغم تركز الثروة.

كما أنّ هذه الارتباطات في المصفوفة، لاتأخذ بالاعتبار تلك التأثيرات المتشابكة والمتعددة بين المتغيرات التي تظهر في تقدير نماذج البانل، فأهمية العلاقة في مصفوفة الارتباطات تقلُّ عن أهميتها عند تقدير نموذج البانل، الذي يتحكم في عوامل أخرى، مما يعطي صورة أوضح وأشمل للعلاقات بين المتغيرات.

بينما لا يظهر ارتباط قوي بين معدل الفقر ومعدل النمو الاقتصادي (GDP) حيث يقل عن 16% مما يدل على أن ثمار النمو لا تُوزّعُ بشكل عادل.

2- علاقة المتغيرات المستقلة فيما بينها:

فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى، يلاحظ وجود ارتباط قوي يفوق 78% بين معدلات البطالة (unem) ونسب الإعالة (DPND) لأن كليهما مرتبط بسوق العمل والتركيبة السكانية، فارتفاع معدلات البطالة يعني قلة فرص العمل مما يزيد من عدد المعالين لكل موظف أو عائلة معيلة، فترتفع نسبة الإعالة.

ولعل ما يثير الاهتمام في هذا الارتباط القوي بينهما كمتغيرين مفسِّرين لمعدل الفقر يُنبِئ باحتمال وجود مشكل التعدد الخطي (multicolinearity) في نموذج الانحدار، لذلك علينا حساب معامل VIF (Variance Inflation Factor) لتقييم مدى تضخم تباين المعاملات، وتحديد الحاجة لإعادة صياغة النموذج، أو استبعاد متغيرات منه، أو استخدام تقنيات تصحيحية أخرى. [1]

الجدول الموالي يبين قيم المعامل VIF لكل متغير مستقل ضمن النموذج الكامل، حيث أنها كلها تقِلُّ عن 5، ممّا يعني عدم وجود مشكل تعدد خطي خطير بين المتغيرات.

[1] O'Brien, Robert M. 2007. " A Caution Regarding Rules of Thumb for Variance Inflation Factors." Quality and Quantity 41, no. 5: 673-690
DOI 10.1007/s11135-006-9018-6

الجدول رقم (20): قياس تضخم تباين معاملات الانحدار VIF

المتغيرات المستقلة	VIF	1 / VIF
DPND	2.94	0.340021
Unem	2.76	0.362146
Top10	1.46	0.685576
Inf	1.18	0.850463
GDP	1.04	0.960442
Mean VIF	1.88	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Stata 17

المبحث الثاني: عرض وتحليل نماذج البانل واختيار أفضل نموذج

ينتقل هذا المبحث من عرض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة إلى مرحلة التحليل القياسي التطبيقي حيث يتم قياس أثر النمو الاقتصادي على الفقر، فعند الحديث عن المنهجية المُتّبعة في تحليل بيانات البانل، لا يمكننا إهمال اختبار Hsiao باعتباره نهجاً أكاديمياً صارماً لتقييم التجانس، وفعلا طبقنا الاختبار، فأسفرت نتائجه عن عدم تجانس كلّي للميول والمقاطع معا (Homogeneity of slopes and intercepts)، وهذا في حد ذاته دليل ومُبرّر قويّ على عدم الاعتماد على النموذج التجميعي، وعدم تجانس الميول فقط (Homogeneity of slopes) فالعلاقة الاقتصادية التي ندرسها تختلف عبر الدول في سياق اختلاف الاقتصادات العربية، وكذلك رفض تجانس المقاطع فقط (Homogeneity of intercepts)، والذي يُعتبر في حدِّ ذاته دليلا على وجود آثار فردية ثابتة (individual effects) عبر الزمن لكل دولة.

إلاّ أنّ عدم التجانس هذا لايمكن تفسيره بعدم وجود أثر فردي، لأن نتائج التحليل الوصفي تؤكِّدُ بقوة وجود آثار فردية، كما أن الرسم البياني رقم (4) يبيِّن التباينات الواضحة، بل ويُبرِز التفاوتات الملموسة في مستويات الفقر، والفروق الهيكلية فيما بين دول الخليج الثرية، كقطر والبحرين مقابل دول أخرى تصارع ويلات الفقر مثل مصر والعراق.

إن جزمنا بوجود آثار فردية في عينتنا ينبع من استنتاجات مبنية على أسس الإحصاء الوصفي السابق ذكرها، وهو ما يُصطلح على تسميته بالتفكيك التصنيفي أو تحليل التفكيك (Decomposition Analysis) كأداة قوية تُستخدم لتحديد الدوافع الرئيسية للتغيرات المرصودة بمرور الوقت في متغير معين، وفي سياق بيانات اللوحة يمكن لتحليل التفكيك أن يُظهِر كيف تساهم

المتغيرات المستقلة بشكل خاص، لفهم الفروق بين المقاطع (الدول) خاصة في الدراسات الاقتصادية أو لتقييم تأثير السياسات الاقتصادية على المتغيرات[1].

ففي ضوء تناقض وتعارض نتائج اختبار Hsiao مع الواقع الاقتصادي، فضّلنا تبني الطريقة الثانية، والمتمثلة في تقدير النماذج الثلاثة لبيانات اللوحة على حدىً، ثم المفاضلة بينها لانتقاء أفضل نموذج، ولتحقيق ذلك، تُستخدم نماذج البانل الساكنة لتقدير العلاقة واستغلال مزايا البيانات المقطعية الزمنية في التحكم بالتباينات غير المشاهدة، حيث تتضمن المنهجية المتبعة تقدير ثلاثة نماذج قياسية أساسية هي :

- نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model : PRM)
- نموذج الآثار الثابتة (Fixed-Effects Model : FEM)
- نموذج الآثار العشوائية (Random-Effects Model : REM)

تقتضي الدقة العلمية، إجراء مُفاضلة إحصائية بين هذه النماذج، لاختيار النموذج الأمثل، الذي يتوافق مع طبيعة بيانات العينة المدروسة، ولهذا الغرض، يتم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات القياسية (Redundant Fixed Effects Test, LM Test, Hausman Test)، والتي بناءً على نتائجها يتم تحديد النموذج النهائي الذي تُبنى عليه عملية تحليل وتفسير النتائج.

المطلب الأول: تقدير النماذج الأساسية لبيانات اللوحة

يقدم هذا الجزء، نتائج تقدير أثر كل من معدلات النمو الاقتصادي (GDP)، ونسبة تراكم الثروة عند أغنى عُشير من السكان (top10)، ومعدلات البطالة (unem)، ومعدلات التضخم (inf)، ومعدلات عبء الإعالة (DPND)، على معدلات الفقر (pov) باستخدام نماذج البانل الساكنة الثلاثة، وقد تمت عملية التقدير بالاعتماد على برمجية (STATA-17).

[1] تحليل بيانات اللوحة للدول العربية من المرجح أن تبين الاختلافات الجوهرية بين هذه الدول فتتيح للباحثين التحكم في التغاير غير المرصود (Unobserved Heterogeneity) بين الوحدات (مثل حجم السكان أو الموارد الطبيعية والأنظمة الاقتصادية طويلة الأجل أو حتى الاستقرار السياسي) التي تؤثر على معدلات الفقر، فعدم التحكم في هذه العوامل من شأنه أن يؤدي إلى تقديرات متحيزة بين معدلات الفقر كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة، ونموذج التأثيرات الثابتة يعالج هذه المشكلة عن طريق إزالة تأثير هذه العوامل الثابتة عبر الزمن داخل كل وحدة.

في محاولة منا تلخيص نتائج تقدير النماذج السابقة في جدول واحد، لتسهيل فهم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في كل نموذج، مما يتيح إمكانية مقارنة نتائج النماذج عن قرب ويوفر رؤية واضحة حول العلاقات بين المتغيرات وتأثيراتها، قمنا بوضع الجدول التالي:

الجدول رقم (21): ملخص نتائج تقدير نماذج البانل الساكن

المتغير التابع: POV				
المتغيرات المستقلة	**الفترة الزمنية (2022-2010)**	**الانحدار التجميعي (PRM)**	**نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)**	**نموذج الأثر العشوائي (REM)**
GDP	**المعامل**	0.259	0.023	0.041
	القيمة الحالية	0.009	0.453	0.264
TOP 10	**المعامل**	0.032	0.056	-0.011
	القيمة الحالية	0.688	0.287	0.844
UNEM	**المعامل**	0.565	0.141	0.354
	القيمة الحالية	0.000	0.098	0.000
INF	**المعامل**	0.294	0.072	0.054
	القيمة الحالية	0.013	0.156	0.357
DPND	**المعامل**	0.439	-0.179	0.094
	القيمة الحالية	0.000	0.003	0.080
C	**المعامل**	-0.100	0.195	0.104
	القيمة الحالية	0.106	0.000	0.031
طريقة التقدير		**OLS**	Within	**GLS**
Adj R^2		0.8155	R^2 Within 0.1039 Between 0.7127 Overall 0.6603	R^2 Within 0.0119 Between 0.8213 Overall 0.7908
rho			0.9886	0.8941
F- Statistic or Wald chi2 (4)		138.04	3.22	20.25
Prob- Statistic or prob chi2		0.000	0.0087	0.0011

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Stata 17

تُظهِر نتائج الجدول أن كل القيم الاحتمالية المرافقة لاختبار F، أقل من مستوى المعنوية المُعتمد (0.05) وهذا دليل على معنوية النماذج الثلاثة (PRM, FEM, REM)، وبتفصيل نتائج المعنوية الاقتصادية والإحصائية لكل المتغيرات، يتضح مايلي:

1- نتائج المعنوية الاقتصادية (إشارة المعلمات ومعنويتها الإحصائية):

يُظهر النموذج الأول (التجميعي) أن معدل البطالة (unem) ومعدل عبء الإعالة (DPND) هما المحددان الأقوى والأكثر دلالة إحصائيًا، حيث تساهم زيادة وحدة واحدة في معدلات البطالة إلى زيادة كبيرة في معدل الفقر تصل 0.56 وحدة، وزيادة وحدة واحدة في معدل عبء الإعالة تزيد من معدل الفقر بـحوالي 0.44 وحدة.

ولعل وجود علاقة إيجابية وذات معنوية إحصائية بين معدلات النمو ومعدلات الفقر في هذا النموذج، يؤكد لنا عدم تحكم هذا النموذج في الخصائص غير الملاحظة للدول، فالدول العربية تختلف بشكل كبير في هياكلها الاقتصادية، وفي مؤسساتها وسياساتها الاجتماعية، وهي اختلافات ثابتة عبر الزمن يُمكنها أن تؤثر على العلاقة بين النمو والفقر، لذلك لا تغني النتائج التجميعية عن تقديرات نتائج البانل المهيكلة، والتي تتيح التحكم في التأثيرات غير الملاحظة.

أما عن نموذج الآثار الثابتة، وبحكم قدرته على التحكم في الخصائص غير القابلة للملاحظة والثابتة عبر الزمن للدول، فيُظهِر أن معظم المتغيرات تفقد دلالتها الإحصائية، فبالرغم من التحكم في الخصائص غير الملاحظة والثابتة للدول محل الدراسة إلا أن النمو الاقتصادي والبطالة ليس لهما دلالة إحصائية في تأثيرهما على الفقر في هذا النموذج، وهذا ما يشير إلى أن العلاقة المباشرة بين النمو والفقر قد لا تكون قوية أو واضحة بمجرد التحكم في العوامل الثابتة الخاصة بكل دولة، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن النمو الاقتصادي لا يساهم في مكافحة الفقر، بل قد يُشير إلى أن آليات انتقال ثمار النمو إلى الفقراء أكثر تعقيدا، وتتأثر بمدى شمولية النمو، أي قدرته على خلق فرص عمل، وتحسين توزيع الدخل، وتوفير الخدمات الأساسية للفقراء، أو بعبارة أخرى، ليس مجرد النمو في حد ذاته هو المهم، بل نوعيته وكيفية توزيعه.

عكس معدل عبء الإعالة (DPND) الذي لايزال يحتفظ بالدلالة الإحصائية في هذا النموذج، لكن إشارته هذه المرة معاكسة لاتجاه معدلات الفقر.

ولعل ما يشد انتباهنا في هذا النموذج هي **الدلالة الإحصائية للحد الثابت (c)، فالخصائص غير الملاحظة والتي تكون ثابتة عبر الزمن للدول عينة الدراسة تؤثر فعلا في النتائج، بحيث لا يمكن تجاهلها، وهنا تبرز أهمية هذا النموذج**، بدلا من دمج البيانات دون تمييز للمقاطع الزمنية.

وبالنسبة لنموذج الآثار العشوائية، فهو يقدم نتائج مشابهة لنموذج التأثيرات الثابتة، مع بقاء معدل البطالة هو المحدد الوحيد ذو دلالة إحصائية في تفسير معدلات الفقر.

2- جودة التوفيق:

تشير قيمة معامل التحديد المصحح ($Adjusted\ R^2$) في النموذج التجميعي، إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر حوالي 81.5% من تباين المتغير التابع، ويُؤكِّد اختبار فيشر المعنوية الإحصائية الجماعية للمعلمات، لكن عند التحكم في التأثيرات الثابتة، تنخفض هذه القدرة التفسيرية بشكل ملحوظ فتصل 66%، وهذا طبيعي في نماذج الآثار الثابتة حيث يتم إزالة التباين بين الدول.

وبتفصيل هذا المعامل (في نموذج الأثر الثابت دوما) نجده يمثل نسبة 10.4% فقط داخل الدول ونسبة 71.27% فيما بين الدول، مما يسلط الضوء على أهمية العوامل الخاصة بكل دولة في تحديد مستويات الفقر.

وهذا ما يُؤكِّده النموذج العشوائي أيضا، حيث أن المتغيرات المستقلة تُفسِّر 79% من التباين في الفقر عبر المقاطع والزمن، أما فيما بين هذه الدول (between) فهو مرتفع يصل حتى 82.13% بينما نجده داخل الدول (within)، منخفضا جدا بنسبة 1.19%، ما يعكس المحدودية النسبية للتباين داخل الدولة (عبر الزمن)، مقارنة بتباين الفقر بين الدول المختلفة.

بينما يُظهِر اختبار Wald chi2، الذي بلغت قيمته 20.25 باحتمال يصل 0.0011 (بعيد عن مستوى الثقة التقليدي 5%)، أن النموذج ذو دلالة إحصائية كلية، مما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تُفسِّر الفروق في معدلات الفقر بنحو معقول.

المطلب الثاني: اختبارات المفاضلة بين النماذج

يمكن من خلال اختبارات المفاضلة تحديد نوع ومصدر الفروقات الفردية بين المقاطع سواء فردية ثابتة (عدم تجانس المقاطع) أو فردية عشوائية (عدم تجانس الميول) أو غياب الفروقات كليا بين المقاطع أي تجانس كلي.

أولا: اختبار الكشف عن وجود أثر فردي (اختبار Fisher المُقيّد)

يُسمّى أيضا باختبار F للمعنوية المشتركة للآثار الثابتة (Redundant Fixed Effects Test) يقدم هذا الاختبار دليلاً على أهمية الآثار الثابتة، من خلال الكشف عن وجود أو عدم وجود أثر فردي للدول عينة الدراسة في التحليل الساكن، من خلال مقارنة نموذج الآثار الثابتة بنموذج الانحدار التجميعي. ويرتكز الاختبار على الفرضيات التالية:

H_0 ..... الآثار الثابتة غير ضرورية (النموذج التجميعي هو الملائم)

H_1 .... الآثار الثابتة ضرورية (المفاضلة بين نموذج الأثر الثابت والأثر العشوائي)

الجدول رقم (22): نتائج اختبار F للآثار الثابتة

القيمة الاحتمالية (P-value)	إحصائية الاختبار (F-statistic)	الفرضية الصفرية (H_0)
0.000	133.2	**جميع الآثار الثابتة تساوي صفرًا بشكل مشترك (u_i=0)، والنموذج المجمع كافٍ.**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 17

كما هي موضحة في الجدول أعلاه، هذه النتيجة تؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن الآثار الثابتة غير ضرورية، بل ونستنتج أن الفروقات الفردية بين الدول مؤثرة ومهمة إحصائيًا، وتضمينها في النموذج عبر منهجية الآثار الثابتة هو أمر جوهري للحصول على نتائج دقيقة، فـ**نموذج الآثار الثابتة يتفوق على النموذج التجميعي**، وفي الخطوات الموالية سيتم التعرف على نوع هذا الأثر (ثابت أم عشوائي).

ثانيا: اختبار (Lagrange Multiplier (LM) test)

يهدف هذا الاختبار إلى تحديد ما إذا كانت هناك تأثيرات فردية غير ملحوظة (كآثار عشوائية) بين وحدات العينة (الدول) (نموذج الآثار العشوائية هو الملائم).(Random Effects Model)، أو أنها غير موجودة، مما يعني تجانس كلي (نموذج الانحدار التجميعي البسيط هو الملائم)، ويرتكز الاختبار على الفرضيات التالية:

H_0..... نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم

H_1..... نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم

الجدول رقم (23): اختبار LM test

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects	
chibar²	543.94
Prob > chibar²	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 17

تُظهر نتائج الاختبار في الجدول السابق أن قيمة إحصائية الاختبار chibar² بلغت: (543.99) وهي مرتبطة بقيمة احتمالية (P-value) تؤول إلى (0.0000) بما أن هذه القيمة أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد (5%)، فإننا نرفض الفرضية الصفرية؛ يشير هذا القرار إلى وجود آثار عشوائية ذات دلالة إحصائية، مما يعني أن تجاهل الفروقات الفردية بين الدول سيؤدي إلى تقديرات غير دقيقة، ونستنتج أن **نموذج الآثار العشوائية يتفوق بشكل واضح على نموذج الانحدار التجميعي.**

ثالثا: اختبار Hausman:

يُعتبر اختبار هوسمان الاختبار المحوري للمفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية. فهو يختبر ما إذا كانت الآثار الفردية غير المشاهدة مرتبطة بالمتغيرات المستقلة في النموذج (وهنا يكون نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب)، أو أنها مرتبطة بالأخطاء العشوائية (وهنا يكون نموذج الأثر العشوائي هو الأنسب).

- فرضيات اختبار (Hausman):

H_0.....لا يوجد ارتباط بين الآثار الفردية والمتغيرات المستقلة. نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب

H_1.....يوجد ارتباط بين الآثار الفردية والمتغيرات المستقلة .نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب

ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): اختبار Hausman

of Ho: difference in coefficients not systematic Test	
chi²	101.31
Prob>chi²	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 17

تشير النتائج في الجدول السابق إلى أن قيمة إحصائية كاي تربيع بلغت (χ^2=(101.31) ، وهي قيمة مرتفعة ومرتبطة بقيمة احتمالية (P−value) تؤول إلى 0.0000 ؛ وبما أن هذه القيمة أقل من مستوى الدلالة 5%، فإننا نرفض الفرضية الصفرية، مما يعني وجود ارتباط منهجي بين الآثار الفردية والمتغيرات المستقلة، مما يجعل تقديرات نموذج الآثار العشوائية متحيزة وغير متسقة، **نستنتج أن نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) يتفوق على نموذج الأثر العشوائي، إذاً فهو النموذج الأنسب والأكثر كفاءة لهذه الدراسة.**

بناءً على نتائج اختبارات المفاضلة فإنّ **نموذج الـتأثيرات الثابتة هو الأنسب لقياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات الفقر**، في عينة الدول العربية خلال الفترة (2010−2022)، وهو النموذج المعتمد في التحليل الاقتصادي الساكن لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، باعتباره أكثر كفاءة من نموذجي الأثر العشوائي والتجميعي، نظرا لوجود اختلافات فردية ثابتة بين مقاطع الدراسة.

المطلب الثالث: تقييم جودة التقدير في النموذج الأنسب

بعد قبول نموذج الآثار الثابتة (FEM) من الناحية الإحصائية، سيتم تحليله من الناحية القياسية والتأكد من خلو بواقي تقديره من مشاكل القياس، فإذا تم قبول النموذج من الناحية القياسية، فسيتم اعتماده في عملية التحليل الاقتصادي، أما في الحالة الثانية وهي وجود مشاكل في قياس بواقي التقدير فسيتم اعتماد طرق أخرى للتقدير (robust) لحل هذه المشاكل بما يتناسب والنموذج المعتمد.

اولا: اختبارات تشخيص نموذج التأثيرات الثابتة:

لضمان صحة وموثوقية النتائج المقدرة، تم إخضاع النموذج لسلسلة من الاختبارات التشخيصية بهدف التحقق من مدى استيفائه للفرضيات الأساسية لنموذج الانحدار الخطي. وقد تم التركيز على أربع مشاكل قياسية رئيسية وهي الارتباط الذاتي، وعدم تجانس التباين، والاعتمادية العرضية، والتوزيع الطبيعي.

1- الكشف عن مشكل عدم ثبات تباينات الأخطاء العشوائية

تم استخدام اختبار والد المعدل (Modified Wald test) للتحقق من فرضية تجانس تباين الأخطاء عبر وحدات العينة (الدول)، حيث يرتكز الاختبار على الفرضيات التالية:

H_0..... التباين متجانس

H_1..... التباين غير متجانس

ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (25): اختبار Modified Wald test

Chi2 (12)	1081.15
Prob>chi^2	0.0000

المصدر: من إعدادا الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Stata-17

كما يظهر في الجدول، فقد أسفرت نتائج الاختبار عن قيمة إحصائية (chi2) مرتفعة بلغت 1081.15، مع قيمة احتمالية (P-Value) تؤول إلى الصفر هذه النتيجة تؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، وتؤكد **وجود مشكلة عدم تجانس التباين**، أي أن تباين الأخطاء يختلف بشكل جوهري من دولة إلى أخرى.

2- الكشف عن مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية:

يتم الكشف عن مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام اختبار Born and Breitung (2016).

فرضيات الاختبار: عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ..... H_0

وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ..... H_1

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (26): Born and Breitung (2016) HR-Test

T	N	القيمة المحسوبة HR-stat	القيمة الاحتمالية P-Value
13	12	1.45	***0.148***

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Stata 17

يتضح من الجدول أن القيمة الاحتمالية 0.148 أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على **عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.**

3- الكشف عن مشكل الارتباط عبر المقاطع العرضية (Cross-Sectional Dependence)

للتحقق مما إذا كانت أخطاء النموذج مستقلة عبر وحدات العينة، تم إجراء اختبار Pesaran CD Test. وتنص فرضياته على ما يلي:

H_0..... عدم وجود اعتمادية عرضية

H_1..... وجود اعتمادية عرضية

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): اختبار الكشف عن مشكل الارتباط المقطعي Pesaran-Test

N = 12 T = 13	القيمة المحسوبة Pesaran's test sectional independence	القيمة الاحتمالية P-Value
	2.275	***0.0229***

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Stata-17

أظهرت النتائج قيمة احتمالية تساوي 0.0229. بما أن هذه القيمة أقل من مستوى الدلالة 5%، يتم رفض الفرضية الصفرية. هذا يعني أن **النموذج يعاني من مشكلة الاعتمادية العرضية** أو عدم استقلال المقاطع، مما يشير إلى أن الصدمات العشوائية التي تؤثر على دولة ما قد تكون مرتبطة بالصدمات التي تؤثر على الدول الأخرى في نفس الفترة الزمنية. **(يوجد ارتباط للبواقي عبر المقاطع العرضية في نفس الفترة الزمنية)**.

4- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

سنقوم بالتحقق من توزيع البواقي في نموذج التأثيرات الثابتة، باستخدام اختبارات الإلتواء والتفلطح (Tests for skewness and kurtosis) والجدول الموالي يلخص نتائج الاختبار:

H_0..... البواقي تتبع توزيعا طبيعيا (اعتياديا)

H_1..... البواقي لا تتبع توزيعا طبيعيا

الجدول رقم (28): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

اختبار الإنضمام المشترك للالتواء والتفلطح	P > |z|	قيمة مقاييس الالتواء والتفلطح
	0.622	Skewness_e = 2.72e-06
	0.389	Kurtosis_e = 2.79e-07
	0.085	Skewness_u = 0.0000623
	0.520	Kurtosis_u = 1.47e-06
Prob > chi2 = **0.6111**	Chi2(2) = 0.99	Joint test for Normality on e:
Prob > chi2 = **0.1839**	Chi2(2) = 3.39	Joint test for Normality on u:

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Stata 17

e : تمثل أخطاء النموذج العام **u** : تمثل أخطاء المقاطع (الدول)

1- الانحراف (الالتواء): Skewness

- **بالنسبة لبواقي الأخطاء (e):** القيمة الملاحظة 2.72 e-06 قريبة جدا من الصفر باحتمال 0.622 أكبر بكثير من مستوى المعنوية المعهود 0.05، مما يستدعي قبول فرضية العدم.
- **بالنسبة لمكونات الأثر الثابت (u):** القيمة الاحتمالية 0.085 رغم قربها من 0.05 إلا أنها غير دالة إحصائيا، لذلك لا نستطيع رفض فرضية العدم، لكنها إشارة إلى احتمال وجود انحراف بسيط

2- التفلطح: Kurtosis

- **بالنسبة لبواقي الأخطاء (e):** القيمة الملاحظة 2.79 e-07 مع احتمال 0.389، يدل على عدم وجود دليل للانحراف عن التفلطح الطبيعي.
- **بالنسبة لمكونات الأثر الثابت (u):** القيمة 1.47 e-06 مع احتمال P = 0.520، أيضا لا يعطي دليلا على عدم طبيعية التفلطح.

3- اختبار الانضمام المشترك (Joint test)

- **بالنسبة لبواقي الأخطاء (e):** القيمة الإحصائية Chi2 = 0.99 مع احتمال 0.6111 أكبر من 0.05، يشير إلى عدم رفض فرضية التوزيع الطبيعي لبواقي الأخطاء عند مستوى المعنوية 5%
- **بالنسبة لمكونات الأثر الثابت (u):** القيمة Chi2 = 3.39 باحتمال 0.1839 أكبر من 0.05 تشير إلى عدم وجود أدلة كافية على رفض فرضية التوزيع الطبيعي لمكونات الأثر الثابت.

وبالتالي يمكن الاستنتاج أن **فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي مقبولة**، نظرا لعدم وجود انحراف إحصائي دال سواء في معامل الانحراف (Skewness) أو التفلطح (Kurtosis).

سنقوم بتلخيص نتائج اختبارات تقييم جودة التقدير لنموذج التأثيرات الثابتة (FEM) في الجدول التالي:

الجدول رقم (29): ملخص نتائج اختبارات جودة التقدير لنموذج الأثر الثابت

المشكلة	الاختبار المستعمل	القرار
عدم ثبات تباينات الأخطاء العشوائية	Modified Wald test	***وجود مشكل عدم تجانس تباينات الأخطاء***
الارتباط الذاتي للأخطاء	Born and Beitung (2016)	عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء
الارتباط المقطعي	Pesaran CD	***وجود مشكل الارتباط المقطعي***
التوزيع الطبيعي	مقاييس الانحراف (Skewness) والتفلطح (Kurtosis)	وجود توزيع طبيعي للأخطاء

المصدر: من إعداد الباحثة

تكشف الاختبارات التشخيصية أن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، وطبيعية التوزيع، إلا أنه يعاني بشكل واضح من عدم تجانس التباين، والاعتمادية العرضية.

وجود هتان المشاكلتان مجتمعتين ينتهك الفرضيات الأساسية للتقدير، ممّا يؤثر على موثوقية اختبارات الفرضيات. ولذلك، يتطلب الأمر استخدام طرق تقدير حصينة (Robust Estimators) قادرة على معالجة هذه المشاكل، مثل طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) للحصول على نتائج أكثر دقة وموثوقية.

المبحث الثالث: معالجة تحديات عدم ثبات التباين والارتباط العرضي للأخطاء

في ظل التحديات التي تواجه نماذج بيانات اللوحة، خاصة مشكلات عدم تجانس التباينات والارتباط العرضي للأخطاء، برزت طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (Feasible Generalized Least Squares) كحلّ متطور وموثوق لتقدير هذه النماذج بدقة عالية.

يتناول هذا المبحث الأسباب الرئيسية لمشكلتي عدم ثبات تباينات الأخطاء العشوائية (Heteroskedasticity) وارتباطها العرضي فيما بين الدول (Cross-Sectional Dependence) فضلا عن تطبيق منهجية المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) لمعالجة

هاتين المشكلتين بهدف تحليل النتائج بعد تصحيح النموذج لإبراز قدرة هذه الطريقة على توفير تقديرات أكثر كفاءة.

المطلب الأول: أسباب مشكلتي عدم ثبات التباين والارتباط العرضي في الدول العربية

تُعتبر طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS)، من أكثر الطرق شيوعا واستخداما في الأدبيات التطبيقية، والتي يُمكن أن تساهم بكفاءة عالية في التعامل مع مشكلتي القياس التي ظهرت في نموذجنا: مشكل عدم ثبات التباين ومشكل عدم استقلالية المقاطع

1- مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity)

عدم ثبات تباينات الأخطاء العشوائية عبر الوحدات المقطعية (الدول)، أو عبر الزمن (السنوات)، هي ظاهرة إحصائية يمكن التعبير عنها رياضيا كمايلي:

$Var\ (eit) = \sigma_i^2 \neq \sigma^2$ ..... تباينات الأخطاء غير ثابتة باختلاف الوحدات

أو

$Var\ (eit) = \sigma_t^2 \neq \sigma^2$ ..... تباينات الأخطاء غير ثابتة عبر الزمن

حيث: eit تمثل الخطأ العشوائي للوحدة i في الفترة الزمنية t.

نرى أن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى بروز مشكل عدم ثبات تباينات الأخطاء في عينة دراستنا تكمن في النقاط التالية:

- **إختلاف أحجام الوحدات المقطعية:** وهذا ملموس في دراستنا، باختلاف البلدان العربية عينة الدراسة من حيث المساحة، وعدد السكان، فالتغيرات في معدلات النمو السكاني والتركيبة العمرية، يمكن أن تؤثر على معدلات الفقر وعلى معدلات النمو الاقتصادي.

فمثلا: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لديهما عائدات نفطية كبيرة وعدد سكان صغير نسبيا مقارنة بمصر التي عدد سكانها أكبر بكثير، واقتصادها أكثر تنوعا.

هذا التفاوت يعني أن نطاق الأنشطة الاقتصادية وحجم الأخطاء الإحصائية يختلفان بشكل كبير عبر هذه البلدان.

- **التغيرات الهيكلية عبر الزمن:** كالتحولات في البنية الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية، والتي يمكن أن تؤثر على العلاقات بين النمو الاقتصادي والفقر.

فبالنسبة للدول التي تعتمد اقتصاداتها على صادرات النفط، تُعتبر عُرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية (كالجزائر)، غير تلك التي تسعى إلى تنويع اقتصاداتها بعيدا عن النفط (مثل الإمارات وقطر)، والفترة المدروسة 2010-2022 شهدت انتفاضات الربيع العربي، وتقلبات أسعار النفط وجائحة كوفيد-19، كلها ساهمت في هذه التغيرات.

- **اختلاف درجة التقلبات بين الوحدات المختلفة:** فالبلدان المصدِّرة للنفط حساسة جدا لتقلبات أسعار النفط العالمية، حيث تواجه عجزا في الميزانية، بل وتراجعا اقتصادياً بمجرد انخفاض أسعار النفط، بينما تتأثر بلدان أخرى أكثر بعدم الاستقرار السياسي، ويمكن أن يؤدي هذا التقلب المختلف إلى عدم ثبات التباين.

- **وجود قيم شاذة أو متطرفة في البيانات:** حيث قد تنشأ هذه القيم الشاذة من الصدمات الاقتصادية غير المتوقعة، أو من تغيرات سياسية، أو حتى من أخطاء جمع البيانات.

والعواقب الإحصائية لهذه المشكلة تكمن في فقدان طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) خاصية الكفاءة، كما تصبح الأخطاء المعيارية المحسوبة بالطريقة التقليدية غير صحيحة، وهو ما يؤثر على صحة اختبارات الفرضيات الإحصائية، ويُقلِّل من موثوقية فترات الثقة.

2- مشكلة الارتباط العرضي للأخطاء (Cross-sectional Correlation)

تحدث هذه المشكلة عندما تكون الأخطاء العشوائية مترابطة عبر الوحدات المقطعية في نفس الفترة الزمنية، مما يُخِلُّ بافتراض استقلالية الأخطاء في النماذج الإحصائية، ويمكن التعبير عن هذه المشكلة رياضيا كمايلي:

$Cov\,(eit, ejt) = \sigma_{ij} \neq 0$ لـ $i \neq j$ (باختلاف الدول في نفس الوقت)

حيث: eit تمثل الخطأ العشوائي للوحدة i في الفترة الزمنية t.

و ejt تمثل الخطأ العشوائي للوحدة j في الفترة الزمنية t.

تكمن الأسباب الأساسية للارتباط العرضي في عينة دراستنا في النقاط التالية:

- **وجود صدمات مشتركة تؤثر على عدة وحدات (دول) في نفس الوقت:** أهم هذه الصدمات:

1/ موجات الربيع العربي (2010-2012) حيث بدأت شرارة الثورات العربية من تونس في ديسمبر 2010، وانتشرت بسرعة عبر المنطقة العربية لتشمل مصر (2011)، وليبيا (2011)، وسوريا (2011)، واليمن والبحرين.

2/ جائحة كوفيد-19 (2020-2022) التي تشابه تأثيرها على الدول العربية في عدة جوانب أهمها: إغلاق الحدود والطيران، ما أدى إلى تأثر البلدان بانهيار السياحة (مصر، تونس، الأردن والمغرب)، تراجع أسعار النفط الذي أثّر على الاقتصادات النفطية، بالإضافة إلى أزمة اللاجئين والعمالة المهاجرة.

- **العوامل الاقتصادية الكلية:** تتمثل أهم هذه العوامل في:

1/ تقلبات أسعار النفط: سواء بالنسبة للدول المنتجة للنفط (تأثير مباشر على الإيرادات الحكومية والميزان التجاري)، أو للدول غير المنتجة للنفط (تأثير غير مباشر من خلال تحويلات العمالة المهاجرة، والتجارة البينية العربية).

2/ الأزمات المالية العالمية: فأزمة 2008 امتدت آثارها حتى 2010 و2011، وأزمة الديون الأوروبية أثّرت هي الأخرى على التجارة مع شركاء رئيسيين، إضافة إلى التأثر بتقلبات أسعار الصرف للدولار الأمريكي واليورو.

3/ السياسات النقدية للاقتصادات الكبرى: مثل قرارات البنك المركزي الأوروبي التي أثرت على التجارة والاستثمار، إضافة للسياسات النقدية للصين، كأكبر شريك تجاري للعديد من الدول العربية.

- **التأثيرات المكانية والجغرافية:** فتشابه المناخ في كثير من الدول يجعلها تشترك في تأثيرات الجفاف وتغيرات المناخ، وبحكم الحدود الجغرافية بينها، نجدها تشترك حتى في تحديات بيئية، كالتصحر والتلوث البحري، والأمن الإقليمي.

- **التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية بين الوحدات:** كالروابط الثقافية والدينية والتقاليد والعادات المتشابهة التي تؤثر على السلوك الاقتصادي والاجتماعي للفرد العربي، بالإضافة إلى الاستثمارات المتبادلة في المنطقة، كتأثر بعض البلدان بالاستثمارات الخليجية، والمشاريع المشتركة في الطاقة والبنية التحتية.

- **عدم إدراج متغيرات مهمة مشتركة في النموذج:** كمؤشرات الحكم الراشد، والسياسات الأمنية، والعوامل الديموغرافية، ومؤشرات التنمية البشرية (التعليم والصحة).

ولعل أهم التأثيرات السلبية لهذه المشكلة هي التقديرات غير الكفؤة للمعاملات، وتحيُّز الأخطاء المعيارية التقليدية، مما يُقلِّل من قوة الاختبارات الإحصائية، ويؤثر على صحة الاستنتاجات.

من خلال فهم الأسباب الكامنة لعدم ثبات التباين والارتباط المقطعي للأخطاء، يقع اختيارنا على طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) بالذات للأسباب التالية:

– تسمح هذه الطريقة بتقدير تباين الأخطاء لكل مقطع، كما تقوم بتقدير الارتباط بين الأخطاء عبر المقاطع المختلفة في نفس الفترة الزمنية، ثم تحوّل البيانات الأصلية باستخدام هذه التقديرات بهدف جعل الأخطاء الجديدة متجانسة التباين وغير مرتبطة وبالتالي تصبح إفتراضات **OLS** صالحة.

– من خلال معالجة عدم تجانس التباين والارتباط العرضي توفّر **FGLS** تقديرات أكثر كفاءة للمعاملات، يعني أن التقديرات ستكون أقرب للقيم الحقيقية للمعاملات، وستكون الأخطاء القياسية أصغر، مما يزيد من قوة الاختبارات الإحصائية ويُحسّن من جودة النموذج.

تطبيق منهجية المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS):

النتائج التي سنعرضها في هذا القسم ليست مجرد مواصفات نهائية للدراسة، بل أيضا الأكثر هي موثوقية من الناحية الإحصائية، فهي بذلك تشكل الأساس الذي ستبنى عليه الاستنتاجات الاقتصادية النهائية، نظراً لما يميز هذه الطريقة من قدرتها على تقديم تقديرات فعالة ومنسقة من خلال تصحيح الأخطاء المعيارية [1] والجدول أدناه يُبين نتائج التقدير النهائية:

الجدول رقم (30) نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS)

المتغير (Variable)	المعلمة (Coefficient)	الخطأ المعياري (Std.Err.)	(z-value)	مستوى الدلالة P > IZI
النمو الاقتصادي (GDP)	0.248	0.0068	36.31	0.000***
عدالة التوزيع (TOP 10)	0.031	0.0036	8.60	0.000***
البطالة (UNEM)	0.561	0.0090	62.31	0.000***
التضخم (INF)	0.278	0.0103	26.93	0.000***
نسبة الإعالة (DPND)	0.438	0.0045	97.05	0.000***
الثابت (Constant)	−0.098	0.0031	−31.50	0.000***
Corrélation : no autocorrélation				
دلالة النموذج (Prob > chi2)	**0.0000**		**Wald Chi2(5)=23720.26**	

ملاحظة: (*) تدل على الدلالة الإحصائية عند مستوى **10%** تدل على الدلالة عند مستوى **5%** (***) تدل على الدلالة عند مستوى **1%**

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج State 17

[1] - لمزيد من المعلومات والتفاصيل حول افتراضات حد الخطأ في هذه المنهجية يُرجى العودة للمرجع:

Garba, M. K., Yahya, W. B., & Oyejola, B. A. "**A COMPARATIVE STUDY OF SOME ESTIMATORS FOR PANEL DATA MODEL WITH HETEROSCEDASTICITY AND CORRELATIONS**" PP 7 – 9.

باستخدام طريقة المربعات الصغرى المُعمّمة الممكنة، والموضّحة في الجدول أعلاه، مع الأخذ بعين الاعتبار مشكلة عدم ثبات تباينات الأخطاء العشوائية، والارتباط المقطعي (بين الدول) في نموذج الأثر الثابت المُفضّل، يمكننا استخلاص من هذا العمل النتائج التالية:

- ✓ **التحليل الإحصائي للمعلمات المقدرة وتفسيرها الاقتصادي:**

من النظرة الأولى لهذا الجدول نجد كل المتغيرات المستقلة لها معاملات موجبة، مما يعني أن زيادة أيٍ من هذه العوامل يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر، وهي ذات دلالة إحصائية عالية جداً ($p < 0.05$) ما يعني أن هذا النموذج المصحّح يوفر رؤى جديدة لمحددات الفقر، ما يؤكّد أهمية عملية التصحيح.

اللافت للانتباه هو وجود علاقة طردية موجبة بين النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر، حيث بلغ معامل الانحدار (0.248 +)، هذه العلاقة الطردية (الموجبة) غير متوقّعة بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الاقتصادي، حيث أن النمو الاقتصادي غالبا ما يُعتبر وسيلة لتقليل الفقر، فننتظِر أن تكون العلاقة عكسية بين المتغيرين، وهذا ما يستدعي فحصاً دقيقاً للملابسات الخاصة بهذه العلاقة بين المتغيرين في الدول العربية محل الدراسة، حيث يمكن تفسير ذلك بعدة عوامل أهمها:

1/ الاعتمادعلى الهياكل الطبيعية: فكثير من الدول العربية تعتمد على عائدات الموارد الطبيعية لاسيما النفط والغاز، والتي مهما ساهمت في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الاعتماد عليها بشكل كبير يجرنا إلى اقتصاد غير متنوع، وهو ما يجعل النمو الاقتصادي حساسا للتقلبات العالمية ويحد من فرص العمل في قطاعات أخرى، ف**الاعتماد على الموارد الطبيعية يمكن أن يزيد من الآثار السلبية في البلدان الأكثر فقراً.**[1]

2/ عدم العدالة في توزيع ثمار النمو: فقد تتركّز فوائد النمو الاقتصادي في قطاعات محدودة أو في فئات معيّنة دون غيرها، هنا يكون النمو الاقتصادي غير شامل، بحيث تزداد فئة الفقراء تهميشا بسبب عدم استفادتها من عوائد النمو، فلا ينعكس ذلك على تخفيف الفقر، بل يترك فئات كبيرة من المجتمع تعاني من الحرمان حتى في ظل ازدهار اقتصادي ظاهري.

[1] لمزيد من المعلومات حول علاقة النمو بتوفر الموارد الطبيعية والفقر يُرجى الاطلاع على:
Badeeb, Ramez Abubakr, Hooi Hooi Lean, and Jeremy Clark. 2017. "The Evolution of the natural resource curse thesis: A critical literature survey". Resources Policy 51 (March): 123-134.
https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0301420716301507?via%3Dihub

ولعلّ ما يدعُم قولنا في سياق الحديث عن عدالة التوزيع هو وجود متغير تمركُز الثروة في يد أغنى 10% في المجتمع _وهو الممثّل بـ(TOP10) _ في علاقة طردية مع معدلات الفقر (pov) حيث بلغ معامل هذا المتغير (0.031 +)، فهذه العلاقة الموجبة مقبولة اقتصاديا وإحصائياً أيضاً، حيث بلغت القيمة الاحتمالية المرتبطة بها (P–value = 0.000) وهي أقل تماما من القيمة الاحتمالية المرجعية (0.05)، فعدم العدالة في التوزيع تُعدُّ سبباً من أسباب التغيّر في معدلات الفقر في الدول العربية.

بالنسبة لمعدلات البطالة (UNEM) أظهرت النتائج وجود تأثير موجب لمعدلات البطالة على الفقر وبدلالة إحصائية عالية جدًا، حتى عند مستوى معنوية 1% على اعتبار أن القيمة الاحتمالية للمعلمة المرتبطة بهذا المتغير تؤول إلى الصفر (P–value = 0.000).

فمعدلات البطالة المرتفعة في المنطقة العربية هي إحدى أقوى المتغيرات، وأكثرها دلالة إحصائية في تفسير الفقر، فالمعلمة الموجبة (0.56 +) لمتغير البطالة (UNEM) تعني أن زيادة معدلات البطالة بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر بمقدار 0.561 نقطة مئوية، وهي أكبر المرونات في الجدول، تؤكِّد أن البطالة هي أهم المحددات الرئيسية والمباشرة للفقر في الدول العربية.

هذا التأثير المباشر على الفقر يؤكِّد على ضرورة أن يكون النمو إحتوائيا (inclusive) حتى في فرص العمل بحيث يستهدف القطاعات التي توظف الفقراء، وهذا لا يأتي من مجرّد زيادة حجم الاقتصاد فقط بل من قدرة هذا الاقتصاد على خلق فرص العمل، فالنمو لا يُقلِّل الفقر إلا إذا أدى إلى خفض البطالة.

نفس الملاحظة فيما يخص نسبة الإعالة (DPND) فهي ذات علاقة طردية مع معدلات الفقر كما أن القيمة الاحتمالية (P–value) لهذه المعلمة تؤول إلى الصفر وهي أقل من مستوى الدلالة المرجعي (0.05)، فبناءً على ذلك نرفض فرضية العدم، مما يؤكد أن متغير نسبة الإعالة له تأثير معنوي إحصائيًا وبدرجة موثوقية عالية على المتغير التابع.

يُظهر هذا المتغير ثاني أعلى قيمة مرونة بعد معدلات البطالة، بمعنى أن زيادة نسبة السكان المعالين (من أطفال وكبار السن) بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة معدلات الفقر بنسبة تقترب من 0.44% وهو ما يعكس العِبء الاقتصادي الذي يفرِضُه ارتفاع عدد الأفراد غير المنتجين على السكان في سن العمل.

بالنسبة لمعدلات التضخم (INF) تأثيرها موجب على معدلات الفقر، فقد بلغت القيمة الإحصائية $t_{stat} = 2.53$ بقيمة احتمالية تساوي (0.000) أقل من مستوى الدلالة المرجعي (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم، أي أن متغير التضخم له تأثير معنوي إحصائيًا على المتغير التابع.

✓ **المعنوية الكلية:**

تُظهر النتائج أن النموذج ككل يتمتع بدلالة إحصائية مرتفعة، وهذا ما تُثبته قيمة إحصاءة Wald chi2 (5) = 23720.26 بقيمة احتمالية تؤول إلى الصفر، كما يُؤكِّد النموذج خلوّه من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء (autocorrelation)، مما يدل على استقلالية الأخطاء عبر الزمن.

إجمالا، تشير هذه النتائج إلى أن **ارتفاع معدلات البطالة ونسب الإعالة العمرية يمثلان عاملين حاسمين في رفع معدلات الفقر في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 2010–2022**، لما في ذلك من تقليل لفرص الدخل للأفراد مقابل زيادة الضغط على الموارد الاقتصادية المتاحة، مما يُشكّل عبئا إضافيا على الأسر والمجتمعات، كما **تساهم معدلات التضخم المرتفعة في تدهور القدرة الشرائية** للمواطن العربي، فتزيد صعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية، فتزداد حالة الفقر عُمقا وتقلُّ فرص تحسين مستويات المعيشة، **ولا تقل معدلات النمو الاقتصادي أهمية، إلا أنه بحكم اللامساواة في توزيع ثماره وعدم شموليته، لا تستفيد منه الطبقة الفقيرة بشكل مباشر.**

بوصولنا إلى هذه النتائج في بحثنا، يمكننا كتابة النموذج بصيغته الإحصائية كما يلي:

$$\mathbf{POV}_{it} = -0.098 + 0.248\, GDP_{(it)} + 0.031\, \mathbf{top10}_{(it)} + 0.561\, \mathbf{UNEM}_{(it)} + 0.278\, \mathbf{INF}_{(it)} + 0.438\, \mathbf{DPND}_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

خلاصة:

رغم التنوع الاقتصادي والسياسي للدول العربية، إلا أنها تتشارك في العديد من العوامل التي تخلق ارتباطا عرضيا قويا في بيانات البانل، ويُعدُّ فهم هذه العوامل والتعامل معها بالطرق الإحصائية المناسبة أمراً ضروريا، للحصول على نتائج موثوقة ودقيقة في البحوث التطبيقية.

يخلص الفصل التطبيقي إلى أن ظاهرة الفقر في عينة الدول العربية هي ظاهرة متعددة الأبعاد تتأثر بعوامل هيكلية عميقة.

تفاصيل نتائج الجانب التطبيقي

1/ **في المرحلة الأولى،** تم استخدام أدوات التحليل الإحصائي لاستكشاف طبيعة البيانات وتوصيفها. وقد أثبتت النتائج بشكل قاطع وجود تباين هيكلي كبير في مستويات الفقر بين دول العينة.

أسفر التحليل الرسومي لمعدلات الفقر في عينة الدول قيد الدراسة على مدار الفترة المعنية وجود فروق جوهرية مكنتنا من تصنيف البلدان إلى ثلاث فئات:

- البلدان ذات الفقر المنخفض: تضم كل من **قطر، البحرين، الكويت والإمارات.**
- البلدان متوسطة الفقر: تضم **عُمان، السعودية والجزائر.**
- البلدان مرتفعة الفقر: تضم **مصر، تونس، المغرب والعراق.**

كشف تحليل مصفوفة (between and within) عن **وجود فروقات جوهرية** بين متوسطات المتغيرات فيما بين الدول العربية الاثنتي عشرة المشمولة بالدراسة، مما يعكس التنوُّع البُنيوي للسياقات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، خلال الفترة المدروسة.

كما كشف تحليل مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، عن وجود **علاقة موجبة ومتينة** بين المتغير التابع (معدلات الفقر pov) ومعدلات عبء الإعالة (DPND)، ومعدلات البطالة (unem) بما يزيد عن 88%، وعن 79% على التوالي، بينما يَظهر الارتباط موجبا وضعيفا بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الاقتصادي (GDP)، بأقل من 16%.

2/ **في المرحلة الثانية،** تم التركيز على اختيار النموذج القياسي الأنسب من خلال وضع جدول مُلخِّص لنتائج تقدير النماذج الثلاثة للبانل الساكن (النموذج التجميعي، نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي)، حيث تمت المفاضلة بينها كمايلي:

- للمفاضلة بين نموذج الأثر الثابت والنموذج التجميعي،أسفرت إحصاءة فيشر من جدول تقدير نموذج الأثر الثابت باحتمال يقل عن 5% عن ضرورة وأهمية الفروقات الفردية بين الدول، وأن تضمينها في النموذج عبر منهجية **الأثر الثابت** هو أمر في غاية الأهمية.
- للمُفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، تم اعتماد اختبار LM الذي كشفت إحصاءته $chibar^2$ عن وجود تأثيرات فردية غير ملحوظة (كآثار عشوائية) بين وحدات العينة، مما جرنا لاختيار نموذج **الأثر العشوائي**.
- للمُفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي، تم الاعتماد على اختبار Hausman الذي خلُصت نتيجته إلى وجود ارتباط بين الآثار الفردية غير المشاهدة وبين المتغيرات المستقلة، فرجحت نتائجه بوضوح كفّة نموذج ***الأثر الثابت***.
- تم تشخيص النموذج المُفضّل (نموذج الآثار الثابتة)، عن طريق تقييم جودة التقدير فيه وإخضاعه لمجموعة من الاختبارات التي أظهرت خلو النموذج من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء واتباعها لتوزيع طبيعي، إلا أنها كشفت عن وجود مشكلتين رئيسيتين هما:

مشكل **عدم تجانس تباينات الأخطاء**، الذي كشف عنه اختبار (Modified Wald Test) ومشكل **الارتباط المقطعي** (الاعتمادية العرضية) الذي كشفنا عنه باستعمال اختبار (Pesaran CD).

هذه النتيجة أكّدت أن التقديرات الأولية غير موثوقة، واستدعت اللجوء إلى طرق تقدير أكثر قوة وبحُكم صِغر العينة المدروسة، وقع اختيارنا على طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS Feasible Generalized Least Squares)، بصفتها تُقدّم حلا فعالا لهذه التحديات، خاصة عند تطبيقها بفهم عميق للسياق الاقتصادي، السياسي والاجتماعي للمنطقة العربية.

3/ في المرحلة الثالثة، تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) لضمان موثوقية النتائج، وهنا تم تحليل أثر المتغيرات على معدلات الفقر في الدول العربية:

- **معدلات النمو الاقتصادي (Gross Domestic Product)**: من أبرز النتائج التي توصّل إليها تحليلنا هو عدم وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الفقر، وهذا دليل على أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو مؤشر كمي عام، يُخفي وراءه تفاصيل حيوية حول هيكل وطبيعة هذا النمو.

فالعلاقة الطردية بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر تشير بقوة إلى أن نوعية النمو هي العامل الحاسم وليس مجرد كميته، فالنمو الذي تستفيد منه الطبقة الفقيرة بشكل مباشر هو النمو الشامل أو الاحتوائي (Inclusive Growth)، بصفته يشمل جميع فئات المجتمع فتقِلُّ الفجوات الاجتماعية ويستفيد الجميع من الفرص الاقتصادية.

ففي سياق العديد من الدول العربية، خاصة تلك التي تعتمد على الموارد الطبيعية (الاقتصادات الريعية)، غالبًا ما يكون النمو مدفوعًا بقطاعات كثيفة رأس المال مثل النفط والغاز والتعدين، فهذه القطاعات ورغم قدرتها على رفع معدل النمو الإجمالي، إلا أنها تخلق فرص عمل محدودة نسبيًا ولا تستوعب أعدادًا كبيرة من العمالة، خاصة العمالة منخفضة المهارات التي يتركز فيها الفقر، وهذا ما يُعرف بظاهرة "النمو بلا وظائف (Jobless Growth) "

- **معدلات البطالة (Unemployment):** هي العامل الأكثر ارتباطا بالفقر، حيث تؤدي زيادة معدلات البطالة إلى ارتفاع مباشر وقوي في معدلات الفقر، وبالتالي فقد كشف النموذج أن الطريق إلى خفض الفقر في المنطقة يمر حتمًا عبر بوابة التشغيل والتوظيف، وهو ما يجب أن يكون محور اهتمام صناع السياسات.
- **نسبة الإعالة (Dependency Ratio):** أظهرت النتائج أن ارتفاع نسبة الإعالة يزيد من الأعباء الاقتصادية على الأسر، فكلما زاد عدد المُعالين يتم توزيع موارد الأسرة على عدد أكبر من الأفراد مما يُقلِّل من نصيب كل فرد ويزيد من مخاطر الفقر.

تؤكد هذه النتيجة أهمية العوامل الديموغرافية كبُعد هيكلي أساسي في فهم ديناميكيات الفقر، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة إيلاء الدول والحكومات العربية اهتماما جاداً بتخصيص منح إعانات اجتماعية للأطفال والمسنين، باعتبارهم فئات غير قادرة على الدخول لسوق العمل، ويأتي هذا التوجُّه كذلك لتخفيف العبء الاقتصادي على الطبقة العاملة لما تتحمله من مسؤولية إعالة هذه الفئات.

- **معدلات التضخم (Inflation):** في المقابل، يُظهر معدل التضخم (inf) أثر إيجابي معنوي إحصائيا على معدل الفقر، تتوافق هذه النتيجة مع النظريات التي تشير إلى أن التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية لذوي الدخول المنخفضة وزيادة الفقر.
- **تراكم الثروة في يد أغنى عُشير (top 10):** وجدنا أن له تأثيرا موجباً على معدلات الفقر، مما يشير إلى أن كيفية توزيع الثروة في المجتمع له دور حاسم في تحديد مصير الفئات الأكثر فقراً.

تتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن ارتفاع تركيز الثروة في يد القلة، قد يؤدي إلى تهميش الفئات الفقيرة وزيادة معدلات الفقر.

فبعد مسار منهجي دقيق لتحديد وتقدير النموذج وتصحيحه من المشاكل القياسية، تم التوصل إلى أن المحددات الأكثر تفسيرا لتغيرات معدلات الفقر تتمثل في أداء سوق العمل (البطالة)، والخصائص الديموغرافية (نسبة الإعالة)، ثم تدهور القدرة الشرائية للمواطنين (معدلات التضخم)، وأخيرا يأتي هيكل توزيع الثروة بين أفراد المجتمع (تراكم الثروة عند أغنى عُشير في المجتمع)، ورغم أن هذا المتغير في المرتبة الأخيرة، إلاّ أنه يأتي مؤيِّداً للعلاقة الموجبة لتأثير للنمو الاقتصادي على معدلات الفقر، فهو يشير إلى أن طبيعة ونوعية هذا النمو أهم من كميته، وأن أثره لا يتجسد إلا من خلال قنوات غير مباشرة؛ مثل قدرته على خلق فرص عمل حقيقية تتناسب مع متطلبات سوق العمل للطبقة الهشّة.

خاتمة

خاتمة:

تُشكِّل العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر محورا جوهريا في الأدبيات الاقتصادية، لاسيما في الدول النامية والعربية التي تواجه تحديات إنمائية متعددة الأوجه. فلطالما اعتُبِر النمو الاقتصادي مُحرِّكا رئيسيا للحدّ من الفقر استنادا إلى افتراضٍ مفادهُ أن التوسع الاقتصادي يُولِّد فرص العمل ويزيد من الدخل مما يُسهم في تقليص معدلات الفقر، إلاّ أنّ الدراسات الحديثة كشفت ولاتزال تكشف عن تعقيدات العلاقة بين النمو والفقر التي غالبا ما لا تتبع نمطا عكسيا، بل تتأثر بشكل كبير بعوامل هيكلية ومؤسسية متعددة، أبرزها التفاوت في توزيع الدخل. حيث أن تركّز فوائد النمو الاقتصادي تحت تصرّف الشرائح الغنية من المجتمع يزيد من تهميش الفئات الأقل حظاً.

هدفت هذه الأطروحة إلى تحليل مُعمّق وتقييم لمدى إسهام النمو الاقتصادي في التخفيف من حدّة الفقر في المنطقة العربية التي شهدت خلال الفترة 2010–2022 كثيرا من الأحداث والأزمات، ومحاولة المساهمة في كيفية بناء إطار استراتيجي قائم على أدلّة تجريبية لتعزيز مساهمة النمو الاقتصادي في خفض الفقر.

إن تركيزنا على المنطقة العربية ينبع من كونها من أكثر المناطق التي تعاني فجوة واضحة بين وتيرة النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والفقر مع تفاوت حاد في توزيع الدخل، الأمر الذي يجعل تحليل هذه العلاقة ضرورة لفهم اختلالات النمو واقتراح سياسات قادرة على تعزيز أثره التنموي لتحقيق تنمية أكثر شمولا. حيث يسعى هذا التساؤل الجوهري إلى استكشاف ديناميكيات التوزيع للثروة والفُرص، وفهم كيفية تحويل المكاسب الاقتصادية الكلية إلى تحسينات فعلية في مستويات معيشة الأفراد الأكثر احتياجا، مما تطلّب منا تسليط الضوء على بعض الاستراتيجيات والسياسات التي تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية التي ترافق النمو.

تمخّض عن هذه الدراسة جملة من النتائج التي تُعيد النظر في الرؤية التقليدية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر، فعلى صعيد الدراسة النظرية، قدمنا مفهوما شاملا للنمو الاقتصادي واستعرضنا أهم النظريات التي تحكمه، كما قمنا بتحليل شامل للنماذج المفسِّرة له، حيث صنّفناها إلى نماذج النمو الخارجي ونماذج النمو الداخلي، في محاولة منا لتعزيز الفهم العميق للآليات التي تحرك عمليات النمو الاقتصادي وتفسيراتها. من جهة أخرى، تم توثيق التطور المفاهيمي للفقر من منظور أحادي البعد إلى رؤية متعددة الأبعاد، بما يعكس التعقيدات الحقيقية لهذه الظاهرة ويُبرز الاهتمام المتزايد بوضع أهداف

تنموية عالمية لتحقيق التنمية المستدامة في مقدمتها القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وفي كل مكان.

لقد كشفت هذه الدراسة عن تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة تواجه المنطقة العربية، فالنمو الاقتصادي المحقّق اتّسم بالتذبذب متأثّراً بأزمات مختلفة، كان أهمها ثورات الربيع العربي وأزمة كوفيد-19 حيث تدهورت الظروف المعيشية في العديد من دول المنطقة، فضلا عن تمركز الموارد في يد فئة قليلة من المجتمع مقابل إقصاء الغالبية من الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي؛ مما يعمّق فجوة اللامساواة ويكرّس الفقر كواقع مستمر.

إنّ الجدل القائم حول مدى كفاية النمو الاقتصادي للحد من الفقر يجد جواباً له بعد تحليل طبيعة هذا النمو، وفرصة الفئات الاجتماعية على تقاسم ثماره بشكل عادل. إذ في سياق المنطقة العربية يتطلب تحقيق ذلك نموا اقتصاديا مُطرداً يتّسم بالاستمرارية، بما يشمل تغيرات اقتصادية هيكلية تُركّز على خلق فرص العمل اللائق للتقليل من معدلات البطالة المرتفعة في المنطقة، وزيادة الأجور، وامتصاص التضخم، وإزالة العقبات التي تعترض قدرة الأفراد على تأمين احتياجاتهم الأساسية وتحقيق مستوى معيشة كريم. كل هذا يجعل المنطقة العربية بعيدة كل البُعد عن تحقيق مثل هذا النوع من النمو خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تشهدها.

نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة -في جانبها النظري والتطبيقي- إلى صياغة جملة من النتائج نذكرها على النحو التالي:

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال هده الدراسة يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولى: يحتاج النمو الاقتصادي في استهدافه للفقر وتقليص مظاهر الحرمان الاجتماعي إلى أن يكون شاملا وعادلا في توزيع عوائده.

إنّ مساهمة النمو الاقتصادي في خفض معدلات الفقر وكبح انتشاره يتطلب توفر شروط اقتصادية واجتماعية ضمن مقاربة شمولية، والتي بدونها يصبح النمو الاقتصادي غير قادر على خلق آثار اجتماعية إيجابية للفئات الفقيرة. وهو ما **يثبت صحة الفرضية الأولى.**

الفرضية الثانية:

تقوم السياسات التنموية في الدول العربية الرامية إلى معالجة مسببات الفقر على خلل هيكلي يتمثل في غياب التنمية الاجتماعية الشاملة بالرغم من تحقيق معدلات نمو اقتصادي متصاعدة، وهو ما يرسِّخ استمرار الفقر، ويعمِّق تجذّره بالرغم من الارتفاع المستمر في مؤشرات النمو.

إن استمرار الفقر في الدول العربية رغم تحقيق معدلات نمو يعكس خللاً في نموذج التنمية المتبع، الذي يركز على المؤشرات الاقتصادية الكلية ويتجاهل البعد الاجتماعي والإنساني للتنمية. حيث أشارت الفرضية إلى مفارقة اقتصادية – اجتماعية متكررة في العديد من الدول العربية، وهي تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة دون أن ينعكس ذلك على تحسين مستوى معيشة السكان أو الحد من الفقر. أي أن النمو الاقتصادي لا يترافق مع تنمية اجتماعية عادلة وشاملة. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

الفرضية الثالثة:

في ظل وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والفقر وتكامل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في تحديد طبيعة هذه العلاقة؛ هناك متغيرات أخرى تجعل الفقر مستمرا. إن النتائج التجريبية التي تشير إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **5%** بين النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر في عينة دراستنا تعكس ظاهرة اقتصادية معقدة تتجاوز الفرضية التقليدية للعلاقة العكسية بينهما ولا تنفي هذه النتيجة القدرة الكامنة للنمو الاقتصادي على الحد من الفقر بل تُبرز فعاليته المشروطة بالعدالة في توزيع ثماره؛

أما في حال تجسدت العدالة التوزيعية لعوائده فيمكن للمكاسب الاقتصادية الكلية الوصول إلى تحسينات معيشية للفئات الفقيرة. يُعزى هذا التغير في العلاقة بين النمو والحد من الفقر إلى تفاعل عدة عوامل أخرى بصرف النظر عن العدالة في التوزيع، تشمل ارتفاع معدلات البطالة التي تحد من فرص العمل وتحقيق الدخل وزيادة معدلات التضخم التي تؤدي إلى تأكل القوة الشرائية للفئات الفقيرة، وارتفاع معدلات عبء الإعالة العمرية التي تزيد ضغوطا إضافية على الأسر ذات الدخل المحدود.

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى استمرار الفقر في المجتمعات العربية رغم النمو الاقتصادي الظاهري. وبناء على هذا الطرح يمكننا القول أن الفرضية الأصلية للعلاقة العكسية بين النمو والفقر تبقى صحيحة بشكل نسبي مطلقا (تثبت الصحة النسبية للفرضية كمعيار للنمو الشامل، إلا أن تحقيقها في المجتمعات العربية مرهون بتداخلات سياساتية واعية؛ لاسيما معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العمل والتحكم في مستويات التضخم وتحسين أنظمة الحماية الاجتماعية، وهي تشكل مجتمعة الرافعة الأساسية.

اتجاه العلاقة الطردية الراهنة بين النمو والفقر إلى عكسية مستدامة، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة في تعزيز الشمول الاقتصادي وتقليل اللامساواة.

حصيلة النتائج النظرية:

حاولنا في فصولنا النظرية الربط بين مفهومي النمو الاقتصادي والفقر ضمن منهجية تحليلية تجمع بين الطرح النظري والتحليل الكمي لهذين المتغيرين في الدول العربية، تستند إلى تحليل أوجه الحرمان الذي تعاني منه الأسرة العربية وفق مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، ودراسة معدلات النمو الاقتصادي بتحليل لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي من مطلع الستينات إلى ما بعد آثار ثورات الربيع وأزمة الكوفيد. فكانت أهم النتائج التي توصلنا إليها أن سنوات السبعينات عرفت فترة نمو اقتصادي استثنائي للدول العربية بفضل الطفرة النفطية، لكنه للأسف لم يكن نموا مستداما ولم يُبنَ على أسس تنويع اقتصادي حقيقي ممّا أدى إلى تراجع ملحوظ في الثمانينات بسبب انخفاض أسعار النفط في سوق عالمية متزايدة التنافسية.

وبعد الثمانينات، أمام ضغوط مالية شديدة حاولت الدول العربية تحرير اقتصاداتها لكن دون إصلاح سياسي، حيث تم تدريجيا اعتماد إصلاحات السوق الليبرالية بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إضافة إلى استحواذ النُخب المتميزة على معظم مكاسب الخصخصة ومكاسب النمو الاقتصادي الكلي، وهو ما تسبب في انتفاضات الربيع العربي سنة 2011 التي أسفرت عن تدهور حاد في الأداء الاقتصادي لعدة دول أفضت إلى تباطؤ معدلات النمو، وفي مرحلة ما بعد الانتفاضات، وعلى الرغم من استعادة نسبية للاستقرار في بعض الاقتصادات ضلت معدلات النمو متواضعة واستمرت التحديات الهيكلية من بطالة مرتفعة إلى ديون عامة متصاعدة.

وما لبثت الاقتصادات العربية أن تعرضت لصدمة إضافية بفعل جائحة كوفيد-19 (2020) التي كشفت عن هشاشة الأنظمة الصحية والاقتصادية العربية، وأدت إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي، مما عمق من معاناة الفئات المهمشة وزاد من حدة اللامساواة الاجتماعية في المنطقة.

علاوة على ذلك، يكشف تحليلنا لأوجه الحرمان المتعددة داخل الأسرة العربية عن تعقيدات إضافية تتجاوز المقاربة التقليدية أحادية البعد للفقر. فالفقر متعدد الأبعاد يشمل الحرمان من التعليم الجيد والرعاية الصحية الأساسية، والسكن اللائق، والمياه النظيفة، والكهرباء، بالإضافة إلى محدودية فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية.

ثم حاولنا استقصاء العلاقة التفاعلية بين النمو الاقتصادي والفقر في مفهوم النمو المحابي للفقراء (Pro-Poor Growth) بصفته إطارا تحليليا لتقييم مدى انعكاس عوائد النمو الاقتصادي على الشرائح الأكثر هشاشة في المجتمع. فطرحنا نتائج دراسة علي عبد القادر علي التي عُنيت بتحليل توزيع ثمار النمو الاقتصادي على الفئات المستضعفة في عينة من ستِّ دول عربية، وكشفنا عن نتائج تستدعي القلق إذ أظهرت الدراسة أنماطا من النمو الاقتصادي غير المحابي للفقراء كون هذا النمو لم يُفضِ إلى تحسينات جوهرية في الظروف المعيشية للطبقات الأشد حرمانا.

كما أن معدلات النمو الديموغرافي المرتفعة، المقترنة بفشل استراتيجيات التنمية في تحقيق أهدافها المرجوة، تعمق من تعقيدات المشهد الاقتصادي والاجتماعي. غير أن العامل الأكثر إشكالية يتمثل في عدم العدالة في توزيع الدخل، والذي يعكس خللاً بنيوياً في النظم الاقتصادية العربية، حيث تتركز الثروة في أيدي قلة من النخب، بينما تبقى الغالبية العظمى محرومة من ثمار النمو الاقتصادي.

تفاصيل نتائج الجانب التطبيقي:

نُلخِّص أهم نتائج الدراسة القياسية في النقاط التالية:

1/ نتائج الدراسة الوصفية:

- أسفر التحليل الرسومي **لمعدلات الفقر** في عينة الدول قيد الدراسة على مدار الفترة المعنية عن وجود فروق هيكلية واضحة مكّنتنا من تصنيف البلدان إلى ثلاث فئات، تموضعت دول مجلس التعاون الخليجي (قطر، الإمارات، البحرين والكويت) ضمن البلدان منخفضة الفقر، بينما صُنِّفت مصر، تونس، المغرب والعراق ضمن البلدان مرتفعة الفقر.
- كشف تحليل مصفوفة (between and within) عن وجود فروقات جوهرية بين **متوسطات كل المتغيرات المختارة** فيما بين الدول المشمولة بالدراسة، مما يعكس تنوعا بُنيويا معقّدا للسياقات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة خلال الفترة المدروسة.
- أظهرت نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة عن وجود علاقة موجبة متينة بين المتغير التابع (pov) ومعدلات عبء الإعالة (DPND) ومعدلات البطالة (unem) بما يزيد عن 88% وعن 79% على التوالي بينما يظهر الارتباط موجبا وضعيفا بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الاقتصادي (GDP) بأقل من 16%. إضافة إلى ارتباط قوي يفوق 78% بين معدلات البطالة ونسب الإعالة مما أثار شكوكا حول احتمال وجود مشكلة التعدد الخطي، لذلك أجرينا اختبار Variance Inflation Factor (VIF) الذي أسفرت نتائجه عن عدم وجود المشكل.

2/ نتائج المفاضلة بين نماذج البانل الساكن:

- أسفرت إحصاءة فيشر من جدول تقدير نموذج الأثر الثابت عن ضرورة وأهمية الفروقات الفردية بين الدول، وأنه لابد من تضمينها في النموذج عبر منهجية الأثر الثابت.
- للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية تم اعتماد اختبار LM الذي أسفر عن وجود تأثيرات فردية غير ملحوظة (كآثار عشوائية) بين الدول.
- تم اعتماد اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الأثر الثابت والعشوائي فأوضح وجود ارتباط بين الآثار الفردية غير المشاهدة والمتغيرات المستقلة مما رجّح كفة نموذج **الأثر الثابت.**

3/ نتائج تشخيص النموذج المُفضّل:

- تم إخضاع النموذج لاختبار Born and Breitung الذي أظهر خلوه من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، واختبار Skewness and Kurtosis الذي بيّن اتباعها لتوزيع طبيعي، بينما كشف اختبار Modified Wald Test عن وجود مشكل عدم تجانس تباينات الأخطاء وأسفر اختبار Pesaran CD عن مشكل الاعتمادية العرضية (الارتباط المقطعي).
- وجود هاتين المشكلتين اقتضى اللجوء إلى طرق تقدير أكثر قوة، فوقع اختيارنا على طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) بصفتها تقدم حلا فعالا لهذه التحديات.

4/ تحليل جدول التقدير بطريقة FGLS:

- وجود علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر تشير إلى أن نوعية النمو أهم من كميته، فهذا النمو لم تصل عوائده للطبقة الفقيرة بحكم اللامساواة في التوزيع. وفي سياق الدول العربية التي تعتمد على الاقتصادات الريعية كالنفط والغاز والتعدين غالبا ما يكون النمو مدفوعا بقطاعات كثيفة رأس المال، فترتفع معدلات النمو الإجمالي وتخلق فرص عمل محدودة نسبيا بحيث لا تستوعب العمالة منخفضة المهارات التي يرتكز فيها الفقر.
- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدلات الفقر والبطالة حيث أن كل زيادة في معدلات البطالة بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر بمقدار 0.561 نقطة مئوية.
- وجود علاقة طردية بمعنوية إحصائية قوية بين نسبة الإعالة العُمرية (عدد الأطفال وكبار السن مقابل السكان في سن العمل) ومعدلات الفقر، فكلما زاد عدد المُعالين يتم توزيع موارد الأسرة على عدد أكبر من الأفراد مما يقلل من نصيب كل فرد ويزيد من مخاطر الفقر. وتؤكِّد هذه النتيجة أهمية العوامل الديموغرافية كبعد هيكلي أساسي في فهم ديناميكيات الفقر.

- يُظهِر معدل التضخم (inf) أثرا إيجابيا معنويا إحصائيا على معدلات الفقر وهي نتيجة تتوافق مع النظريات التي تشير إلى أن التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية لذوي الدخول المنخفضة.
- التأثير الموجب لمعدلات تراكم الثروة عند أغنى عُشَير على معدلات الفقر يشير إلى واقع تهميش الفئات الفقيرة في المجتمعات العربية، وهو ما يُفسِّر العلاقة الطردية بين معدلات النمو والفقر.

في ضوء ما توصلنا إليه من نتائج يمكن القول أن الشروط الأساسية التي تجعل النمو الاقتصادي قادرا على تخفيض معدلات الفقر هي أن يكون هذا النمو **شاملا** لكل القطاعات والمناطق، **عادلا** في إعادة توزيع عوائده، **مستداما** و**مدعوما** بإصلاحات مؤسسية قوية وشفافة تشمل الاستثمار البشري والحوكمة الرشيدة والتنويع الاقتصادي. ولعلّ **الأداء المحدود لاستراتيجيات الحد من الفقر** في الدول العربية يُعزى إلى عدة عوامل رئيسية تشمل **عدم التكامل** بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، و**عدم استهداف الفئات المستحقة بدقة**، إضافة إلى **قلة مرونتها** بحكم أن أغلبها استراتيجيات جامدة لا تتكيف مع الواقع المتغير ولا تستجيب لتنوع أشكال الفقر وأسبابه، واجتماع هذه العوامل أدى إى تقليل فعالية الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في المنطقة.

كما تتأثر العلاقة بين النمو والفقر في الدول العربية بعدة متغيرات رئيسية يتصدرها **معامل اللامساواة** الذي يُضعِف من أثر النمو على خفض الفقر كلما ارتفع التفاوت في التوزيع، وتشكل **معدلات البطالة** المتصاعدة محدِّدا رئيسيا في دفع الأفراد بدون دخل لدائرة الفقر المدقع، بينما يُفضي **التضخم** المتزايد إلى تآكل القدرة الشرائية للأسر وتدهور مستوياتهم المعيشية.

علاوة على ذلك تمثل **نسب الإعالة العمرية** متغيرا بُنيويا يرتبط بحجم الشريحة غير النشطة اقتصاديا من الأطفال والمسنين، وهو ما يُضاعف العبء على الفئات المنتجة، بل ويُقيِّد حتى قدرة السياسات الاقتصادية على تحقيق أهداف الحد من الفقر.

في ضوء هذه المعطيات المركبة، تكشف التحليلات مجتمعة في دراستنا على أن النمط السائد للنمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة للفترة 2010–2022 **ليس مناصرا للفقراء** بل يتّسم بطابع إقصائي ونمو غير شامل، تستأثر بمنافعه نخبة محدودة من المجتمع دون أن تمتد منافعه لباقي السكان.

الإضافة العلمية:

تكمن الفجوة البحثية أو الفراغ المعرفي الذي سدته هذه الدراسة في إدراج **عبء الإعالة العمرية كمتغير تفسيري** للتغيرات في معدلات الفقر، وهو بُعد ديموغرافي لم يحظ بالاهتمام الكافي في الأدبيات السابقة التي تناولت العلاقة بين النمو والفقر في المنطقة العربية، رغم أهميته البالغة في فهم

الضغوط الاقتصادية على الأسرة العربية، خاصة ما يُميّز المجتمع العربي من عادات الجود والكرم المُتوارثة، مما يسُدّ فجوة بحثية مهمة.

الحلول المقترحة:

في ضوء هذه التحليلات سنحاول ترجمة النتائج السابقة إلى توصيات واقتراحات عملية نراها مناسبة للإقلال من الفقر في المنطقة العربية، حيث سنقوم بتقسيمها إلى ثلاثة مستويات (المستوى السياسي، المؤسسي والأكاديمي) فالمستوى الأكاديمي يوفر أدلة علمية للمستويين الآخرين، الذان سيقومان بصياغة السياسات الملائمة حيث يُعتمد على البحث الأكاديمي لإعلام السياسات بينما تقف المؤسسات وسيطا لتطبيقها، ثم تعود النتائج للدراسة الأكاديمية من جديد في حلقة تحسين مستمرة :

على المستوى السياسي: يركّز هذا المستوى على الإجراءات الملموسة التي تتخذها الحكومات مباشرة في مجالات التشغيل والتدريب والدعم الاجتماعي، التي تتبنى سياسات اقتصادية تستهدف الشرائح الفقيرة مباشرة، وتوفير فُرص عمل كثيفة لهم، نلخِّص أهم التوصيات السياسية التي نراها مناسبة في ثلاثة محاور استراتيجية متكاملة:

1- **إصلاح سوق العمل:** تتطلب معالجة اختلالات سوق العمل تبني حزمة من الإصلاحات الهيكلية تتمحور حول تطوير برامج التكوين والتدريب المهنيين وفق مقاربة موجهة بما يتوافق مع احتياجات السوق الفعلية للشباب. كما يستوجب تحفيز ريادة الأعمال في المنطقة من خلال تسهيل النفاذ إلى التمويل عبر القروض الميسَّرة وتبسيط إجراءات الترخيص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على ذلك يُعدُّ تقليص البيروقراطية وإضفاء مزيد من المرونة على سوق العمل مطلبا جوهريا يستلزم إدخال إصلاحات تشريعية شاملة من أجل حماية حقوق العمال.

2- **السياسات النقدية والمالية الحمائية:** فعلى صعيد السياسة النقدية يتعين استهداف السيطرة على معدلات التضخم والحد من تصاعدها بهدف الحفاظ على القوة الشرائية للفئات الفقيرة، أما على مستوى السياسة المالية فيستدعي ذلك تبني سياسة أجور توسعية تضمن رفع الأجور في القطاعين العام والخاص بمعدلات تفوق معدلات التضخم، بما يحول دون تآكل الدخل الحقيقي للأجراء.

وفي السياق ذاته يمكن توظيف الحوافز الضريبية كآلية لحث القطاع الخاص على تحسين هياكل الأجور وتعزيز مستويات الدخل للعاملين لديه، بما يُسهم في توسيع قاعدة المستفيدين من ثمار النمو الاقتصادي.

3- **توسيع الحماية الاجتماعية:** يقتضي إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية في الدول العربية توسيع نطاقها وتحسين كفاءتها عبر تطوير برامج التحويلات النقدية المباشرة للأسر الفقيرة باعتماد آليات استهداف دقيقة تضمن وصول الدعم لمستحقيه، إضافة إلى تحديث نُظُم المعاشات التقاعدية مع المراجعة الدورية لقيمتها، وتوفير دعم مباشر لكبار السن والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إعانات مالية منتظمة وخدمات رعاية صحية وغير صحية (مثل الخدمات السياحية والرياضية والنقل المجاني) لحماية هذه الفئات واندماجها في المجتمع.

ولن تفلح الحكومات في تطبيق هاته المحاور الثلاثة مالم تقم بإرساء منظومة حوكمة شفافة بعيدة عن الفساد والمحسوبية، وتطبيق استراتيجيات متكاملة الأهداف تجمع بين تنويع القاعدة الإنتاجية وتطوير في البنية التحتية والارتقاء بالتنمية البشرية، مع توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي للشعوب وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي. وهو ما يستلزم توفر إرادة سياسية حقيقية، وتخطيط طويل المدى يأخذ في الاعتبار خصوصيات كل مجتمع.

على المستوى المؤسسي: يعالج هذا المستوى دور المؤسسات الإقليمية والدولية في تيسير التعاون ونقل الخبرات والدعم الفني والمالي، ونلخص أهم التوصيات والاقتراحات في النقاط التالية:

- **تفعيل المؤسسات العربية:** تنشيط دور جامعة الدول العربية في نشر أفضل الممارسات التنموية وإنشاء منصات إقليمية لتبادل التجارب الناجحة.
- **الشراكة الدولية:** التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاستفادة من خبراتهم في تصميم برامج تنموية ملائمة لمجال الحد من الفقر، بما يخدم الطبقات الهشة في المنطقة.
- **الدعم الفني:** توفير خبرات فنية والمشورة في تصميم السياسات للدول العربية، مع بناء قدرات الموارد البشرية في الأجهزة الحكومية.
- **الدعم المالي:** تقديم تمويل ميسَّر للمشاريع التنموية والاجتماعية، مع دعم برامج التدريب والتعليم المهني وتمويل البنية التحتية في المناطق النائية.

- **بناء القدرات المؤسسية:** تقوية المؤسسات الإحصائية العربية لضمان دقة البيانات وموثوقيتها مع تطوير لأنظمة المعلومات الحكومية وتعزيز الشفافية فيها.
- **نشر المعرفة:** إنشاء مراكز تدريب إقليمية متخصصة في التنمية والحد من الفقر وتنظيم مؤتمرات ونشر الدراسات لتبادل الأبحاث حول السياسات الفعالة والممارسات الناجحة ومحاولة تطبيقها.
- **المراقبة والتقييم:** وضع آليات لمتابعة تطبيق السياسات وإصدار تقارير دورية لتقييم التقدم المحرز في الحد من الفقر وعدم المساواة.

على المستوى الأكاديمي: يحدد المستوى الأكاديمي مسارات البحث المستقبلية التي تعمّق الفهم العلمي للظاهرة، وتقدّم أدلة لتحسين السياسات. مثل **إجراء دراسات معمّقة لدول عربية محددة** من أجل فهم الديناميكيات المحلية والخصوصيات الإقليمية ثم **مقارنة التجارب الناجحة بالفاشلة** وتوثيق الدروس المستفادة، أو المساعدة في **رسم خرائط الفقر الجغرافية والديموغرافية** لتسهيل تحديد الفئات الأكثر تضررا. كما تساعد البحوث الأكاديمية على **قياس فعالية البرامج** باستخدام منهجيات صارمة، مما يساعد على **تقييم أثر السياسات** القائمة أو حتى **اختبار حلول مبتكرة.**

تساهم البحوث الأكاديمية في الحد من الفقر من خلال تشخيص دقيق للمشكلة وتقييم موضوعي للحلول القائمة واقتراح بدائل مبنية على أدلة لتوفير معلومات موثوقة تساعد على اتخاذ قرارات مستنيرة.

آفاق البحث

تفتح نتائج هذه الدراسة المجال أمام آفاق بحث مستقبلية معمقة، لاسيما من خلال:

- **دراسة العلاقة السببية بعمق** بين النمو الاقتصادي والفقر باستخدام نماذج ديناميكية أكثر تطورًا (نماذج التوازن العام أو المتغيرات الوسيطة)، أو تحليل قنوات انتقال أثر النمو إلى الفقراء.
- **تحليل مقارن** بمقارنة أثر النمو على الفقر في الدول العربية المنتجة للنفط مع تلك المستوردة له، للكشف عن الفروق البنيوية في آليات التأثير، أو مقارنة استراتيجيات الحد من الفقر عبر الدول.
- **توسيع النطاق الجغرافي والزمني:** باستخدام عينات أكبر وأكثر تمثيلا للمجتمعات العربية ولفترات زمنية أطول، أو إجراء مقارنات مع مناطق نامية أخرى (أفريقيا جنوب الصحراء أو جنوب آسيا).
- **استكشاف قضايا ناشئة** مثل قياس أثر التحول الرقمي على الفقر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- ابن منظور (2003) لسان العرب (المجلد التاسع) دار الحديث.

2- أمين حواس نماذج النمو الاقتصادي منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر 2021.

3- بلقاسم العباس (سنة النشر غير موجودة) "اقتصاديات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل" مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المعهد العربي للتخطيط – الكويت.

4- صبحي القاسم، واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله (المؤسسة العربية للدراسات والنشر) –الطبعة الأولى – (الأردن 2010).

5- صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي (دار المناهج للنشر والتوزيع –عمان: الأردن–) الطبعة الأولى 2007.

6- عبد الرزاق الفارس، (2001) الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

7- عبد العزيز جميل مخيمر وأحمد عبد الفتاح عبد الحليم (2016) دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية. القاهرة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

8- عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية: المنهج، النظرية والقياس (دار التعليم الجامعي –الإسكندرية 2011).

9- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية (الدار الجامعية – الإسكندرية 2006 –)

10- محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي (دار حميترا للنشر والترجمة –2017).

11- محمود علي الشرقاوي، "النمو الاقتصادي وتحديات الواقع" الطبعة الأولى 2016 (كتاب منشور على الموقع google livre دار النشر وبلد النشر غير موجودين).

12- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات–دار وائل للنشر والتوزيع– عمان الأردن الطبعة الأولى 2007.

13- ميشيل ب تودارو، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق،دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.

14- هبة عبد المنعم الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار صندوق النقد العربي يناير 2012.

التقارير:

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004 صندوق النقد العربي

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 صندوق النقد العربي

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023 صندوق النقد العربي

4- التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار لعام 2023 العدد 35، مجموعة البنك الدولي

5- التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2000-2015: الإنجازات والتحديات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2015).

6- التقرير العربي الثاني حول الفقر متعدد الأبعاد (2023)

https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-05/arab-multidimensional-poverty-second-report-arabic.pdf

7- االلجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالاشتراك مع جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومبادرة اكسفورد للفقر والتنمية البشرية (بيروت 2017) "التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد"
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/multidimensional-arab-poverty-report-arabic_0.pdf

8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير(المؤسسة العربية للدراسات والنشر) -الطبعة الأولى - (الأردن 2010).

9- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير – الإطار 1.6 "اليمن: إحدى أسوء الأزمات الإنسانية في العالم" –

10- صندوق النقد العربي آفاق الاقتصاد العربي 2024 العدد 20 جويليا 2024

11- منظمة اليونسكو "مدونة التعليم للجميع: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2012) باريس.

12- هبة عبد المنعم "أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار" صندوق النقد العربي يناير 2012
https://www.amf.org.ae/ar/publications/aldrasat-alaqtsadyt/ada-alaqtsadat-alrbyt-khlal-alqdyn-almadyynmlamh-wsyasat-alastqrar

رسائل وأطروحات:

1-شايب يمينة، "دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2015.

2-عبد الله الحرتسي حميد، النمو الاقتصادي ودوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر بالجزائر (الفرص والتحديات وسبل التفعيل في آفاق 2025)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014/2013.

3-وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 2014/2013

المجلات:

1. أبو العينين سوزان حسن (2004) "الفقر في الدول العربية: الأسباب والسياسات" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد الرابع مصر، أكتوبر 2004.

2. أحمد عثمان الخولي، إبراهيم صدقي إبراهيم ومينا نظمي يونان حنا "استخدام الأساليب الإحصائية لقياس الفقر – حالة مصر الوسطى" Journal of Urban Research، المجلد 20، أفريل 2016، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليج العربي.

3. أحميمة خالد ومايدة محمد فيصل "أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في ظل جائحة كوفيد-19 على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة (2010-2020) مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة المجلد 4 العدد 2 (2021).

4. أشرف العربي، الربيع العربي: مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس (مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية: اقتصاديات الربيع العربي -المعهد العربي للتخطيط- الكويت، العدد والسنة غير موجودين.

5. المعهد العربي للتخطيط، جامعة الدول العربية ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (ماي 2019) "الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020-2030".

6. بلقاسم العباس (سنة النشر غير موجودة) "اقتصاديات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل" مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

7. راشد منار محمود (2021)"الفقر وعلاقته بالتسرب من التعليم: دراسة ميدانية" مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد1، يوليو 2021. متوفر على الرابط https://fjssj.journals.ekb.eg/article_181694.html تم الاطلاع يوم 2025/08/17 على الساعة 15:58.

8. ربيع كسروان، مؤشرات أساسية عن التنمية البشرية في الوطن العربي (ملف إحصائي من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية) مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 38 ربيع 2007.

9. سالم توفيق النجفي (2007) "الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه" مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 38.

10. Saeed Dindar Issa وظاهر عبد الحميد (2023) "قياس وتحليل أثر الإنفاق العام وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في نسب الفقر للمدة 1990–2020 باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)". مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو 11 (1). https://doi.org/10.26436/hjuoz.2023.11.1.1460.

11. طيب لحيلح، محمد جصاص. (2010) الفقر... التعريف ومحاولات القياس. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع.

12. علم الدين بانقا (يونيو 2022) "تطور الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية خلال الفترة (1981–2017): دراسة تطبيقية" حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية المعهد العربي للتخطيط الكويت 42 (596) https://doi.org/10.34120/aass.v42i596.1339

13. علم الدين بانقا (2018) تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960–2017)، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط.

14. علي عبد القادر علي (2009) النمو اللاقتصادي المحابي للفقراء، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة الثامنة، العدد 82.

15. عماد حسن النجفي وليث لؤي غازي العلاف (2015) "تقدير مؤشرات الأمن الغذائي وتحليلها في بلدان عربية مختارة للمدة 1996–2012" (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية) 21 (84).

16. عمر بوزيد محمد & لخلف عثمان، (2014) "إشكالية قياس الفقر مقاربة نظرية" Revue d'Economie et de Management, 13 (2) http://www.asjp.cerist.dz/en/article/106836

17. منير عبد الله كراشدة، أحمد عباس حيدر (2015) "الديناميات المولدة للفقر في المجتمع الأردني دراسة تطبيقية" مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي المجلد 43، العدد 2 . DOI:10.34120/0080-043-002-006

18. مجموعة البنك الدولي التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار لعام 2023 العدد 35.

19. م.م صائب حسن مهدي، "البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير" مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية المجلد 12 العدد 3 لسنة 2010

المطبوعات:

1- عبدلي إدريس (2024/2023) "دروس عبر الخط في مقياس الاقتصاد القياسي المطبق 3" جامعة لونيسي علي البليدة 2 قسم العلوم الاقتصادية.

مواقع الكترونية:

1- الاسكوا وآخرون التقرير العربي الثاني حول الفقر متعدد الأبعاد (2023) https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-05/arab-multidimensional-poverty-second-report-arabic.pdf

2- المعهد العربي للتخطيط وجامعة الدول العربية (يونيو 2019) "الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020-2030 https://sschr.gov.eg/media/cbyhdf5e/poor2030.pdf

3- https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2025/08/15/ تاريخ الإطلاع يوم: 2025/08/25 على الساعة 16:40

4- https://amwalalghad.com/2025/04/29/ تاريخ الإطلاع يوم: 2025/08/25 على الساعة 17:39

5- جلال خشيب، "النمو الاقتصادي: مفاهيم ونظريات" المجلد 1 جامع الكتب الإسلامية، ص 6، منشورة على الموقع https://ketabonline.com/ar/books/97730/read?page=6&part=1#p-97730-6-8

6- https://www.alarabiya.net/aswaq/economy

7- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر (2021/02/26) تم http://arabic.rt.com/business/1206258 الاطلاع يوم 2025/08/17 على الساعة 19:00

8- **https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/9/27/** تاريخ الاطلاع: 2025/08/17 على الساعة 18:00

9- Badeeb, Ramez Abubakr, Hooi Hooi Lean, and Jeremy Clark. 2017. "The Evolution of the natural resource curse thesis: A critical literature survey". Resources Policy 51 (March): 123-134. http://doi.org/10.1016/J.resourpol .

10- https://doi.org/10.4337/9781800882300.00008

11- http://www.asjp.cerist.dz/en/article/106836

12- https://www.unescwa.org/publications/second-arab-multidimensional-poverty-report

13- https://www.unescwa.org/publications/second-arab-multidimensional-poverty-report

14- https://www.unescwa.org/events/regional-workshop-poverty-measurement-arab-countries

15- https://www.alarabiya.net/aswaq/economy

16- http://doi.org/10.51700/Aliflam.v3i2.427.

17- https://documents1.worldbank.org/curated/en/099549506102441825/pdf/IDU-bd155bac-6d78-43af-8833-f87564a9d6c8.pdf

18- https://kassioun.org/economic/item/81406-2024-10-20-17-15-05 خط الفقر الذي يحدده البنك الدولي أقل من مستوى العبيد وأقنان الأرض تاريخ الاطلاع: 2025/08/13 على الساعة 12:45

19- https://ophi.org.uk/md-poverty-and-AF-method#:~:text=The%20MPI%20is%20computed%20by,to%20describe%20this%20headline%20figure.

20- https://www.iar-gwu.org/blog/wzia5aut4jcw5eu4ycg6v0s2q1zete

21- https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/100815a.pdf

22- https://www.researchgate.net/publication/336718210_Milton_Friedman_la_politique_monetaire_et_la_liberte_economique?enrichId=rgreq-30998393e496750862a400158ebf8ccb-XXX&enrichSource=Y292ZXJQYWdlOzMzNjcxODIxMDtBUzo4MTY3NjQ4MjA2Njg0MThAMTU3MTc0MzMxNjUzNw%3D%3D&el=1_x_2&_esc=publicationCoverPdf 22 October 2019

23- https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty/

تقرير الأمم المتحدة "أهداف التنمية المستدامة" تم الاطلاع بتاريخ : 2025/08/05 على 07:53

24- https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/multidimensional-arab-poverty-report-arabic_0.pdf

25- https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/bgkd_sdg1_ar.pdf الاسكوا المنتدى العربي للتنمية المستدامة "إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد" 29-31 مارس 2021 تاريخ الاطلاع: 2025/08/12 على الساعة 12:55.
https://www.unescwa.org/publications/second-arab-multidimensional-poverty-report

تاريخ الإطلاع: 2025/08/13 على الساعة 20:45

26- https://www.unescwa.org/publications/second-arab-multidimensional-poverty-report تاريخ الإطلاع: 2025/08/13 على الساعة 20:45

27- http://fpa.org/arab-spring-aftermath-libya/

28- https://arabic.rt.com/business/1206258

29- https://fjssj.journals.ekb.eg/article_181694.html

30- https://alsifr.org/development-goals

31- https://ketabonline.com/ar/books

32- https://doi.org/10.26436/hjuoz.2023.11.1.1460.

33- https://indiachinainstitute.org/wp-content/uploads/2018/05/Haughton-and-Khandker_Ch-6_Inequality-Measures.pdf

34- http://dx.doi.org/10.31364/SCIRJ/v7.i4.2019.P0419634 DOI: 1031364/SCIRI/v7 .i4.2019 .P0419634

35- https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-05/arab-multidimensional-poverty-second-report-arabic.pdf

36- https://www.arab-api.org/Files/Training/programs/1/2018/25_C29-2.pdf

37- https://amwalalghad.com

المراجع باللغة الأجنبية:

BOOKS

1-Alhasadi, AZA Yousef. "The The impact of inflation on the Libyan economy after the Arab Spring Revolution during the period (2011-2018)". Scientific Research Journal (SCIRJ) 7, no. 4 (April 2019).

2-Alkire, Sabina & Foster, James (2011). "Counting and multidimensional poverty measurement" Journal of Public Economics 95 (7-8) PP 477-479 (paraphrased) doi: 10.1016/j.jpubeco.2010.11.006

3-Barro, Robert J., and Xavier Sala-i-Martin. (1992) "Convergence" Journal of Political Economy, University of Chicago Press, vol. 100, no. 2, PP 223-251. doi: 10.1086/261816.

4-Clapton, Munongerwa. (2016). An Evoluation of the Relevance of the AK Model to Developing Countries Such as Zimbabwe. Journal of economics and sustainable development.

5-Daron Acemoglu, (2007) Introduction to Modern Economic Growth Department of Economics, Massachusetts Institute of Technology

6-Dominique Guellec/ les nouvelles théories de la croissance –édition la découverte- France 2001.

7-Economic Growth and Investment in the Arab World/ Xavier Sala-i-Martin, Columbia University, NBER and UPF Elsa V. Artadi, Harvard University May, 2003.

8-Ernest-Marie, Mbonda. (2004) Poverty as a violation of human rights: towards a right to non-poverty. International Social Science Journal, P 277. doi: 10.1111/J.0020-8701.2004.00490.X.

9-ESCWA & OPHI (2023) Second Arab Multidimensional Poverty Report, United Nations. Retrieved from

10-ESCWA (2021) Regional Workshop on Poverty Measurement in Arab countries. United Nations. Fauziyah, N. (2023). The Theology of Poverty in the Perspective Al

Qur'an Maqasidi Interpretation. Jurnal Aliflam: Journal of Islamic Studies and Humanities, 3(2).

11-Foreign Policy Association (2022). Arab Spring Aftermath: Libya.

12-Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux. *Les Inegalités en Tunisie.* Equipe de recherche dirigée par Dr.Azzam Mahjoub, Mohamed Mondher Belghith, Maher Gassab, Salma Mokdadi, et Zied Saadaoui. Tunis : Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, mars 2022.

13-Garba, M. K., Yahya, W. B., & Oyejola, B. A. "A COMPARATIVE STUDY OF SOME ESTIMATORS FOR PANEL DATA MODEL WITH HETEROSCEDASTICITY AND CORRELATIONS" .

14-Gaston, Cayssials, Santiago, Picasso. (2020). The Solow-Swan model with endogenous population growth. doi: 10.3934/JDG.2020014 P 18

15-Gourinchas, P.O. (2014) Notes for Econ202A: The Ramsey-Cass-Koopmans Model. UC Berkeley.

16-Haughton and Khandker (2009) "Inequality Measures"

17-Haughton, J and S.R. Khandher. (2009). Handbook on Poverty and Inequality. The World Bank, Washington, DC 20433, DOI: 10.1596/978-0-8213-7613-3.

18-Horowitz Teddy, "What Has Changed in Tunisia 10 Years after the Arab Spring?" The International Affairs Review, January 14. publié sur le site suivant:

19-International Monetary Fund. Arab Countries in Transition: Economic Outlook and Key Challenges. Washington, DC: International Monetary Fund, October 8, 2015.

20-James E, Foster ;Joël Greer and Erik Thorbecke /The Foster -Greer- Thorbeeke (FGT) Poverty Measures :Twenty -Five Years Later (Institute for International Economic policy) April.2010

21-Kuzents, S. (1973). Modern Economic Growth: Findings and Reflections. The American Economic Review, 63(3).

22-Lu, Bostanli. (2023). Pro-Poor Growth: Concept, Challenges, and Policy Implications in Global Economic Development. Manage Stud. 9(1): 555752. DOI: 10.19080/ASM.2023.09.555752

23-Manfred, M., Fisher. (2018). Spatial Externalities and Growth in a Mankiw-Romer-Weil World: Theory and Evidence. International Regional Science Review, doi: 10.1177/0160017616628602.

24-Nguyen, Khac, Minh, Pham, Van, Khanh. (2014). Expanded Barro Regression in Studying Convergence Problem. American Journal of Operations Research. doi: 10.4236/AJOR.2014.45029.

25-O'Brien, Robert M. 2007. " A Caution Regarding Rules of Thumb for Variance Inflation Factors." Quality and Quantity 41, no. 5.

26-R.Lucas, On the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economics, Vol 22 (1988) PP18-23.

27-Raziuddin, Khaleel., Ashtar, Hussain. (2023). Measurement of Acute Poverty in Achini Bala-Peshawar, Pakistan; A Multidimensional Poverty Index (MPI) Approach. Journal of Advances in Humanities Research. P154 doi: 10.56868/jadhur.v2i3.

28-Riyukuri, A. Suryadi, M. (2022) Consepts Analysis of poverty (Comparative Study of the Concepts of the Statisics Agency of North Sumatra Province and the Concepts of Islamic Economy). Jurnal Economi, Manajemen, Akuntansi dan Keuangan, 3(2) P 575 doi: https://doi.org/10.53697/emak.v3i2

29-Ruifa, Hu., Changxin, Yu., Yanhong,Jin., Carl, E., Pray., Haiyan, Deng. (2022).5. Impact of Government Policies on Research and Development (R&D) Investment, Innovation, and Productivity: Evidence from Pesticide Firms in China. Agriculture, doi: 10.3390/agriculture12050709.

30-Selim, Yildirim. (2015). Aghion-howitt buyume modeli çerçevesinde. ekonomik ozgurluk ve ekonomik buyume arasindaki iliskinin panel veri analizi Dumlupinar Universitesi Sosyal Bilimler Dergisi Sayi 25 Aralik 2009

31-Syed Ahsan and Xing Fe Liu/Understanding Unemployment in the Arab Countries:Towards A Policy Framework (Journal of Development and Economic Policies) Volume 10-N0.2- July 2008 (ARAB PLANNING INSTITUTE).

32-UNDP (2023). Arab Human Development Report 2023. New York: United Nations Development Programme.

33-UNDP. (1997). Human Development Report. Oxford University Press.

34-Wagle, U.R.(2023). "Chapter 2: Poverty measurement: evolving concepts and measurement frameworks". *In Research Handbook on Poverty and Inequality.* Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing. Retrieved Nov 7, 2024.

35-World Bank Group "Poverty and Equity Global Practice & Development Data Group - The World Bank's New Inequality Indicator: The Number of Countries with High Inequality" (June 2024).

36-World Commission on Environment and Development (WCED). (1987). Our Common Future. Oxford: Oxford University Press .

ARTICLES & REPORTS

1- **A**lkire, Sabina & Foster, James (2011). "Counting and multidimensional poverty measurement" Journal of Public Economics 95 (7-8) (paraphrased) doi: 10.1016/j.jpubeco.2010.11.006

2- Azzam Mahjoub et Autres (Mars 2022) , Les Inegalités en Tunisie, Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, P 30 https://ftdes.net/rapports/inegalites.fr.pdf

3- Ernest-Marie, Mbonda. (2004) Poverty as a violation of human rights: towards a right to non-poverty. International Social Science Journal. doi: 10.1111/J.0020-8701.2004.00490.X.

4- Fauziyah, N. (2023). **The Theology of Poverty in the Perspective Al Qur'an Maqasidi** Interpretation. Jurnal Aliflam: Journal of Islamic Studies and Humanities, 3(2). P 23. http://doi.org/10.51700/Aliflam.v3i2.427.

5- Horowitz Teddy, "What Has Changed in Tunisia 10 Years after the Arab Spring?" **The International Affairs Review**, January 14. publié sur le site suivant: https://www.iar-gwu.org/blog/wzia5aut4jcw5eu4ycg6v0s2q1zete consulté le 26/08/2025 à 13:17

6- Lu, Bostanli. (2023). Pro-Poor Growth: Concept, Challenges, and Policy Implications in Global Economic Development. Manage Stud. 9(1): 555752. DOI:10.19080/ASM.2023.09.555752.

7- Mladen M.Ivic, "Economic Growth and Development", Journal of Process Management – New. Technologies, International 3, no. 1 (2015)

8- Raziuddin, Khaleel., Ashtar, Hussain. (2023). Measurement of Acute Poverty in Achini Bala-Peshawar, Pakistan; A Multidimensional Poverty Index (MPI) Approach. Journal of Advances in Humanities Research. doi: 10.56868/jadhur.v2i3.175

9- Riyukuri, A. Suryadi, M. (2022) **Consepts Analysis of poverty (Comparative Study of the Concepts of the Statisics Agency of North Sumatra Province and the Concepts of Islamic Economy).** Jurnal Economi, Manajemen, Akuntansi dan Keuangan, 3(2) P 575 doi: https://doi.org/10.53697/emak.v3i2

10- UNDP. (1997). **Human Development Report.** Oxford University Press

11- UNDP (2023), Arab Human Development Report 2023. New York: United Nations Development Programme

12- Wagle, U. R. (2024). **Chapter 2: Poverty measurement: evolving concepts and measurement frameworks".** *In Research Handbook on Poverty and Inequality*. : Edward Elgar Publishing https://doi.org/10.4337/9781800882300.00008 (Retrieved November 7, 2024)

13- Xavier Sala-i-Martin, "Economic Growth and Investment in the Arab World" Columbia University, NBER and UPF Elsa V. Artadi, Harvard University May, 2003

WEBSITE

1- ESCWA (2021) Regional Workshop on Poverty Measurement in Arab countries. United Nations. Retrieved from::https://www.unescwa.org/events/regional-workshop-poverty-measurement-arab-countries

تاريخ الإطلاع: 2025/08/13 على الساعة 19:00

2- ESCWA & OPHI (2023) Second Arab Multidimensional Poverty Report, United Nations. Retrieved from https://www.unescwa.org/publications/second-arab-multidimensional-poverty-report

تاريخ الإطلاع: 2025/08/13 على الساعة 19:45

3- https://escwaapigateway.azure-api.net/dlv1/escwa?name=Poverty

4- Gérard Henry Milton Friedman, la politique monétaire et la liberté économique. https://www.researchgate.net/publication/336718210_Milton_Friedman_la_politique_monetaire_et_la_liberte_economique

5- OPHI, Multidimensional Poverty and the AF method https://ophi.org.uk/md-poverty-and-AF-method#:~:text=The%20MPI%20is%20computed%20by,to%20describe%20this%20headline%20figure.

تاريخ الإطلاع 2025/08/13 على الساعة 15:59

6- World Bank Group "Poverty and Equity Global Practice & Development Data Group -The World Bank's New Inequality Indicator: The Number of Countries with High Inequality" (June 2024)

https://documents1.worldbank.org/curated/en/099549506102441825/pdf/IDU-bd155bac-6d78-43af-8833-f87564a9d6c8.pdf

7- International Monetary Fund. Arab Countries in Transition: Economic Outlook and Key Challenges. Washington, DC: International Monetary Fund, October 8, 2015. P 4 https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/100815a.pdf Accessed on August 26, 2025, at 14:25

8- http://dx.doi.org/10.31364/SCIRJ/v7.i4.2019.P0419634 DOI: 1031364/SCIRI/v7 .i4.2019 .P0419634

9- https://fpa.org/arab-spring-aftermath-libya/

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): الإحصاءات الوصفية الأساسية لمتغيرات الدراسة

```
. summarize pov GDP top10 unem inf DPND
```

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
pov	156	.1672457	.1163168	.0024589	.3719041
GDP	156	.003603	.041728	-.1396753	.1900585
top10	156	.6706442	.0592401	.5898	.7657
unem	156	.0751361	.056091	.001	.19837
inf	156	.0330062	.0372995	-.0254032	.2950661
DPND	156	.4391154	.1677338	.1730276	.7934521

الملحق رقم (2): مصفوفة تباين المتغيرات بين الوحدات وعبر الزمن

```
. xtsum
```

Variable		Mean	Std. dev.	Min	Max	Observations	
country	overall	.	.	.	.	N =	0
	between		.	.	.	n =	0
	within		.	.	.	T =	.
id	overall	6.5	3.46317	1	12	N =	156
	between		3.605551	1	12	n =	12
	within		0	6.5	6.5	T =	13
year	overall	2016	3.753708	2010	2022	N =	156
	between		0	2016	2016	n =	12
	within		3.753708	2010	2022	T =	13
pov	overall	.1672457	.1163168	.0024589	.3719041	N =	156
	between		.120049	.0073433	.3453005	n =	12
	within		.0152833	.1235728	.2172955	T =	13
GDP	overall	.003603	.041728	-.1396753	.1900585	N =	156
	between		.0130291	-.0208414	.0196186	n =	12
	within		.0398072	-.1498771	.1861033	T =	13
top10	overall	.6706442	.0592401	.5898	.7657	N =	156
	between		.0562558	.6136846	.7569462	n =	12
	within		.0242834	.5747365	.7609827	T =	13
unem	overall	.0751361	.056091	.001	.19837	N =	156
	between		.0561822	.0023462	.1595623	n =	12
	within		.0153011	.0363546	.1189846	T =	13
inf	overall	.0330062	.0372995	-.0254032	.2950661	N =	156
	between		.0290211	.0129495	.1149088	n =	12
	within		.0247837	-.0314532	.2131635	T =	13
DPND	overall	.4391154	.1677338	.1730276	.7934521	N =	156
	between		.1731175	.1842388	.7531746	n =	12
	within		.0220272	.3804153	.5145751	T =	13

```
.
```

الملحق رقم (3): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

```
. corr pov GDP top10 unem inf DPND
(obs=156)
```

	pov	GDP	top10	unem	inf	DPND
pov	1.0000					
GDP	0.1586	1.0000				
top10	-0.4876	-0.0015	1.0000			
unem	0.7929	-0.0091	-0.5141	1.0000		
inf	0.4219	0.1360	-0.2245	0.3286	1.0000	
DPND	0.8816	0.0870	-0.5408	0.7866	0.3612	1.0000

الملحق رقم (4): قياس تضخم تباين معاملات الانحدار VIF

```
. vif
```

Variable	VIF	1/VIF
DPND	2.94	0.340021
unem	2.76	0.362146
top10	1.46	0.685576
inf	1.18	0.850463
GDP	1.04	0.960442
Mean VIF	1.88	

```
.
```

الملحق رقم (5): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي

```
. reg pov GDP top10 unem inf DPND
```

Source	SS	df	MS		
Model	1.72268934	5	.344537868	Number of obs	= 156
Residual	.37439903	150	.002495994	F(5, 150)	= 138.04
				Prob > F	= 0.0000
Total	2.09708837	155	.013529602	R-squared	= 0.8215
				Adj R-squared	= 0.8155
				Root MSE	= .04996

pov	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
GDP	.2594509	.098128	2.64	0.009	.0655593	.4533425
top10	.0329156	.0818111	0.40	0.688	-.1287354	.1945666
unem	.5651289	.1188833	4.75	0.000	.3302267	.8000311
inf	.2947431	.1166608	2.53	0.013	.0642323	.5252539
DPND	.4396718	.0410282	10.72	0.000	.3586039	.5207397
_cons	-.1010203	.0621774	-1.62	0.106	-.2238769	.0218363

الملحق رقم (6): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

```
. xtreg pov GDP top10 unem inf DPND, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       156
Group variable: id                              Number of groups   =        12

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.1039                                         min =        13
     Between = 0.7127                                         avg =      13.0
     Overall = 0.6603                                         max =        13

                                                F(5,139)           =      3.22
corr(u_i, Xb) = -0.8752                         Prob > F           =    0.0087
```

pov	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
GDP	.023838	.0317065	0.75	0.453	-.0388514	.0865274
top10	.0561084	.0524672	1.07	0.287	-.0476285	.1598453
unem	.1416727	.0851047	1.66	0.098	-.0265945	.3099398
inf	.0723881	.0507328	1.43	0.156	-.0279197	.172696
DPND	-.179373	.0593051	-3.02	0.003	-.2966298	-.0621162
_cons	.1952625	.0414943	4.71	0.000	.1132209	.2773042
sigma_u	.14252021					
sigma_e	.01527712					
rho	.98864027	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(11, 139) = 133.20                     Prob > F = 0.0000
```

الملحق رقم (7): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

```
. xtreg pov GDP top10 unem inf DPND, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       156
Group variable: id                              Number of groups   =        12

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.0119                                         min =        13
     Between = 0.8213                                         avg =      13.0
     Overall = 0.7908                                         max =        13

                                                Wald chi2(5)       =     20.25
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2        =    0.0011
```

pov	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
GDP	.0414994	.0371207	1.12	0.264	-.031256	.1142547
top10	-.011735	.0597166	-0.20	0.844	-.1287774	.1053074
unem	.3549703	.0928473	3.82	0.000	.1729929	.5369477
inf	.0545099	.0591833	0.92	0.357	-.0614873	.170507
DPND	.0948741	.0541747	1.75	0.080	-.0113064	.2010546
_cons	.1048353	.0485318	2.16	0.031	.0097146	.1999559
sigma_u	.04441038					
sigma_e	.01527712					
rho	.89418634	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم (8): اختبار LM Test

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        pov[id,t] = Xb + u[id] + e[id,t]

        Estimated results:
                         |       Var     SD = sqrt(Var)
                 --------+------------------------------
                     pov |    .0135296       .1163168
                       e |    .0002334       .0152771
                       u |    .0019723       .0444104

        Test: Var(u) = 0
                                  chibar2(01) =   543.94
                              Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق رقم (9): اختبارHausman

```
. hausman fe re
```

	Coefficients (b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
GDP	.023838	.0414994	-.0176613	.
top10	.0561084	-.011735	.0678434	.
unem	.1416727	.3549703	-.2132977	.
inf	.0723881	.0545099	.0178783	.
DPND	-.179373	.0948741	-.2742471	.0241288

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from **xtreg**.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from **xtreg**.

```
Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            = 101.31
Prob > chi2 = 0.0000
(V_b-V_B is not positive definite)
```

الملحق رقم (10): اختبار الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج الأثر الثابت

```
. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (12)  =       1081.15
Prob > chi2 =          0.0000
```

الملحق رقم (11): اختبار الكشف عن مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء

```
. xthrtest

Heteroskedasticity-robust Born and Breitung (2016) HR-test as postestimation
Panelvar: id
Timevar: year
```

Variable	HR-stat	p-value	N	maxT	balance?
Post Estimation	1.45	0.148	12	13	balanced

```
Notes: Under H0, HR ~ N(0,1)
   H0: No first-order serial correlation.
   Ha: Some first order serial correlation.
```

الملحق رقم (12): اختبار الكشف عن مشكل الارتباط عبر المقاطع العرضية

```
. xtcsd, pesaran

Pesaran's test of cross sectional independence =     2.275, Pr = 0.0229
```

الملحق رقم (13): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

```
. xtsktest pov GDP top10 unem inf DPND
(running _xtsktest_calculations on estimation sample)

Bootstrap replications (50)
----+--- 1 ---+--- 2 ---+--- 3 ---+--- 4 ---+--- 5
..................................................    50

Tests for skewness and kurtosis                    Number of obs = 156
                                                   Replications  =  50

                                        (Replications based on 12 clusters in id)
------------------------------------------------------------------------------
             |   Observed   Bootstrap                         Normal-based
             | coefficient  std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
  Skewness_e |    2.72e-06   5.53e-06     0.49   0.622    -8.11e-06    .0000136
  Kurtosis_e |    2.79e-07   3.24e-07     0.86   0.389    -3.55e-07    9.13e-07
  Skewness_u |    .0000623   .0000361     1.72   0.085    -8.53e-06    .0001331
  Kurtosis_u |    1.47e-06   2.28e-06     0.64   0.520    -3.00e-06    5.93e-06
------------------------------------------------------------------------------
Joint test for Normality on e:       chi2(2) =     0.99   Prob > chi2 = 0.6111
Joint test for Normality on u:       chi2(2) =     3.39   Prob > chi2 = 0.1839
```

الملحق رقم (14): نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS)

```
. xtgls pov GDP top10 unem inf DPND, panels(correlated)

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation:   no autocorrelation

Estimated covariances      =        78          Number of obs     =       156
Estimated autocorrelations =         0          Number of groups  =        12
Estimated coefficients     =         6          Time periods      =        13
                                                Wald chi2(5)      =  23720.26
                                                Prob > chi2       =    0.0000
```

pov	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
GDP	.2482875	.0068385	36.31	0.000	.2348842	.2616908
top10	.0312722	.003636	8.60	0.000	.0241457	.0383986
unem	.5615462	.0090121	62.31	0.000	.5438827	.5792097
inf	.2785276	.0103416	26.93	0.000	.2582584	.2987969
DPND	.4386964	.0045204	97.05	0.000	.4298366	.4475563
_cons	-.0986326	.0031307	-31.50	0.000	-.1047688	-.0924965